الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

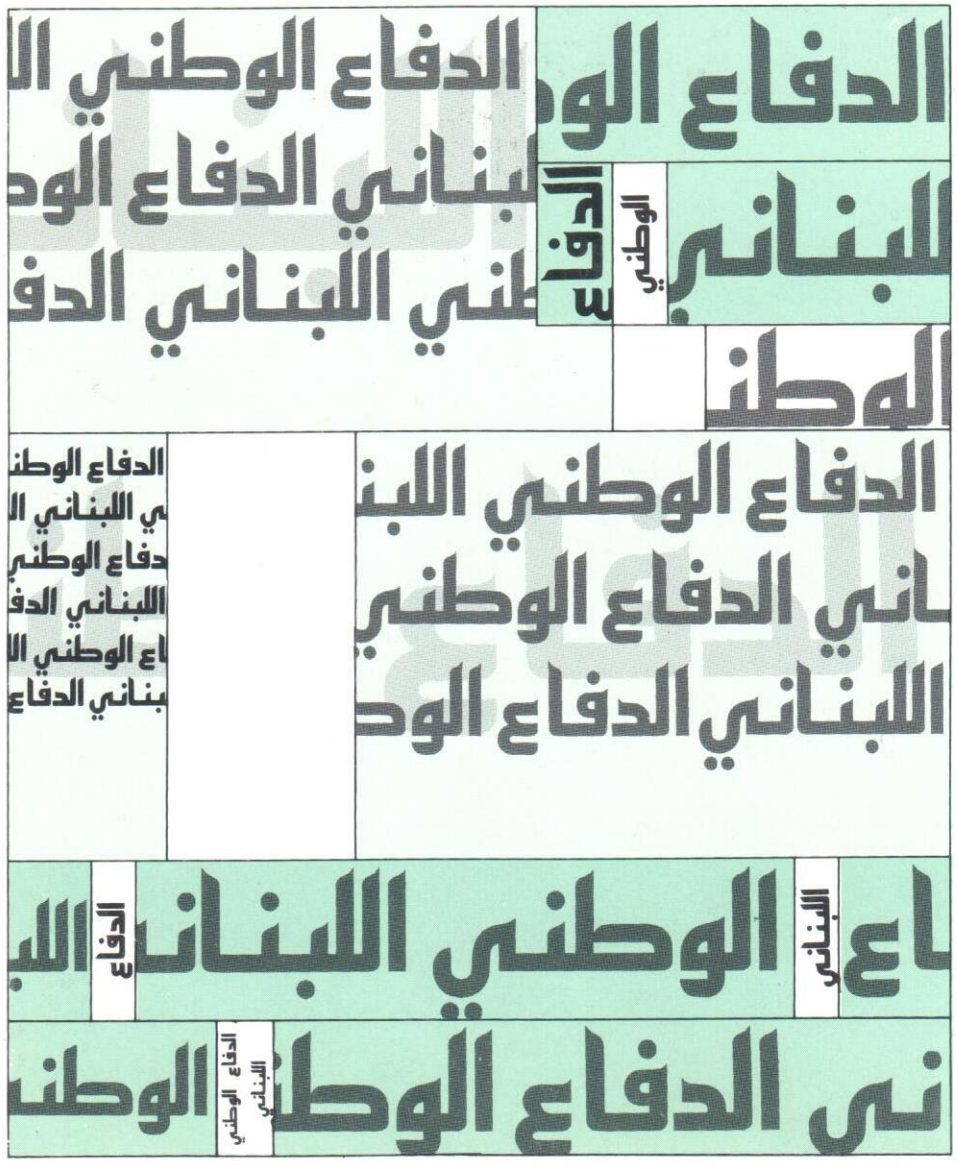

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الثامن ـ نيسان ١٩٩٤

«الدفاع الوطني اللبناني»... والتحدي الكبير

في هذا العالم المتحوّل سياسياً وستراتيجياً وعقائدياً... يأتي عمل فكري كالدفاع الوطني اللبناني ليُشكّل ما يُشبه التحدّي لنا وللمساهمين معنا في إصداره. والتحدّي مردُّه إلى صعوبة البحث الأكاديمي الموضوعي في هذا الإطار الإقليمي والدولي المضطرب، بدون الوقوع في خطأ الإثباتات التي تنقضها إثباتات جديدة، والحقائق التي تنسفها حقائق أخرى، خصوصاً إذا كانت المواضيع التي تطرحها الدفاع الوطني اللبناني لصيقة بالواقع، وفيها متابعة للأحداث واستقراء للمستقبل على ضوئها. فمجلتنا ليست أسبوعية ولا شهرية بل فصلية، وكلنا يعرف، في غضون ثلاثة أشهر، كم تتبدل الأمور وكم تطرأ من تغيرات على خارطة العالم.

لكننا تخطّينا هذه العقبة بأن استعنّا بهيئة استشارية، ساعدتنا في اختيار المواضيع المطروحة، وانتخاب المؤهلين لمعالجتها من مختلف الجامعات والمعاهد وكبار المفكرين العسكريين.

إن العدد الثامن الذي بين أيديكم، يحتوي على دراسات متنوعة في الستراتيجيا والسياسة والاقتصاد وعلم النفس، نتمنى أن يستفيد منها أكبر عدد من القراء، وأن تشكل مادة علمية تفيد العسكريين والباحثة والجامعيين، وتتضمن اقتراحات ومشاريع حلول تكون بمتناول المسؤلين.

إن ما تطمح إليه الدفاع الوطني اللبناني هو أن تبقى منبراً للفكر الحر والمتحرر، وأن تُساهم دائماً في الحركة الفكرية والثقافية في لبنان.

العقيد الركن علي حرب
مدير التوجيه

الفهرست

العدد الثامن ـ نيسان ١٩٩٤

كلمة التحرير ١

العالم في ظل السلم الأميركي ..... د. شفيق المصري ٥

الستراتيجية الإسرائيلية في ظل السلام المرتقب ..... العميد الركن نزار عبد القادر ٢١

اتفاق «غزة وأريحا أولاً» على ضوء الاستيطان الإسرائيلي ..... د. معين حداد ٥١

نحو نظام ضرائبي لبناني أفضل ..... د. حسين سلوم ٦٣

حبكة النزاعات وحلها من زاوية علم النفس ..... جميل تابت ٨٩

المواقع الأثرية في الجنوب اللبناني
خلال تسميات الأعلام ق.م. ..... د. يوسف الحوراني ١٠٣

السلم والحرب
مدخل عام إلى مسائل الدفاع والستراتيجية ..... العميد الركن أديب سعد ١١٩

فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الأخير ..... د. حسين سبيتي ١٢٩

Le Conseil Constitutionnel Libanais
Un Organe Politique et Juridictionnel ..... Dr. Amine Barsa ١٥٨

La Privatisation Comme Politique ..... Dr. Elie Assaf ١٧٠

Administrative Reform in Lebanon
Theory and Reality ..... Dr. Randa Antoun ١٨٢

The World Order
A Theoretical Perspective ..... Dr. Michel Nehme ١٩٢

ETS

SAID INDUSTRIES

Reparations de Toutes Sortes Moteurs
& Pompes à Injections Moteurs
Agricoles & Industriels

مؤسسة

سعيد الصناعية

تصليح جميع انواع الطلمبات والبخاخات
وعموم انواع سيارات الجازوت والآلات
الزراعية والصناعية

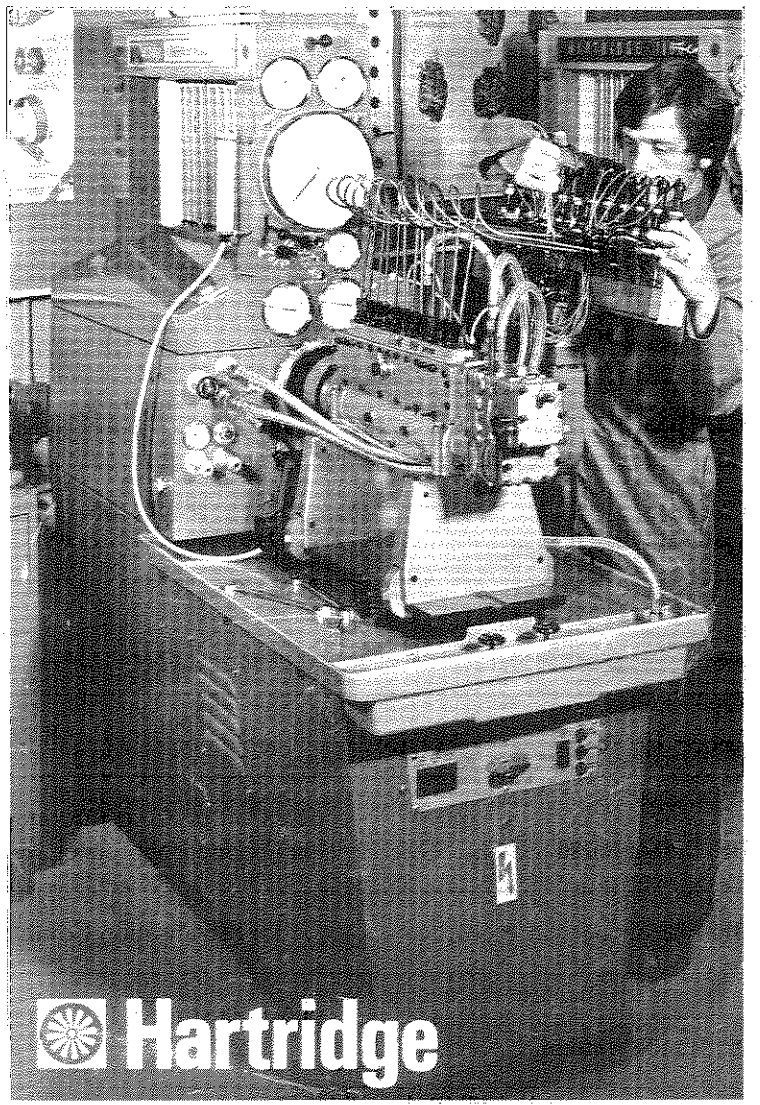

Sad Al-Bouchrieh - Quartier Moudawar - Tél.: 884238 - Fax: 885090 - 887051

سد البوشرية - حي المدور - تلفون: ٨٨٤٢٣٨ - فاكس: ٨٨٥٠٩٠ - ٨٨٧٠٥١ - جهاز: ١٤٣٠٢ - ١٤٤١٨

العالم في ظل السلم الأميركي

د. شفيق المصري(*)

أولاً: أي نظام عالمي جديد؟

«إننا نتطلع إلى نظام عالمي جديد يصبح أكثر تحرّراً إزاء التهديد بالإرهاب، وأكثر مناعة في إقرار العدالة، وأكثر أمناً في السعي من أجل السلام. إننا نتطلع إلى عالم جديد يسوده القانون بدلاً من شريعة الغاب، وتعترف فيه الأمم بمسؤولياتها المشتركة في تحقيق الحرية والعدالة...»(١).

هكذا أعلن الرئيس الأميركي السابق جورج بوش «النظام العالمي الجديد» في لقائه بالكونغرس الأميركي بتاريخ ١١/ أيلول/ ١٩٩٠، أي عشية حرب الخليج الثانية (العراق ـ الكويت). وبعد نجاحه في هذه الحرب، أكد الرئيس بوش الشعار ذاته بلهجة المنتصر إذ أعلن، في قاعدة عسكرية أميركية، بتاريخ ١٣/ نيسان/ ١٩٩١: «إن النظام العالمي الجديد لا يعني تنازلاً عن سيادتنا الوطنية أو تخلياً عن مصالحنا، بل... يعبّر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان، وتحقيق الاستقرار والازدهار، وفوق كل شيء تحقيق السلام. انه ينبع من التطلع إلى عالم مبنيّ على التزام مشترك بين الأمم، الكبيرة والصغيرة منها، بمجموعة من المبادىء التي ترسو عليها علاقاتنا: التسوية السلمية للنزاعات، والتضامن في وجه العدوان، وتخفيض ترسانات الأسلحة ومراقبتها، والتعامل العادل مع الشعوب...»(٢).

وفي ترجمة عملية لهذه الشعارات، حرص الرئيس السابق جورج بوش على التوكيد على أن هذا النظام العالمي الجديد هو حق للولايات المتحدة ومسؤولية عليها في آن. فهي

(*) أستاذ محاضر في الجامعة الأميركية وكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية وكلية بيروت الجامعية.

(١) «International Affairs» v 67, N° 3, July 1991

(٢) محاضرة الرئيس سليم الحص في كلية الحقوق ـ الجامعة اللبنانية في ١٩٩١/٩/١٧ تحت عنوان «أي نظام عالمي جديد؟».

التي تملك القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية العملاقة. وهي، بالتالي، سيّدة النظام العالمي الجديد وراعيته في مفاصله الرئيسة كافة. وهي حريصة على اتخاذ كل التدابير اللازمة للحؤول دون العودة إلى «ثنائية قطبية» أو «تعددية قطبية». من هنا، كان الإصرار على الاحادية القطبية المعقود لواؤها للولايات المتحدة حصراً. فالنظام العالمي الجديد، على رغم شعاراته ومفاصله، هو نظام المنتصر في حربين اثنتين: في الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، وهي حرب عالمية طويلة الأمد وباهظة التكاليف، وفي حرب الخليج، وهي حرب عالمية بحجمها وتحالفاتها الدولية وضخامة الأسلحة التي استخدمت فيها والكلفة الباهظة التي ترتبت عليها. والولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لحماية هذا النظام العالمي، ضمن زعامته الاحادية القطب.

ولم يكن التقرير الصادر عن البنتاغون، والذي نشرته جريدة «نيويورك تايمز»[٣]، أكثر من توكيد معلن على هذا الموقف الأميركي. وفي هذا التقرير، إصرار على «عدم السماح لأي قوة عظمى منافسة بالبروز، سواء في أوروبا أو في آسيا أو في مجموعة الدول المستقلة (أي الاتحاد السوفياتي السابق)، خلال التسعينات على الأقل». وقد سعت الولايات المتحدة، تالياً، إلى تطبيق هذه السياسة على الأرض مستخدمة شتى الوسائل الممكنة بعزم وإصرار. فهي قادرة على إمكانات الترغيب، من خلال مراعاتها مصالح دول الشمال ووعودها المتكررة بمساعدة روسيا. وهي قادرة على تحييد الآخرين، من خلال الإبقاء على وجود عسكري فعلي في معظم البحار والمحيطات والمضائق. وهي قادرة على تقييد دول العالم الثالث، من خلال حظر اقتناء الأسلحة المتطورة وحظر نشاطاتها الاقتصادية.

وعشية مغادرته البيت الأبيض، أعلن الرئيس بوش انه يعتقد «أن الرئيس كلينتون سيحافظ على دور أميركا الرائد في العالم»، كما شدّد على أن الولايات المتحدة تحتاج إلى الاحتفاظ بدورها كزعيمة للعالم لكي تتمكن من الامساك بزمام مصيرها. وبالفعل، أكد الرئيس الأميركي الحالي، بيل كلينتون، في أول خطاب رسمي له بعد انتخابه، «أن الولايات المتحدة ستبقى الأقوى في العالم، وانه من الضروري إنشاء قوة عسكرية أميركية تفي بحاجات ما بعد الحرب الباردة». ثم أكد مع انقضاء الأشهر الستة الأولى من ولايته أنه «من الواضح الآن مثلما اتضح أيضاً في ذلك الوقت (أيام الحرب العالمية الثانية) ان الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، وان عليها أن تظل قوية حتى تحقق الأمان الاقتصادي والمعنوي».

وإذا كانت رسالته التي وجهها إلى الأمة في نهاية العام الماضي لم تتضمن أي مبادرات جديدة لسياسته الخارجية، فانه، مع ذلك، لا يتردد في كل مناسبة في التوكيد على دور أميركا الرائد إذ «كيف نتخلى عن العالم الذي بذلنا جهوداً كبيرة لصنعه»[٤].

وإذا كانت هذه السياسة الخارجية للرئيس الأميركي تظهر مترددة في بعض الأحيان

(٣) خلاصته المترجمة في جريدة «النهار» ١٩٩٢/٣/١٧.
(٤) من خطاب ألقاه الرئيس بيل كلينتون في ١٩٩٣/١٠/١٢. الصحف في ٩٣/١٠/١٤ نقلاً عن «رويتر».

ومتناقضة في بعضها الآخر، فإن هذا التردد ينعكس ظاهراً على المصداقية الأميركية، كما أشار الرئيس السابق جورج بوش[٥]، ولكنه لا يخلي المكان لأي دولة أخرى. وإنما يصيب التردد الجميع لأن أحداً من الدول الأوروبية الأخرى غير قادر على ملء الفراغ الأميركي. ولعل ما حصل في البوسنه خير دليل على ذلك، إذ أن الأمور هناك بقيت على تفاقمها المأساوي المتزايد إلى أن اتخذ حلف الأطلسي قراره، مؤخراً، بقيادة وضوابط أميركية. وحتى الآن، لا يزال دور هذا الحلف في البوسنه، محكوماً بالإرادة الأميركية ذاتها احجاماً أو إقداماً.

ولعل الملامح الأساسية التي أنتجها النظام العالمي الجديد في عهد الرئيس السابق جورج بوش، لا تزال قائمة حتى الساعة. والواقع أن الرئيس الأميركي الحالي يسعى إلى تعزيزها وتوطيد أركانها وتطوير أبعادها المختلفة. وهذه الملامح يمكن تلخيصها بالآتي:

أ ـ **الملامح الأمنية**: وهي التي كانت حرب الخليج الثانية (العراق ـ الكويت) أبرزت وجوهها وحددت مسارها. وكانت الولايات المتحدة آنذاك تزعمت تحالفاً دولياً كبيراً لتنفيذ ظاهر لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٦٦٠ وما تبعه من قرارات أخرى متلاحقة[٦] منذ آب ١٩٩١. ويمكن اليوم النظر إلى هذه الملامح على أنها تعني عملانياً:

ـ المحافظة على التفوق العسكري الأميركي من دون منافس ولا مزاحم.

ـ السيطرة العسكرية على كل البحار والمضائق البحرية، ولا سيما في هذه المنطقة من باب المندب إلى هرمز إلى الدردنيل وحتى إلى السويس.

ـ السيطرة العسكرية الأميركية المباشرة على مياه الخليج، وتالياً على منابع النفط وطرق مواصلاته ونقله وشحنه.

ـ المحافظة على التفوق النوعي الإسرائيلي العسكري، نظراً لأن اسرائيل شريكة ستراتيجية كاملة للولايات المتحدة.

ـ ضبط العدد اللازم من دول العالم الثالث، ولا سيما الدول العربية التي يقتضي منعها من اقتناء أي سلاح نووي أو حتى متطور[٧].

ـ المحافظة على المفاصل الأمنية للمنطقة الممتدة من باب المندب وخليج عمان جنوباً، إلى شواطىء البحر الأسود شمالاً، ومن الضفة الشرقية (ايران) للخليج شرقاً، إلى البحر الأبيض المتوسط غرباً.

ـ استمرار الترتيبات الأمنية الأميركية في الخليج، وربما في أمكنة أخرى، عن طريق

---

(٥) تصريح الرئيس بوش لاحدى الصحف الأميركية الصادرة في ١٩٩٤/١/٢٤، وخلاصته في جريدة «الحياة» في ١٩٩٤/١/٢٥.

(٦) صدرت جميع هذه القرارات في كتيّب خاص للأمم المتحدة في العام ١٩٩١.

(٧) كتابنا «**النظام العالمي الجديد**» ص ٧٧ ـ ٨٨، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٢.

الاتفاقات الثنائية بين الادارة الأميركية وبين عدد غير قليل من الدول العربية (دول الخليج على سبيل المثال).

ـ السعي الدائب إلى حصر النادي النووي بالدول الكبرى فقط، ذلك لأن التسلح النووي مخالف، في تعريفه، للاستقرار والنهوض.

ـ الموافقة على انتداب حلف شمال الأطلسي في مهام حفظ السلام في أوروبا وحتى في الخارج، على أن تبقى قرارات هذا الحلف خاضعة، بالدرجة الأولى، للإرادة الأميركية، حتى ولو اتُخِذ بشأن هذا التدخل الأطلسي قرار من الأمم المتحدة. وما حصل في البوسنة مؤخراً، يؤكد هذا الاتجاه. فالقراران الرقم ٨٢٤ و٨٣٦ الصادران عن مجلس الأمن الدولي، يجيزان استخدام القوة المسلحة لحماية المناطق التي اعتبرتها الأمم المتحدة «مناطق آمنة» في البوسنة. واعطى مجلس الأمن لممثل الأمين العام في البوسنة حق الاتصال المباشر بقيادة حلف شمال الأطلسي والطلب إليه استخدام القوة. غير أن إجابة هذا الطلب خاضعة، بكل تفاصيلها، لقيادة هذا الحلف العسكرية، وذلك بناء للقرار السياسي الذي تتخذه الدول الأعضاء في الحلف. وهذا التشاور يعني، عملياً، الحصول على الموافقة الأميركية[٨].

ـ دعم جهود الأمم المتحدة في حفظ السلام. ويشكل هذا الدعم أحد شعارات النظام العالمي الجديد. وهو يعني، تحديداً، مساعدة مجلس الأمن الدولي في تنفيذ القرارات التي يتخذها بالاستناد إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة (أي عمليات حفظ السلام)، أو بالاستناد إلى الفصل السابع منه (أي في حالات تهديد السلام الدولي أو انتهاكه أو القيام بعمل عدواني من قبل إحدى الدول).

غير أن الرئيس الأميركي بيل كلينتون حدّد، منذ بضعة أشهر، إطار هذا الدعم الأميركي لمجلس الأمن وذكر شروطه المسبقة. فقد أعلن الرئيس الأميركي في خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أثناء انعقاد دورتها الثامنة والأربعين (بين أيلول وكانون الأول ١٩٩٣)، انه «... لا بدّ لعمليات حفظ السلام أن تتأقلم مع متغيرات الزمن الحديث، وأن تخضع دائماً لتحليلات سياسية وعسكرية معمّقة»، ذلك «لأن الحكومة الأميركية تصرّ على أن تكون لمهمات الأمم المتحدة أهداف واضحة، وان تعرف هذه الحكومة متى تبدأ المهمة ومتى تنتهي...»[٩].

ب ـ **الملامح السياسية**: استناداً إلى تعريف الرئيس الأميركي السابق للنظام العالمي الجديد، وإلى التصريحات التي أطلقتها إدارة الرئيس الأميركي الحالي، يمكن الاشارة إلى أن أبرز الملامح السياسية لهذا النظام العالمي تتمثل بـ:

ـ الوفاق الدولي: الذي بدأت معالمه الأولى تبرز في سياق «سياسة الانفتاح» التي

---

(٨) راجع مقالنا في جريدة «النهار» الصادرة في ١٩٩٤/٢/٢٦ بعنوان «البوسنة: حسابات ومواقع».

(٩) الصحف الصادرة في ١٩٩٣/٩/٣٠ نقلاً عن «رويتر».

بادر إليها الرئيس السوفياتي الأخير غورباتشوف، والتي اقترنت بـ «تفكيك البنية التحتية للرعب النووي» كما أسماها، وذلك من خلال اتفاقيات الحد من الترسانة النووية الستراتيجية بدءاً من صيف ١٩٩١[١٠]. كذلك تواصلت معالم هذا الوفاق الدولي مع الرئيس الروسي الحالي بوريس يلتسين، بدءاً من التوقيع الروسي ـ الأميركي المشترك على وثيقة «الشراكة والصداقة» بينهما في حزيران ١٩٩٢.

وتحرص الولايات المتحدة، من جهة أخرى، على وحدة دول الشمال كشرط أساسي لضمان الاستقرار الدولي بوجوهه السياسية (مجموعة الدول السبع)، والعسكرية (حلف شمال الأطلسي)، والاقتصادية (اتفاقية الغات). على أن تبقى المفاصل الأساسية لهذه الوحدة خاضعة للقرار الأميركي ذاته الذي يقرر رفع السقف الأميركي عنها أو خفضه، وفقاً للظروف والمتغيرات الدولية.

ـ التسوية السلمية للنزاعات الاقليمية: التي تشترط، في ما تشترط، نزع الأسلحة النووية من دول العالم الثالث (باستثناء اسرائيل)، ومحاربة الارهاب، وحصر النادي النووي في عدد محدود من دول الشمال، وتفعيل دور الأمم المتحدة في حفظ السلام. على أن يأتي هذا الدور متوافقاً مع مقررات دول الشمال ومؤكداً لها[١١]. كذلك، تعني هذه التسوية مسألة الشرق الأوسط التي بدأت مع صيغة مدريد الهادفة أصلاً إلى حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي تفاوضياً. ولا تزال هذه العملية تتواصل في المفاوضات الثنائية التي لن تتراجع وإن تعثرت، والمفاوضات المتعددة الأطراف، والتي لا ترتبط بمصير المفاوضات الثنائية، وإنما تعالج أموراً أخرى إنمائية أو إندماجية شرق أوسطية.

ـ اعتماد شعارات سياسية معيّنة يركز عليها النظام العالمي الجديد. وهي التي استُخدمت أساساً لمحاربة الكتلة الاشتراكية. ومن هذه الشعارات التي اعتمدها الغرب عموماً، والتي شاع استخدامها منذ أوائل التسعينات: حقوق الإنسان، والديمقراطية التمثيلية للأنظمة السياسية، والتوكيد على دور القطاع الخاص والمبادرة الفردية، وتهميش الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، واقتصاد السوق من دون قيود وعراقيل، وخفض نفقات الدفاع لدى الدول الصغرى... الخ.

ومن المعروف أن هذه الشعارات تركّز، بمجملها، على حقوق الإنسان الفرد، ولا تبدي كبير اهتمام بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي وجوب سيادتها على مقدراتها السياسية والفكرية والاجتماعية. وكان محك الخلاف الفكري بين الكتلتين الغربية والاشتراكية، في عهد النظام العالمي الثنائي القطبية، يتمثل في هذه النقطة بالذات[١٢].

---

(١٠) تؤدي اتفاقية START إلى التخلي عن ثلث الترسانة النووية للفريقين. وهذا هو أكبر خفض للسلاح النووي. انظر: «Disarmament, Fact 78» /U.N./ 1991, P 17

(١١) «Foreign Affairs», v 70, N° 3, 1991 - 1992, P 72 - 73.

(١٢) ظهر هذا التباين في المواقف، في شكل سافر، خلال المؤتمر الدولي للسلام في فيينا، حزيران ١٩٩٣.

وبعد زوال الكتلة الاشتراكية، ساد نوع من الاقتناع السطحي لدى الناس بأنه يجب إسقاط جميع شعارات هذه الكتلة الاشتراكية وحتى فلسفاتها، لأنها سقطت بهيكلياتها السياسية والعقائدية.

ومع ذلك، فإن اتجاه الأمم المتحدة لا يزال، حتى الآن، يركزّ على المنحيين معاً. فهو يصر على حقوق الإنسان الفرد من أجل كرامته وتقديره، ولكنه، في الوقت ذاته، يؤكد على حقوق أخرى أصيلة غير قابلة للتصرف ومن أهمها الحق في تقرير المصير، والحق في التنمية. وقد أكد هذا الاتجاه، مؤخراً، الأمين العام للأمم المتحدة، حيث ذكر: «إن التنمية لن تزدهر بدون أن يوازيها تقدم في مفهوم رئيسي آخر هو التحوّل إلى الديمقراطية. فالسلام شرط أساسي للتنمية... وبدون الديمقراطية لن تحدث تنمية مستديمة، وبدون التنمية لا يمكن الحفاظ على السلام»[١٣].

جـ ـ الملامح الاقتصادية: إن ثمة ترابطاً وثيقاً بين الملامح الثلاثة للنظام العالمي الجديد. ولعل الملامح الأمنية والسياسية تضمن المصالح الاقتصادية التي هي، بالأساس، العناصر المقررة لاستمرار هذا النظام. وما من شك في أن التحركات الأمنية ـ العسكرية التي تحرص الإدارة الأميركية على تدعيمها تهدف في ما تهدف، إلى ضمان المصالح الاقتصادية لهذه الدولة. وهذا الموقف ليس جديداً على كل حال، بل هو ملازم لسياسات الدول الكبرى منذ فترة بعيدة.

من هنا، يمكن قراءة الوجود العسكري الأميركي في منطقة آسيا ـ المحيط الهادىء مثلاً، على أنه ضمان عسكري لمصالح أميركية اقتصادية. وتتمثل هذه المصالح في مراقبة الاقتصاد الياباني وابقائه تحت المظلّة «الأمنية» الأميركية[١٤]. وتتمثل هذه المصالح الأميركية كذلك في توفير التعامل الاقتصادي مع عدد من دول المنطقة وضمانه. ذلك لأن الصادرات الأميركية إلى تايلاند مثلاً هي أكثر منها إلى دول الاتحاد السوفياتي السابق، وإلى اندونيسيا أكثر منها إلى أوروبا الوسطى والشرقية، وإلى سنغافوره أكثر منها إلى اسبانيا وايطاليا. هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة تملك توظيفات أميركية في المنطقة تزيد على ٦٠ مليار دولار. كما أن التوظيفات الآسيوية في أميركا لا تقل عن ٩٥ مليار دولار[١٥].

ويمكن، انطلاقاً من الواقع ذاته، قراءة الوجود الأميركي العسكري في منطقة الخليج سواء كباعث لحرب الخليج الثانية أو كنتيجة لمعاهدات الدفاع المشترك والمعاهدات الأمنية التي عقدتها الإدارة الأميركية مع عدد من دول المنطقة. فالهدف الأساسي الأول من هذا

---

(١٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة خلال العام ١٩٩٣، ص ٢ ـ ٣.

(١٤) كانت اليابان أعلنت على أثر زيارة الرئيس بوش لها (١٩٩٢) تعهدها بزيادة مساهمتها في تمويل القوات الأميركية المتمركزة على أراضيها. وأكد «بيان طوكيو» آنذاك أن الولايات المتحدة ستُبقي على قواتها في منطقة آسيا ـ المحيط الهادىء.

(١٥) **«Foreign Affairs»**, v 70, N° 5, Winter 91 - 92, pp 4 - 9.

الوجود يرمي إلى الإمساك بقرار السياسة النفطية الدولية إزاء أوروبا واليابان، من جهة، وإزاء التحكّم بالنفط الخليجي كمنبع وشحن وسعر، من جهة أخرى. والهدف الأساسي الثاني من هذا الوجود الأميركي في الخليج، يرمي إلى الإمساك بالأسواق الخليجية والشرق الأوسطية المستوردة، من جهة ثالثة. وهنا نذكّر أن الرئيس الأميركي بيل كلينتون صرّح، منذ فترة، ان كل مليار دولار من الصادرات الأميركية إلى الخارج يؤمن خلق عشرين ألف وظيفة أميركية أو استمرارها.

وتوكيداً لهذا الواقع، أعلن الرئيس الأميركي في ١٦ شباط ١٩٩٤ ان المملكة العربية السعودية وافقت على إبدال أسطولها الكامل من الطائرات التجارية بطائرات من صنع أميركي، وان هذه الصفقة ستبلغ قيمتها ستة مليارات دولار. وصرّح وزير التجارة الأميركي ان هذه الصفقة «ستوفرّ مئة ألف وظيفة على الأقل» في مناطق أميركية مختلفة. كما أن رئيس مجلس النواب الأميركي وصف هذه الصفقة بأنها «يوم عظيم لبلدنا»[١٦].

وإلى جانب هذا الاستقطاب الأميركي الاقتصادي، يبدو أن ثمة أنماطاً جديدة من الاقتصاد العالمي برزت بشكل أساسي وتمثلت في:

ـ النادي الاقتصادي الدولي الذي يسعى، على غرار النادي النووي الدولي، إلى حصر العضوية بدول الشمال فقط من دون السماح لأي دولة من العالم الثالث بالدخول إليه، على أن تبقى هذه الدول جميعاً مصادر تزويد بالطاقة والمواد الخام وأسواق استهلاك للسلع المصنعة.

ـ الاقتصاد العملاق العابر للجنسيات والقارات، من خلال وجود الشركات المتعددة الجنسية التي باتت تستحوذ على ثلث الموجودات الانتاجية للقطاع الخاص في العالم. علماً أن هذه الشركات تعود ملكيتها إلى دول الشمال حصراً، وهي تعتمد مبدأ الاقتصاد الاندماجي العملاق الذي لا تستطيع مؤسسات الدول النامية في العالم الثالث مجاراته ولا منافسته؛ لأن أكثر من ٩٠٪ من هذه الشركات العملاقة مملوكة من قبل دول الشمال[١٧].

وبالاستناد إلى ما تقدم من هذه الملامح الثلاثة، يتضح أن النظام العالمي الجديد، بزعامته الأميركية الراهنة، محكوم بوسائل وآليات وأطر مركزية تجعل جميع الأطراف الأخرى، حتى الأوروبية منها، خاضعة له بطريقة تسلسلية، تحتكم لتوجهاته، وتستجيب لقراراته، وتبقى، في كل الحالات، أسيرة رفضه أو قبوله. وعلى هذا الأساس، تحرص الولايات المتحدة على توفير هذه المركزية للنظام العالمي الجديد من خلال أشكال وصيغ مختلفة من «الشراكة» مع الآخرين:

---

(١٦) الصحف الصادرة في ١٧/ شباط/ ١٩٩٤ نقلاً عن وكالة «رويتر».

(١٧) **«World Investment Report - 1993 (Transnational Corporations)»** - U.N. 93 - (An Executive Summary) pp 1- 9.

● فهي في شَراكة أمنية ـ دفاعية مع دول الخليج، من جهة، ومع دول منطقة آسيا ـ المحيط الهادي، من جهة أخرى، للأسباب التي ذكرنا.

● وهي في شراكة «أطلسية» مع دول أوروبا الغربية، لكي تبقى للمركزية الأميركية الإرادة المقرّرة في المجالين السياسي والعسكري في أوروبا.

● وهي في «شراكة من أجل السلام» مع دول أوروبا الشرقية، لكي تحفظ لنفسها موازين عملية في علاقاتها مع دول الاتحاد السوفياتي السابق.

● وهي في شراكة ستراتيجية «نووية» مع روسيا، لكي تحمل الدول الأخرى من الاتحاد السوفياتي السابق، ولا سيما أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان، على التخلي عن أسلحتها النووية.

● وهي في شراكة اقتصادية مع الدول الأوروبية الغنية واليابان، من خلال مجموعة الدول السبع واتفاقية الغات.

● وهي في شراكة اقتصادية مع دول شمالي أميركا: كندا والمكسيك، من خلال اتفاقية «نافتا» التي قد تستدرج دولاً أميركية أخرى في المستقبل. وتأمل الولايات المتحدة أن توفر ٢٠٠ ألف وظيفة جديدة للأميركيين من هذه الاتفاقية.

● وهي في شراكة ستراتيجية مع إسرائيل، لكي تضمن لهذه الأخيرة تفوقاً نوعياً تضبط من خلاله الشرق الأدنى بل الأوسط كله، فضلاً عن التسهيلات الاقتصادية الكبرى معها[١٨].

ومن خلال هذه الصيغ المتعددة من الشراكة الأميركية ـ الدولية، تتضح عبارة الرئيس الأميركي بيل كلينتون انه «لن يتخلى عن العالم الذي بذلت الولايات المتحدة جهداً لصنعه».

ثانياً: أي تحديات؟...

إن النظام العالمي الجديد ليس، في الواقع، جديداً في تسميته ولا في عالميته. ذلك لأن كل منتصر في حرب مصيرية عالمية يطلق شعارات انتصاره تحت مظلة نظامه «العالمي الجديد». والتاريخ شاهد على أنظمة عالمية كثيرة اعتبرها أصحابها جديدة في زمانها، وذلك منذ السلم الروماني PAX ROMANA الغابر إلى السلم الأميركي PAX AMERICANA الحاضر. ويبقى هذا النظام سائداً ما بقي صانعه سيّداً على الساحة الاقليمية أو الدولية. ولهذا تسعى الولايات المتحدة، بشتى الوسائل الممكنة، للمحافظة على زعامتها الاحادية لهذا النظام العالمي الجديد، من خلال قواها الثلاث المتميّزة: عسكرياً وسياسياً واقتصادياً.

---

(١٨) راجع مقالنا في مجلة «الاقتصاد والأعمال» عدد شباط ١٩٩٤ بعنوان «ما بعد قمة جنيف: أي شرق أوسط جديد؟».

وهي تضمن، وفقاً لتقارير خبرائها، استمرار هذه الزعامة الاحادية القطب طيلة التسعينات على الأقل.

ولكن، هل يعني هذا الموقف الأميركي واجراءاته الاحتياطية والرادعة المختلفة، ان النظام العالمي الجديد لا يواجه أياً من التحديات الجدية في الوقت الراهن؟.

١ ـ الواقع أن ثمة تحديات كثيرة لهذا النظام القائم. وليس غريباً أن يكون التحدي الأول المباشر له متمثلاً في **الوضع الأميركي الداخلي** بالذات. وهذا الوضع هو الذي حمل الرئيس بيل كلينتون على التركيز على الشؤون التي يعاني منها المواطن الأميركي ويطالب بإلغائها.

ففي رسالته الأولى، في ١٩٩٤/١/٢٥، عن أوضاع الاتحاد، يركّز الرئيس الأميركي على الرعاية الصحية ومحاربة الجريمة، وإصلاح الخدمات الصحية، من دون أي برنامج للسياسة الخارجية[١٩].

وكان القصد السياسي من هذا التوجه الرئاسي واضحاً: أن يحتوي معارضة المواطن الأميركي، ويمتصّ نقمته من خلال الوعود البرّاقة من جديد، وأن يحول دون أي مزايدة أو انتقاد قد يوجهه معارضوه من الجمهوريين حول هذه النقاط التي فشل الرئيس حتى الآن في إيفائها. وعلى أي حال، فإن الرئيس الأميركي يعترف بالصعوبات الكبرى التي تواجه تنفيذ سياسته الاجتماعية والضريبية والصحية التي كان قد وعد بها ناخبيه. وإذا كان هذا الاعتراف يدل على صدق الرئيس، فإنه، في الوقت نفسه، يثير مسألة مصداقيته كحاكم للدولة العظمى التي تصرّ على قيادة العالم، فيما هي عاجزة عن إقرار نظام متكامل للضمان الاجتماعي في الداخل. ومع عجز الإدارة الحالية في مواكبة هذه المتطلبات الداخلية وإيفائها، لا بدّ أن تشتد المعارضة للسياسة الأميركية الخارجية، وأن يتزايد الاندفاع باتجاه الداخل وشجونه قبل الخارج وشؤونه. وبازاء مثل هذه الضغوط، اذا حصلت، ستضطر الإدارة الأميركية إلى الإنكفاء والعودة إلى معالجة الهموم الداخلية.

٢ ـ ولعل التحدي الثاني للنظام العالمي الجديد يتمثّل في **الإعتراض الأوروبي** على النهج الأميركي القائم في إطار العلاقات الاقتصادية الأوروبية ـ الأميركية. فعلى الصعيد السياسي العام، تعترض الدول الأوروبية على الأسلوب الأميركي في التعامل مع القضايا الدولية، حيث تعمد الإدارة الأميركية إلى إصدار القرارات واتخاذ المواقف من دون التشاور مع الشركاء الأوروبيين، وأحياناً من دون موافقتهم ولا حتى معرفتهم.

وعلى الصعيد الاقتصادي، وهو الأهم، يشكو الأوروبيون عموماً (وقد سبق أن شكت فرنسا تكراراً) من التفاوت في التعامل التجاري بين الولايات المتحدة وأوروبا ولا سيما في ما يعود إلى سياسة الحماية التي تقررها الولايات المتحدة من جانب واحد كما تريد.

---

(١٩) «Newsweek», January 24, 1994.

وقد اتضح، منذ تموز الماضي ١٩٩٣، أن ثمة نقاط اتفاق بين أوروبا وأميركا حول بعض قضايا السياسة الدولية، كما أن ثمة نقاط خلاف أيضاً. فمنذ قمة طوكيو التي عقدتها مجموعة الدول السبع في تموز ١٩٩٣[٢٠]، كانت نقاط الاتفاق، من دون الدخول بالتفاصيل: مساعدة الرئيس الروسي بوريس يلتسين، ودعم المفاوضات الشرق أوسطية بمساريها الثنائي والمتعدد، وتفعيل دور الأمم المتحدة. أما نقاط الخلاف فكانت تتمثل في مسألة اتفاقية التجارة الدولية ومسألة البوسنة.

أما اليوم، فإن الأمور تبدو بشكل أفضل نسبياً بعد أن اتفق الجميع على التدخل الأطلسي في البوسنة وعلى اتفاقية «الغات». علماً أن الاتفاقين لحظا الكسب السياسي والاقتصادي الكبيرين للولايات المتحدة على حساب أوروبا مجتمعة.

إلّا أن المأزق الأوروبي الحالي يتمثل في منحيين اثنين:

● إن الدول الأوروبية لم تستطع أن تمنع شبح البطالة وتزيل كابوس الكساد الاقتصادي. فالمجموعة الأوروبية بحاجة إلى تنشيط النمو الاقتصادي وامتصاص مشكلة البطالة المتفاقمة عن طريق توفير المزيد من الاستثمارات والتصدير لتوفير المزيد من فرص العمل. ولذلك تخشى هذه المجموعة أن لا يقل عدد العاطلين عن العمل عن ٢٠ مليون شخص في العام الحالي[٢١]، ومنهم من يتجاوز، في تقديره، هذا الرقم. ويتوقع آخرون أن تصل نسبة العاطلين عن العمل في أوروبا إلى ١١,٥٪ من القوى العاملة سنة ١٩٩٥، هذا إلى جانب عدد غير قليل من الدول الأوروبية مثقل بالديون، كما أن دولاً أخرى تعاني عجزاً خطيراً في موازناتها.

● لم تتمكن الدول الأوروبية، على رغم إقرارها معاهدة ماستريخت، من أن تنجز المفاصل الرئيسية للوحدة الأوروبية، ولا تزال الخلافات السياسية والاقتصادية قائمة بين هذه الدول. وثمة أسباب عديدة حالت دون تحقيق هذه الوحدة وتنفيذ معاهدة ماستريخت. وحتى اليوم، لا يظهر أي دليل حسي، يشير إلى نيّة أوروبية مشتركة لإنجاز هذه الوحدة[٢٢]. على كل حال، تبقى أوروبا، بانتظار أن تتوحد، خطراً مبدئياً على النظام العالمي الجديد.

٣ ـ أما التحدي الثالث فيتمثل **بالاتجاه الروسي الجديد**، بعد الانتخابات النيابية التي حصلت في ١٢/ كانون الأول/ ١٩٩٣.

فدول الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، علقت آمالها على حكم الرئيس يلتسين، وسعت، في غير مناسبة، إلى مساعدته على التخلص من خصومه السياسيين، وراهنت على وجوده ضامناً لتحقيق الاصلاحات الروسية في اتجاه اقتصاد السوق

---

(٢٠) الصحف الصادرة في ٩/٧/ ١٩٩٣ نقلاً عن وكالة رويتر.
(٢١) جريدة الحياة في ٢٢/١٠/١٩٩٣ نقلاً عن الفاينشال تايمز.
(٢٢) الحياة في ١٩ شباط ١٩٩٤.

وتخصيص القطاعات والقضاء نهائياً على الآليات الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد السوفياتي السابق.

إلا أن الانتخابات النيابية الأخيرة في روسيا، وبعض الظروف والأحداث السياسية والأمنية الاقليمية والدولية، أحدثت متغيرات عديدة في سياسة روسيا الداخلية والخارجية، أدّت إلى اضعاف موقف الرئيس يلتسين، من جهة، وإبطاء وتيرة الاصلاحات المنشودة، من جهة ثانية، وتغيير الخطاب السياسي الروسي إزاء الغرب عموماً، من جهة ثالثة[٢٣]:

فأكثرية المجلس النيابي الروسي، حالياً، ليست في يد الرئيس يلتسين. كذلك فإن رئيس هذا المجلس، إيفان ريبكين، (وهو من الحزب الزراعي المقرب من الشيوعيين) الذي انتخب في ١٤/١/١٩٩٤، يُعتبر معارضاً، مبدئياً، للنهج اليلتسيني في الاصلاح الاقتصادي والتعاطي «الداجن» مع الغرب. أما المجلس النيابي ذاته، فقد برهن انه لم يعد أداة طيّعة في يد يلتسين وإنما خرج عليه في أمور كثيرة. ولعل قرار المجلس النيابي الروسي الأخير الذي اتخذه للافراج عن أخطر خصمين سياسيين للرئيس يلتسين نفسه وهما روتسكوي وحسبولاتوف، إنما هو دليل آخر على أن الحكم لم يعد في يد يلتسين وحده وان الرهان الغربي على شخص واحد في حكم دولة كبرى كان خطأ سياسياً كبيراً[٢٤].

ثم إن مجلس الوزراء نفسه، الذي تشكل برئاسة فيكتور تشيرنو مردين، أتى بعدد غير قليل من الوزراء إلى جانب رئيس المجلس ذاته وهو معارض أصلاً لخطة رئيس الوزراء المستقيل إيغور غايدار الذي كان يصرّ على التعجيل في اعتماد اقتصاد السوق واللجوء إلى فكرة الصدمة السريعة في الاقتصاد.

ومع هذا التغيير، تظهر معالم جديدة للسياسة الروسية التي تعلن عن خيبة أملها بالمساعدات التي وُعدت بها روسيا ولم يصل إليها منها أي مبلغ كبير. كذلك، ظهر تيّار الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي يترأسه جيرينوفسكي، ولهذا الأخير مواقف وخطب وتصريحات ظاهرها الهوس غير المتزّن للمصالح الروسية الحيوية وباطنها تعبير عما يجيش في نفوس عدد كبير من الروس من مشاعر استعادة النفوذ السلافي في أوروبا وآسيا. والأدهى من ذلك أن جيرينوفسكي نفسه أعلن انه سيتحضر منذ الآن للانتخابات المقبلة التي ستجري في العام ١٩٩٦. هذا فضلاً عن وجود جيش روسي قوي ومتماسك اشترك في حماية الرئيس يلتسين في الماضي ولا يُستبعد أن ترتفع حرارة حماسته اليوم أو غداً لمدّ النفوذ الروسي إلى جمهوريات ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي وللمحافظة، تالياً، على مصالح روسيا كدولة عظمى.

أما بالنسبة إلى العلاقات الدولية، فقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن لروسيا مصالح

---

(٢٣) «Foreign Affairs», Jan/ Feb 1994, v 73, N° 1, p 74 - 77.

(٢٤) المرجع ذاته.

سياسية واقتصادية وأمنية ستراتيجية. وهذه المصالح تشكل، بالنسبة إلى أوروبا وحتى الولايات المتحدة نفسها، خطاً أحمر لا يجوز تجاوزه ولا العبث به[٢٥].

وقد شهدت الأحداث الأخيرة أن روسيا استعادت ذاكرتها كاملة في إطار مصالحها الحيوية. فبالنسبة إلى قضية البوسنة، كان للروس موقف أعلنوا عنه وفرضوه وحملوا الدول الأخرى جميعها على الانصياع له. وكذلك بالنسبة إلى دول أوروبا الشرقية، كان الرئيس الأميركي كلينتون حريصاً على أن لا يُدخِل أياً منها في حلف شمال الأطلسي ولا أن يسمح بأن يقوم هذا الحلف بما يعكرّ الصفو الروسي. وقد ذكر بعضهم أن هذين الأمرين (الشراكة من أجل السلام والبوسنة)، حملا الولايات المتحدة على التعامل معهما وكأنها بازاء الروس في إطار «يالطا» جديدة.

٤ ـ والتحدي الرابع للنظام العالمي الجديد **هو التململ الياباني** من السياسة الاقتصادية الأميركية. فمن المعروف أن اليابان تحقق فائضاً تجارياً مع العدد الأكبر من دول العالم (يبلغ حوالي ١٣٢ مليار دولار) ولا سيما مع الولايات المتحدة نفسها (يبلغ حوالي ٦٠ مليار دولار).

وقد سعى الأميركيون، بشتى الوسائل الممكنة، إلى تعديل هذا العجز الهائل في الميزان التجاري. إلّا أن اليابان حرصت على إبقاء أسواقها الاقتصادية منضبطة بشكل دقيق.

وعندما لم تجد جميع هذه المساعي الأميركية نفعاً، ولا سيما بعد فشل المحادثات بين الرئيس الأميركي بيل كلينتون ورئيس الوزراء الياباني هوسوكاو، رأت الادارة الأميركية اللجوء إلى التدابير الانتقامية لحمل اليابان على فتح أسواقها بوجه الصادرات الأميركية.

ولذلك، أعلنت انها ستلجأ إلى تطبيق الاجراء «سوبر ـ ٣٠١» الذي يمنح الرئيس الأميركي صلاحيات واسعة لفرض عقوبات جمركية انتقامية بحق أي دولة تمنع أسواقها عن الصادرات الأميركية.

وبذلك نشبت المعركة التجارية بين الولايات المتحدة واليابان، مع إصرار الأولى على أنها لن تسمح، ولن تستطيع أن تتحمل عجزاً تجارياً مقداره ٦٠ مليار دولار مع دولة واحدة[٢٦].

وإزاء هذه الاجراءات الأميركية التي اعتبرتها تقييداً للحرية التجارية الدولية، كان لا بد لليابان من أن تخضع طوعاً لمطالب الولايات المتحدة، وتسعى منذ الساعة، إلى تفادي هذه الاجراءات الانتقامية بحقها. لذلك، أعلنت اليابان بلسان رئيس وزرائها (بمناسبة

---

(٢٥) راجع مقالنا في جريدة «النهار» الصادرة في ١٩٩٤/٢/١٦ بعنوان: «هل تكون روسيا أول الخارجين عن طوق النظام العالمي الجديد؟!».

(٢٦) الكلام منسوب إلى وزير التجارة الأميركي رون براون. راجع «النهار» في ٩٤/٢/١٧ نقلاً عن وكالة رويتر.

لقائه البرلمان الياباني في ٤/٣/١٩٩٤) أن «علينا التأكد من أن الأسواق اليابانية منفتحة على بقية دول العالم بما يتفق والقوانين التجارية الدولية...».

وتحاول اليابان الآن تفادي تطبيق الاجراء الأميركي المستند إلى «سوبر ٣٠١» لكي لا تتضرر بشكل كبير. ولهذا، تفاهم الرئيسان الأميركي والياباني على عدم تطبيق هذا الاجراء عندما يحين أجله[٢٧].

إلا أن هذه المساعي الضاغطة من هنا، والمذعنة من هناك، لم تمنع التململ الياباني الذي يطالب به اليابانيون عموماً.

فاليابان كانت تستسيغ التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة خصوصاً وللغرب عموماً، لكي تدرأ عنها خطر الاتحاد السوفياتي. أما اليوم، بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، لم يعد الخطر جاثماً على الحدود اليابانية وبالتالي أصبح من الضروري أن تتغير أنماط العلاقات الأميركية ـ اليابانية القائمة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وقد عبّر عن هذا الرأي عدد غير قليل من اليابانيين أنفسهم الذين طالبوا برفع الوصاية الأميركية عنهم واعتبروا أن الاوان حان للتخلص من ضغوط هذه الوصاية السياسية والاقتصادية، و«أن العلاقات بين الولايات المتحدة وبين اليابان لا بد من تغييرها ويجب أن لا تكون السياسة اليابانية تابعة للولايات المتحدة»[٢٨].

وإذا حصل مثل هذا التباين الأميركي ـ الياباني حول الميزان التجاري، اليوم، فإن شيئاً لا يمنع حصوله غداً حول سياستي البلدين المختلفتين. وإذا كانت اليابان قد خضعت، اليوم، للضغوط التجارية الأميركية، فإن أحداً لا يستطيع أن يضمن ماذا ستقول غداً بصدد هذه التبعية الاقتصادية. وبذلك قد تكون اليابان أول الخارجين، اقتصادياً، عن طوق النظام العالمي الجديد، اذا تسنّى لها ذلك.

كذلك تبدي اليابان موقفاً خاصاً من الشرق الأوسط، ولعلها تكون أداة ناجحة في استيعاب عدد من تناقضاته.

٥ ـ ولعل بوادر التحدي الخامس لهذا النظام العالمي الجديد تكمن في امكانات **النهوض الصيني** الفاعل. فالواقع أن الصين حافظت، بالأساس، على وتيرة عالية من التحدي الايديولوجي للنظام العالمي الجديد. وهي الدولة الوحيدة التي استطاعت أن تحافظ على الشعارات الاشتراكية، وان تواجه الشعارات الجديدة الطاغية للنظام العالمي الجديد ولا سيما فيما يتعلق بالتخصيص واقتصاد السوق؛ علماً أنها تحتفظ بشعاراتها المغايرة للديمقراطية وحقوق الانسان، فتصرّ على العدالة الاجتماعية وحقوق الشعوب وما إلى ذلك من مفردات سياسية تندرج في القاموس الايديولوجي ـ الاشتراكي. وبذلك يمكن

(٢٧) يصبح هذا الاجراء قابلاً للتنفيذ ابتداء من أيلول ١٩٩٤ إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق.

(٢٨) الكلام منسوب إلى مدير مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لوزارة الخارجية اليابانية في مقابلة له مع «الحياة» في ٨/١/١٩٩٤.

القـول إن التحدي القـائم فعلاً للنظـام العالمي الجـديد، لا يـزال هو التحـدي الصيني - الايديولوجي.

أما من ناحية اقتصادية عملية، فإن الصين كانت بين الدول القليلة التي استطـاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً مرموقاً منذ أوائل التسعينات.

هذا النمو، الذي تجاوز نسبة ١٠٪[٢٩]، مردّه إلى التوازن الدقيق الذي تتبعه الصين في سياستها الاصلاحية الاقتصادية.

وبالاضافة إلى التحدي المباشر الذي يمكن أن تشكله الصين كدولة معـارضة أصـلاً للنظام العالمي الجديد وشعاراته وآلياته المختلفة، فهي قادرة أيضاً على تحدي متطلبات هذا النظام العالمي في مجالات أخرى منها:

● تزويد بعض دول العالم الثالث بأسلحة صاروخية. وقـد أثيرت هـذه المسألـة غير مرّة من قبل الغرب، عموماً، والولايات المتحدة، بشكل خاص.

● مساعي الصين إلى توسيع نفـوذها (بعـد انهيار الاتحـاد السوفيـاتي) في اتجاه منطقة المحيط الهادي، من جهة، وآسيا الوسطى، من جهة ثانية.

● استخدام سلاح الفيتو ضد انضمام المانيـا واليابـان عضوين دائمـين في مجلس الأمن[٣٠]. كذلك استخدام السلاح ذاته في مواقف أخـرى لا ترضى عنهـا، أو تتقاضى ثمنـاً باهظاً إذا قبلت بتمريرها.

٦ ـ والتحدي الأخير الذي يواجه فعلاً هذا النظام العالمي الجديد يتمثل في **المشاكل المتفاقمة للعالم الثالث، أي للجنوب عموماً**: من الأميّة إلى المرض إلى البطالة إلى الجوع إلى الجهل إلى ما هنالك من مشاكل وعقبات وعدم استقرار. وهذه، بـالواقـع، هي الأسباب الرئيسة التي تعتبرها الأمم المتحدة صواعق تفجـير السلم والأمن الدوليـين. وهي، لذلـك، تطالب الشمال بالإسهام الفعلي في المساعدة، وفي «بناء» السلم والأمن الدوليين، وليس فقط في حفظه على طريقة رجل الاطفاء.

إن الخطر الأساسي الـذي يجسّده هـذا النظام العـالمي الجديـد على الآخـرين وعلى نفسه، هو في توسيع الهوّة بين شمـال غني أقليّ، وبـين جنوب فقـير أكثري. وبقـدر اتساع فجوة التباعد بين الاثنين، يتزايد الحقد الدولي الطبقي، وتتزايد نسبة الكراهية والثأر؛ فيما يزداد الشمال غنى والجنوب فقراً وتبعد إمكانات الحوار بينهما إلى درجة القطيعة.

ومن مراجعة بسيطة لبعض الأرقام، تتضح المعالم النافرة لهذه الطبقية الدولية:

---

(٢٩) راجـع مقال «مـارتن وولف» في «الفايننشـال تايمـز»، مترجم في «الحيـاة» في ١٩٩٣/٦/٣٠ بعنوان «الصـين الكبرى عملاق ينافس اليابان ويهدد الدول الصناعية».

(٣٠) أعلنت الصين صراحة رفضها مثل هذا الانضمام المقترح للدولتين. راجع الصحف في ١٩٩٤/١/١٤ نقلاً عن وكالة رويتر.

ـ في أوائل التسعينات، كان هناك حوالى ٣٧,٠٠٠ شركة أم متعددة الجنسية تعمل اداراتها المركزية ـ بنسبة ٩٠٪ في الدول الصناعية المتقدمة، فيما ٨٪ منها فقط يقيم في دول نامية ويدرّ بنسبة ٥٪ فقط من الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول في العالم الثالث[٣١] من أصل أكثر من خمسة تريليون دولار.

ـ إن اتفاق «غات» الجديد الذي تمت الموافقة عليه في منتصف كانون الأول ١٩٩٣، ينتظر أن يزيد الدخل الصافي لدول العالم ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليار دولار سنوياً. تبلغ حصة الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان منها مبلغ ١٢٤ مليار دولار؛ فيما لا تتجاوز حصة العالم الثالث كله ١٦ ملياراً. وبذلك يكون هذا العالم الثالث (والدول الافريقية فيه بشكل خاص) هو الخاسر الأكبر من هذا الاتفاق[٣٢].

ولعل ما تشهده بعض دول العالم الثالث اليوم من حركات أصولية ناقمة على الغرب عموماً، وعلى بعض أنظمتها الداخلية السياسية لأنها تتعاطف مع هذا الغرب، يمكن، بجزء من مسبباته، إن يُرَدّ إلى هذه الطبقية الدولية بين شمال مترف وجنوب مقهور. ولكن هذا لا يمنع من الاعتراف بأن ثمة بواعث أخرى داخلية أو نفسية أو دينية وراء هذه الحركات هنا وهناك. والذي يبدو حتى الآن أن خطر هذه الحركات يهدد الأنظمة التي تسعى إلى إنشاء علاقة جيدة مع الغرب أو تفاهم معه على الأقل. ومع هذا الخطر الأمني الداخلي على الأنظمة الصديقة أو المتعاطفة مع الغرب، ينشأ التحدي المباشر للنظام العالمي الجديد الذي لا يستطيع بذل جهد أمني منتشر لحماية الأنظمة الصديقة له بالقوة، ولا يستطيع كذلك التخلي بسهولة عن هذه الأنظمة الصديقة. وهكذا يظهر النظام العالمي الجديد اليوم حائراً إزاء ما يجري من حركات متفاقمة هنا وهناك. ولعله ينتظر ما ستسفر عنه هذه المعارك الداخلية في بعض الدول حتى يفاوض المنتصر على قاعدة «لا أصدقاء دائمين ولا أعداء دائمين وإنما هناك مصالح دائمة».

أما عن التحديات الأخرى التي ذكرنا فهي، في الواقع، لا تزال دون القوة الثلاثية المتكاملة: اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً لفرض شريك منافس لهذا النظام أو بديل فاعل منه. انها، في كل الأحوال، مؤشر على هذا الخطر أو ذاك. وقد يتنامى هذا الخطر بسرعة لم تكن محسوبة أصلاً، إلى أن يرتقي إلى درجة الخطر المحدق. هل هذا الأمر ممكن قبل نهاية التسعينات؟ إن مصادر البنتاغون تستبعد ذلك. ومهما يكن من أمر، تبقى حقيقة تاريخية واحدة هي أن النظام العالمي هو صنيعة المنتصر، وسيبقى سائداً ما بقي صاحبه سيّداً، على الرغم من الصعوبات أو التحديات أو الضحايا.

---

(٣١) «World Investment Report 1993», U.N. publ. 1993, Summary pp 1 - 31.

(٣٢) الصحف الصادرة في ١٩٩٣/١٢/١٧ نقلاً عن وكالة رويتر.

4WD

Salamé Cars & Auto Parts

SPARE PARTS NEW AND USED

For Jeep - Wrangler - Cherokee
Blazer S10 - S15
Ford Brongo - Vitara .....

قطع تبديل جديدة ومستعملة لمعظم انواع الجيب

أسعار خاصة لكافة ضباط وافراد الجيش اللبناني

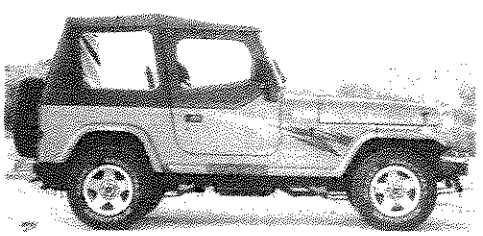

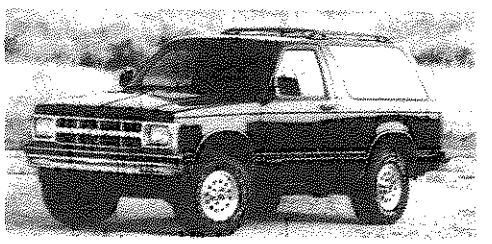

انطلياس – طريق بكفيا – بعد محطة ليبانون اويل – تلفون : ٤١٢٩٧٤ / ٠١

ANTELIAS - BIKFAYA St. - AFTER LEBANON OIL STATION - TEL.: 01/412974

الستراتيجية الإسرائيلية
في ظل السلام المرتقب

العميد الركن نزار عبد القادر(*)

قبل البدء في الحديث عن الأمن والستراتيجيا وعلاقة القوة بين دول منطقة الشرق الأوسط في ظل السلام القادم، أو الذي يفترض أنه قادم، نرى أننا بحاجة إلى إعادة تركيب مفهوم المصالح الوطنية للفرقاء كافة أثناء مرحلة صنع السلام وفي ظل هذا السلام، بحيث يصبح بمقدور الحكومات والفعاليات والمؤسسات التخطيط والتفاعل مع الواقع الجديد بدقة وواقعية من خلال ادراك كامل لتداخل هذه المصالح الوطنية وتعارضها. فالاطار العام للعلاقات بين دول الشرق الأوسط يرتدي في مرحلة صنع السلام وبعدها أهمية عالية جداً حيث ستبحث كل دولة ضمن هذا الاطار الجديد عن تحديد مصالحها الحيوية وتحديد السياسات والستراتيجيا اللازمة للمحافظة عليها، وخاصة في حقلي الاقتصاد والدفاع والأمن.

بعيداً عن الدخول في تعقيدات تعريفات المصالح الوطنية، يمكننا تبيُّن أربع فئات من المصالح تلك:

١ ـ **المصالح الدفاعية**: الدفاع عن الوطن والدولة وحماية المواطنين من أي تهديد مادي مصدره دولة أخرى أو مساعدة خارجية لتهديد النظام السياسي لهذه الدولة.

٢ ـ **المصالح الاقتصادية**: الازدهار والنمو الاقتصادي من خلال نمو الانتاج ونمو التجارة والتبادل مع الخارج.

٣ ـ **المصالح مع النظام العالمي**: المحافظة على العلاقات وتقويتها مع المجتمع الدولي بحيث تشعر الدولة بالأمن ويتمكن مواطنوها وتجارتها من التحرك بحرية خارج حدودها.

(*) قائد المدرسة الحربية، خريج كلية القيادة والأركان في الولايات المتحدة، خريج كلية الحرب العليا في الولايات المتحدة، ماجستير في العلوم، دراسات عليا في الإدارة العامة، الملحق العسكري في لندن ٩١ ـ ٩٣.

٤ ـ **القيم والمصالح الايديولوجية**: المبادىء والقيم التي يؤمن بها المواطنون في أمة أو دولة ما ويعتقدون بعمق أنها صحيحة وأنها تشكل جزءاً أساسياً من ذاتهم وتراثهم الذي يجب ترسيخه وحمايته واستمراره. (اقامة دولة يهودية بالنسبة إلى الاسرائيليين، والهوية بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني).

وتبرز هنا ضرورة اعتماد نموذج يسهل قدر هذه المصالح الوطنية المتعارضة بين الدول العربية وإسرائيل، وخاصة في المسائل المعقدة التي يتقرر من خلالها مستقبل السلام ومستقبل الشرق الأوسط ككل[1]:

المصالح الوطنية	مستوى كثافة المصلحة الوطنية			
	مصيرية	حيوية	أساسية	ثانوية
الدفاع عن أرض الوطن				
الأمن الاقتصادي				
الوضع الايجابي مع النظام العالمي				
التمسك بالقيم الوطنية				

ولكي تستطيع الدول تخطيط سياستها العامة وبالتالي سياساتها العسكرية على أسس واقعية، يقتضي عليها قياس مدى تأثير تداخل مصالحها الوطنية أو تعارضها مع مصالح الدول الأخرى التي تتنافس معها، وذلك بواسطة انموذج قياس المصالح الوطنية.

وسنأخذ بعض المسائل الهامة ونحلل مستوى مصلحة الدول المعنية.

المسألة: تهويد القدس

المصالح الوطنية	مستوى كثافة المصلحة الوطنية			
	مصيرية	حيوية	أساسية	ثانوية
الدفاع عن أرض الوطن	الفلسطينيون واسرائيل	–	–	–
الأمن الاقتصادي	–	الفلسطينيون	اسرائيل	–
الوضع الايجابي مع النظام العالمي	–	الفلسطينيون	اسرائيل	–
التمسك بالقيم الوطنية	الفلسطينيون واسرائيل	–	–	–

تُعتبر مسألة القدس من أهم المسائل وأكثرها تعقيداً بين العرب والإسرائيليين، وقد تصبح أهم وأخر عقبة في طريق تحقيق السلام. وتأتي الصعوبة الأولى في حل مسألة القدس من أن كل طرف يعتبرها أرضه المقدسة وعاصمة دولته وبالتالي مصيرية. كما أن الطرفين، لاعتبارات عقائدية ودينية، يعتبران القدس تمثل أعلى القيم الوطنية وموقفهما من هذا الموضوع مصيري ولا يقبل المساومة. والقدس مدينة أعلنت اسرائيل تهويدها ولم

يعترف العالم ككل بذلك كما يعتبر الفلسطينيون أن العالم ينظر إلى القدس، لا بل يعترف بها، كمصلحة حيوية بالنسبة لهم. لذلك يمكن الاستنتاج أن أي حل لقضية الفلسطينيين بدون حل مسألة القدس هو حل يحمل في طياته احتمالات استمرار الصراع العسكري لفترة طويلة وبأشكال متنوعة.

المسألة: احتلال الجولان

المصالح الوطنية	مستوى كثافة المصلحة الوطنية			
	مصيرية	حيوية	أساسية	ثانوية
الدفاع عن أرض الوطن	سوريا	-	اسرائيل	-
الأمن الاقتصادي	-	سوريا	اسرائيل	-
الوضع الايجابي مع النظام العالمي	-	سوريا	-	اسرائيل
التمسك بالقيم الوطنية	سوريا	-	اسرائيل	-

لنأخذ مسألة ثانية معقدة كمسألة الجولان والتي تبقى في تعقيداتها دون مستوى مسألة القدس. نجد أن سوريا التي عرفت بصلابة الموقف السياسي من خلال الوعي والرؤية والصلابة التي يتمتع بها الحكم، ترى في تحرير الجولان قضية مصيرية. كما أن الموقف الدولي الايجابي من قضية ضم الجولان بقرار إسرائيلي، يسمح لسوريا بالتحرك دولياً بجرأة وديناميكية. ويدرك الاسرائيلي أن الموقف السوري ثابت ولا يمكن زحزحته عندما يتعلق الأمر بالسيادة على الجولان. لذلك يمكن الاستنتاج أن القضية هي حيوية بالنسبة لسوريا وقد فقدت كونها مصلحة حيوية بالنسبة لإسرائيل بعدما امتلكت سوريا أسلحة طويلة المدى يمكنها الوصول إلى المدن الاسرائيلية كلها. لذلك، إذا لم تحل قضية الجولان بين سوريا وإسرائيل فلا يستبعد لجوء سوريا إلى استعمال القوة من جديد.

المسألة: الشريط الحدودي في جنوب لبنان

المصالح الوطنية	مستوى كثافة المصلحة الوطنية			
	مصيرية	حيوية	أساسية	ثانوية
الدفاع عن أرض الوطن	لبنان	-	اسرائيل	-
الأمن الاقتصادي	-	-	لبنان	اسرائيل
الوضع الايجابي مع النظام العالمي	-	لبنان	-	اسرائيل
التمسك بالقيم الوطنية	لبنان	-	-	اسرائيل

يشبه تحليل المصالح الوطنية اللبنانية في الشريط الحدودي المحتل مستوى كثافة المصالح الوطنية السورية في الجولان. ولكن الوضع في الشريط الحدودي يختلف بالنسبة لإسرائيل عن الوضع في الجولان، وذلك بسبب قرار ضم الجولان إلى إسرائيل وبسبب قيام مستعمرات إسرائيلية على الهضبة. كما أن الاختلاف الأساسي يأتي من خلال القرار ٤٢٥ وانتشار القوات الدولية الذي يسمح للبنان بالاستفادة من الايجابية الدولية ليمارس حقه

بالمقاومة، على أساس أن المصالح الاسرائيلية ثانوية وغير مشروعة مما يجعل الموقف السياسي الإسرائيلي مكشوفاً دولياً وداخلياً. لذلك فإن انسحاب اسرائيل من الشريط الحدودي هو شرط أساسي وكاف لوقف العمليات العسكرية وتخفيف حدة التوتر على طول الحدود وفي لبنان بكامله.

المسألة: تنفيذ اتفاق غزة ـ اريحا فوراً

المصالح الوطنية	مستوى كثافة المصلحة الوطنية			
	مصيرية	حيوية	أساسية	ثانوية
الدفاع عن أرض الوطن	الفلسطينيون	ـ	ـ	اسرائيل
الأمن الاقتصادي	ـ	الفلسطينيون	ـ	اسرائيل
الوضع الايجابي مع النظام العالمي	ـ	الفلسطينيون	اسرائيل	ـ
التمسك بالقيم الوطنية	ـ	الفلسطينيون	ـ	اسرائيل

يبدو واضحاً أن للفلسطينيين الحق بالمطالبة بالإسراع في تنفيذ اتفاق غزة ـ اريحا إذ أن جميع المصالح الوطنية الإسرائيلية هي ثانوية في المسألة هذه. والتأخر في تنفيذ الاتفاق يضعف موقف قيادة منظمة التحرير، فتخسر مع الوقت مستوى كثافة المصلحة الوطنية التي تراها المنظمة مما يقوي المتشددين والمنظمات الرافضة للحل، ويعرقل عملية السلام، ويدفع الوضع بكامله نحو المزيد من التصعيد العسكري في الأراضي المحتلة وخارجها (أي عبر الحدود أو من خلال تنفيذ عمليات ارهابية).

ولنأخذ مسألة أخرى أكثر تعقيداً تتنافس فيها مصالح عدة دول اقليمية كما تتنافس بشكل حاد المصالح الوطنية لأكبر الدول في منطقة الخليج مع مصالح الولايات المتحدة. ان قوة تعارض المصالح ما بين ايران والولايات المتحدة تتعدى كل الحدود الديبلوماسية فتأخذ شكل العداء السافر الذي يقع على مسافة قصيرة جداً من العمل العسكري العنيف. فإيران تعتبر أن الخليج هو منطقة نفوذها الأساسية، وان التواجد الأميركي والهيمنة الأميركية يشكلان تهديداً مكشوفاً لمصالحها الوطنية. وتعتبر ايران أن أمن الخليج وتواجدها كقوة عسكرية فاعلة يشكل مصلحة حيوية لها. كما أن أمنها الاقتصادي المبني على النفط يعتبر مصلحة حيوية يقتضي المحافظة عليها. وتعتبر ايران أن الخليج فارسي وهو منطقتها الحيوية وأن دورها السياسي فيه حيوي وقد أصبح تراثاً لا يمكن التنازل عنه لأحد: انه حق مقدس لإيران وكل من تجاوز حقوق ايران التاريخية هو عدو. هكذا تنظر ايران إلى الولايات المتحدة من خلال الدور الذي تلعبه في المنطقة منذ احتلال الكويت حتى اليوم.

أما الولايات المتحدة فإنها ترى أن تهديد مصالحها الحيوية في النفط يعتبر كأنه اعتداء على أميركا نفسها ـ كما أن نمو الولايات المتحدة الاقتصادي مرتبط بنفط الخليج وبعائدات هذا النفط. وتعتبر الولايات المتحدة مع اليابان وحلفائها في الغرب أن النظام

المسألة: أمن الخليج والهيمنة العسكرية بعد احتلال الكويت

المصالح الوطنية	مستوى كثافة المصلحة الوطنية			
	مصيرية	حيوية	أساسية	ثانوية
الدفاع عن أرض الوطن	-	ايران	الولايات المتحدة	-
الأمن الاقتصادي	-	الولايات المتحدة وايران	-	-
الوضع الايجابي مع النظام العالمي	-	الولايات المتحدة	ايران	-
التمسك بالقيم الوطنية	-	ايران	الولايات المتحدة	-

العالمي (الخاضع طبعاً لقوة عظمى واحدة) ايجابي ويؤيد شرعية المصالح الأميركية وحق الولايات المتحدة بالتواجد عسكرياً في منطقة الخليج لحماية هذه المصالح من تهديدات كل من ايران والعراق.

وسيبقى الموقف الايراني عدائياً من التواجد الأميركي ومن الدول العربية المتحالفة مع أميركا. كما يرى العراق في هذا التواجد والتحالف ما تراه ايران، ولكن البلدين لم يجدا بعد الأرضية المشتركة لتعاونهما في مقاومة هذا التواجد وهذا النفوذ الأميركي.

كما سيبقى التوتر السياسي والعسكري ما بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها مستمراً وتصاعدياً لكنه لن يصل إلى درجة الحرب وذلك بسبب اختلال ميزان القوى اقليمياً ودولياً.

وتقودنا هذه الأمثلة من المسائل الشائكة التي وضعت على المقياس الذي اعتمدناه إلى الاستنتاج بأن السياسة العسكرية ليست حصيلة استنتاجات من خلال تحديد الأهداف الوطنية، وليست حصيلة منطق ينتهجه فاعل عقلاني أو المؤسسة العسكرية، انما هي حصيلة سياسات متعددة ومتنوعة بعضها خارجي وبعضها الآخر داخلي، انها عملية امساك أمة ودولة بالعناصر والقوى المتناقضة في حقل السياسة الخارجية واستعمالها بصورة ايجابية تحقيقاً للأهداف والقيم الوطنية (التهديد وعلاقة القوة، النفوذ، التجارة، الأمن، وغيرها)، كما أنها عملية تنظيم وسيطرة داخل الأمة بهدف تحقيق وحماية القيم الوطنية مثل الازدهار والاستقرار الأمني والاقتصادي وغيرها[٢].

وهكذا تأتي السياسة العسكرية كنتيجة للتنافس مع دول أخرى تحقيقاً للمصالح الوطنية أو كنتيجة للتنافس بين أهداف الدولة المتناقضة مع أهداف مجموعات داخل الوطن.

لقد اعتمدت اسرائيل دائماً على نسج سياستها العسكرية بصورة موضوعية ومتطورة على أساس التنافس الستراتيجي مع الدول العربية، مستخدمة القوى السياسية والاقتصادية والبشرية كافة. فأنشأت الجيش القادر على تحقيق سياستها، بينما اعتمدت

الدول العربية منذ استقلالها على سياسة عسكرية تخدم سياسة الحكام داخل مجتمعاتها، فتدخلت المؤسسات العسكرية كطرف أساسي في عملية التنافس بين مختلف القوى السياسية والاقتصادية والايديولوجية والقبلية والعائلية والدينية، وراحت تناصر هذا الفريق وتنتقم من الفريق الآخر، فتكررت الحركات الانقلابية داخل الدول العربية وازدهرت الحروب الكلامية والاستعراضات العسكرية اخفاء لواقع الضعف والتخلف. وحتى لا أكون ظالماً في حكمي، فهناك بعض الاستثناءات التي خرجت على هذه القاعدة حيث نسجت بعض الدول العربية سياسة عسكرية تخدم الأهداف الوطنية المعلنة منها: الاعداد المصري والسوري لحرب ١٩٧٣، والجهد السوري عبر الثمانينات لخلق توازن ستراتيجي عسكري مع اسرائيل. وقد سبقت حرب ١٩٦٧ محاولة لتطوير القدرات العسكرية العربية من خلال القيادة العربية الموحدة ولم تكتمل. وهكذا تكون معظم الحكومات العربية اعتمدت السياسة المفروضة من قبل جيوشها بدل تنظيم الجيوش القادرة على تحقيق السياسات التي تخدم مصالح الشعوب والدول.

لقد كان موضوع السياسة العسكرية في إسرائيل منذ نشوئها وحتى اليوم الموضوع الأهم، يستقطب النخبة الإسرائيلية فيتركز حوله الاهتمام والجهد الوطني وذلك بسبب حيوية وخطورة وكثافة الأهداف، المتنافسة ضمن لعبة الدوافع والمصالح للقوى الخارجية وللقوى الداخلية على حد سواء. فوضعت هذه النخبة، بالاشتراك مع القيادات السياسية والعسكرية الدراسات المتعلقة بتأثير الشق الدولي في السياسة العسكرية والتي هي ستراتيجية في طبيعتها ومراميها، وتركزت حول القوى العسكرية وقواعد استعمال القوة وتضمنت كل القرارات الستراتيجية المتعلقة بالمواضيع الآتية:

١ ـ البرامج المعدة لتطوير القدرات العسكرية وتشكيل القوى (عددها، أنواعها، المهل الزمنية لاعدادها، جهوزها).

٢ ـ القرارات والبرامج المتعلقة بتوزيع وانتشار وتجهيز وتسليح واستعمال القوى والاحتياط الستراتيجي وأيضاً ـ اعداد الخطط الكبرى والتحالفات ومخططات الحرب والأهداف الستراتيجية وتحرك واستنفار القوى ومبادىء اعلان الحرب أو القيام بعمليات ذات بعد ستراتيجي وتطوير قدرات الردع الستراتيجي بما فيها السلاح النووي وتحديد سقف استعمال ذلك السلاح.

كما أعدت الدراسات واتخذت القرارات التنظيمية (من ضمن السياسة العسكرية) على أساس الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية وديناميكية القوى الإسرائيلية الداخلية والتي تتعلق ببرامج التجهيز والتطويع والتوزيع وإدارة العديد والمال والمعدات التي توزع على القوى الستراتيجية، كما طورت الطرائق والقواعد لاستعمال هذه القوى بما فيها العقيدة القتالية الإسرائيلية وتنظيم وتجهيز الوحدات.

بالمقابل، ساد الاهمال والارتجال في الجانب العربي، فنظمت الجيوش دون تحديد الأهداف والمصالح الوطنية المعدة لخدمتها. وتلاحقت حال اللااستقرار السياسي مما أعاق وضع الخطط السياسية العامة تحقيقاً للمصالح الوطنية، وتسبب ذلك بانعدام وجود

سياسة عسكرية يمكن ترجمتها إلى برامج وقرارات ستراتيجية أو تنظيمية كما فعلت اسرائيل. لذلك، رأينا أن الجيوش قد أُهملت في أكثر الدول العربية ولم تتخذ القرارات الستراتيجية والتنظيمية في القلة الباقية إلا بعد نكسة حزيران ١٩٦٧. وبرغم الجهود الجبارة التي بذلت لأعداد الجيوش وستراتيجية استعمالها، فقد ظهر بعض القصور في اعتماد ستراتيجيا واضحة وثابتة خدمة لأهداف محددة مسبقاً، فحدثت ارتباكات ذات طابع ستراتيجي كادت تؤدي إلى كوارث جديدة في أكثر من مناسبة وفي امكنة عدة كان آخرها تجربة غزو الكويت وحرب الخليج.

وتخضع السياسة العسكرية لضغوط ومتغيرات تضعها في حالة من الارباك وعدم التوازن، تزداد أو تضعف تبعاً لقدرة الدول على تحديد الأهداف والمصالح الحيوية، وتبعاً لوجود برامج وقرارات ستراتيجية (خاطئة أو صائبة) خدمة لهذه الأهداف. وتتأمن حالة التوازن في السياسة العسكرية عندما لا يكون هناك تعارض بين أهداف السياسية العسكرية والسياسة الخارجية للدولة، وعندما تركز القرارات التنظيمية للقدرات الداخلية على خدمة السياسة العسكرية[٢]. أما إذا حدث أي تبدل أو تغيير مفاجىء في البيئة الخارجية أو في البيئة الداخلية، فتختل حال التوازن وتقع الكارثة، كما حدث في مطلع الثمانينات في لبنان عندما اختلّت المعادلات الداخلية وأدت إلى الغزو الاسرائيلي للبنان، أو كما حدث في الخليج عندما غزا العراق الكويت.

وبانتهاء الحرب الباردة، وقيام نظام عالمي جديد بزعامة دولة عظمى واحدة، والنتائج السياسية والعسكرية لحرب الخليج، ومن خلال سعي الولايات المتحدة (الذي يشبه الالتزام) لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي فرضت ضرورات هذا الوضع على دول الشرق الأوسط البحث عن سياسات جديدة ووضع ستراتيجيا وبرامج جديدة لمواجهة المرحلة المقبلة.

وسأحاول أن استعرض بشكل موجز الخيارات الممكنة لإحلال السلام والسياسات العسكرية الممكنة والخطط والبرامج المنبثقة عن هذه السياسات خدمة للسلام أو مواجهة المأزق السياسي في حال فشل المفاوضات والوصول إلى الطريق المسدود. وسأركز على المفاهيم والسياسات الإسرائيلية في عملية السلام، والتغييرات التي يفترض ادخالها على السياسة والستراتيجية العسكرية في ظل السلام، كما سأحاول في نهاية المطاف تحديد التحول في النزعات والقوى الأقليمية وعلاقة القوة والنفوذ في ما بينها ومع النظام العالمي.

ففي الحرب كما في السلام، يبقى المنطق الإسرائيلي واحداً ويتركز بصورة أساسية على مفهوم «الأمن أولاً».

مفهوم الأمن الإسرائيلي

في نقاش جرى ما بين بن غوريون وجودا ماغناس، رئيس الجامعة العبرية، حول الأمن الإسرائيلي وقبل قيام دولة إسرائيل، وقع خلاف بينهما حول طريقة تحقيق السلام.

فقد اعتقد ماغناس ان اعتماد مبدأ السلام أولاً مع العرب يؤمن قيام دولة اسرائيل وبقاءها. أما بن غوريون فقد شدد على قيام الدولة العبرية أولاً ومن ثم البحث عن السلام[٤]. ويبدو واضحاً منذ قيام دولة إسرائيل أن مفهوم الأمن الوطني يغلب كل منطق آخر بما فيه مفهوم السلام، وهذا المنطق لم يتبدّل بل يزداد قوة ودفعاً، وتحركه هواجس دعائية حول قوة ونوايا العرب «الساعين دوماً» لاقتلاع وتدمير دولة إسرائيل.

والأمن بالنسبة إلى إسرائيل لم يعد يشمل فقط حماية شعبها وأرضها من تهديد الدول العربية، بل تعداها ليشمل وسائل أخرى للحماية لمصالح اقتصادية وسياسة وستراتيجية وذلك تحضيراً لكي تلعب اسرائيل دوراً سياسياً في منطقة الشرق الأوسط بحيث تمتلك القدرات لتتزعم تدريجياً النظام الشرق أوسطي ضمن النظام العالمي الأكبر الذي تتزعمه الولايات المتحدة.

فيصبح بذلك الأمن الوطني الإسرائيلي المطروح على جبهة عريضة أبعد من مفهوم السلام العادل الذي يبغيه العرب. فهي تطالب بتأمين كامل شروط السلام والموافقة المسبقة لتأمين هيمنة إسرائيلية في مختلف المجالات على كامل منطقة الشرق الأوسط، بحجة أن متطلبات الأمن الإسرائيلي تفرض: انهاء حالة الحرب، وتطبيع العلاقات والتبادل الديبلوماسي، وتقاسم الثروات والمياه، وإقامة نظام اقتصادي يكون فيه لإسرائيل الدور الرئيسي. حتى أن مفهوم المقاطعة العربية الذي يصبح تهديداً لأمن إسرائيل تطالب الدول الغربية بإلغائه وتضغط على الدول العربية لتحقيق ذلك.

ولتحقيق الأمن الوطني الإسرائيل، بالمعنى الواسع الذي لا حدود له في مفهوم إسرائيل، تعتمد الدولة العبرية خطة مزدوجة: من جهة، توسيع الأهداف الإسرائيلية وكلها من النوع المرتبط بتعريفات الحد الأقصى، والتشديد على استحالة بقاء إسرائيل إذا جرت أية عملية انتقاص لهذه الأهداف، ومن جهة أخرى، التركيز على التهديدات العربية وتضخّمها بالوسائل المتاحة لها وللحركة الصهيونية العالمية كافة تحقيقاً لكسب مزدوج: تبرير حروبها وعملياتها العسكرية، وتصويرها للعالم بأنها عمليات وقائية فرضتها الظروف المصيرية، من جهة، ومن جهة ثانية، استعمالها حجة لطلب المزيد من الأسلحة والمساعدات الاقتصادية الأميركية لمواجهة التهديدات العربية.

ومما لا شك فيه أن المصالح الحيوية الإسرائيلية تتعدى إلى حد بعيد المصالح التي يمكن أن تعتمدها كأساس لوجودها الدول التي هي بحجم إسرائيل من الناحية الديمغرافية أو الجغرافية أو من ناحية الموارد والثروة أو من الناحية الاقتصادية بصورة عامة. فإسرائيل، من خلال توسيع مصالحها الحيوية، تحاول أن تربط وجودها واقتصادها وأمنها ونموها بدول العالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة، بحيث تستعمل فائض القوة التي تتوفر لدى هذه الأخيرة لفرض هيمنتها على دول الشرق الأوسط وخلق مصالح اقتصادية واسعة في مناطق أخرى من العالم وخاصة في افريقيا.

السلام مع العرب

قد يعجب الانسان العربي من تحديد السلام كأولى المصالح الحيوية الإسرائيلية، لأنه يتوقف على تحقيق حالة السلام والصلح مع العرب تحقيق المصالح الحيوية الإسرائيلية الأخرى بشكل فعّال ومضمون وبشكل متنام ومتسارع، من خلال حالة تطبيع فعلي للعلاقات وتداخل اقتصادي ـ تكنولوجي ـ سياحي الخ...

لكن السلام الذي تريده اسرائيل وتعتبره أهم مصلحة حيوية لها هو السلام الإسرائيلي القائم على ما يشبه حالة الاستسلام المشروط تفرضه على الجانب الآخر. فإسرائيل تريد الصلح وتريد الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وقسماً في هضبة الجولان. كما أن السلام الذي تريده اسرائيل هو السلام الذي يسمح لها بالبقاء كقوة عسكرية متفوقة على العرب جميعاً. تريد السلام الذي يسمح لها بتحقيق أعلى مستوى أمني من خلال فرض تدابير أمنية وعسكرية على الدول المجاورة، منتزعة بذلك سيادة هذه الدول على مناطق كبيرة ووضع قسم كبير منها تحت اشراف الامم المتحدة من خلال المطالبة باحزمة أمنية متعددة.

كما تريد اسرائيل سلاماً على حساب الشعب الفلسطيني، بحيث تنتزع حقه في أرضه وفي تقرير مصيره السياسي حتى في حده الأدنى (الحكم الذاتي). وقد ظهر ذلك جلياً من توقيع إسرائيل على اتفاقية الحكم الذاتي كملحق من اتفاقيات كامب دافيد ومن ثم تراجعها عن ذلك ورفضها متابعة المباحثات حول هذا الموضوع وما نشهد اليوم من عراقيل لتنفيذ الاتفاقية (المهزلة) في غزه وأريحا.

تريد اسرائيل السلام الذي يحقق لها الهيمنة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية على كامل منطقة الشرق الأوسط. وهي تقدم على السلام من خلال منطقها وترفض السلام القائم على العدل الذي يطالب به الفلسطينيون والدول العربية. وترفض أيضاً مضامين السلام التي تنص عليها قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. كما ترفض إسرائيل التدخل الأميركي في عملية السلام حتى ولو كان هذا التدخل في حده الأدنى ويأخذ شكل النصيحة أو شكل تدخل الوسيط النزيه الذي يجهد لاستمرار عملية التفاوض وتحقيق بعض التقدم، من حين إلى آخر، كما تشهد المرحلة الحالية.

يدرك الحكام العرب، كما أن على إسرائيل أن تدرك أيضاً، انه لا يمكن اختصار الدورة الزمنية للتاريخ في تعامل الشعوب والأمم فيما بينها، وانه لا يمكن الانتقال من حالة الحرب إلى حالة الصلح والتطبيع الكاملين عبر اتفاقية تختصر آلام الأمم ومعاناتها من حروب دامت أكثر من ستة عقود.

هنا لا بد من عرض التحليل الإسرائيلي للصعوبات والمعاناة الإسرائيلية التي ما زالت قائمة حتى الآن لأيجاد السبل والوسائل اللازمة لتطبيع العلاقات مع مصر وذلك من وجهة نظر السياسيين والاعلاميين الاسرائيليين ومن وجهة نظر مسؤولين اسرائيليين شاركوا في صنع معاهدة السلام وملاحقة تنفيذها، أمثال موشي دايان والجنرال افراهام تامير، رئيس

اللجنة العسكرية في وفد المفاوضات لمختلف مراحل التحضير وملاحقة تنفيذ الاتفاقية. يقول التحليل الإسرائيلي انه في الوقت الذي كانت تنفذ فيه جميع الاتفاقيات الأمنية في سيناء بسهولة كاملة، كانت علاقات التطبيع التي نص عليها الملحق رقم «٣» للاتفاقية تواجه صعوبات كبرى. فقد وجد الاسرائيليون أن وزارة الخارجية المصرية، وعلى رأسها بطرس غالي، تسعى إلى تأخير تنفيذ بنود الملحق رقم «٣» بهدف امتصاص النقمة العربية العامة ولامتصاص حالة الرفض للاتفاقية وبنودها داخل الادارة المصرية وداخل قطاعات واسعة ونافذة في المجتمع المصري[٥].

يجري التفاوض بين العرب والإسرائيليين لتحقيق السلام ضمن اطارين مختلفين، الأول اطار المفاوضات الثنائية مع دول الطوق وهي سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين، والثاني اطار المفاوضات المتعددة الأطراف والتي تأمل إسرائيل أن تضم إليها مختلف الدول العربية وخاصة الفاعلة سياسياً واقتصادياً. ومنطق السلام الذي تعتمده اسرائيل في المفاوضات الثنائية مع دول الطوق هو منطق السلام الإسرائيلي الذي يعني فرض المصلحة الإسرائيلية الأمنية والاقتصادية والستراتيجية على العرب، ولقد أصبح منطق السلام هذا متكاملاً لدى القيادة الإسرائيلية انطلاقاً من تجربة السلام مع مصر، من خلال معاهدة كامب داڤيد. فإسرائيل لا تريد إقامة «سلام بارد»، كما يقول الجنرال اڤراهام تامير في كتابه «جندي في البحث عن السلام»، بل تريد اقامة سلام كامل يغطي حقول التعاون كافة التي يجب أن تقوم بين دول مجاورة تعيش حالة طبيعية في علاقاتها السياسية والأمنية والاقتصادية. فتوقيع معاهدة سلام مكتوبة لا يكفي في المنطق الإسرائيلي للسلام، بل يجب أن يشمل المضامين الأخرى التي تلغي النتائج والرواسب التي خلقتها الحروب والرفض العربي لقيام دولة اسرائيل في الأصل[٦].

السلام هو حالة يجب أن تشعر بها الشعوب وتنعم بها، ويجب أن يبنى من خلال علاقات بنّاءه ترتكز على المصالح المشتركة بين الشعوب. ويتحقق ذلك عندما تزور جماهير من الشعوب العربية إسرائيل وتزور جماهير إسرائيلية الدول العربية. كما أن عملية التطبيع يجب أن تأخذ مجراها الواسع بين الشعوب وليس بين الحكومات. وهذا المنطق صحيح، لكن تحقيقه يتطلب وقتاً طويلاً في حين تريد اسرائيل اختصار دورة الزمن التي استغرقت ٥٠ سنة بسنتين أو ثلاث سنوات. وتدّعي الحكومة الإسرائيلية أنه لا يمكنها تسويق مشروع سلام للشعب الإسرائيلي ما لم يشعر هذا الشعب بأنه يحقق حالة من التوازن الكامل في العلاقات مع الشعوب العربية. لذلك يرى الإسرائيليون السلام مع الدول العربية، وخاصة دول الطوق مماثلاً في عناصره لما أقرّته معاهدة كامب داڤيد مع تضمينه مفهوماً أكثر شمولية. وهم لا يبحثون عن «سلام بارد» يُطبَّق منه بند واحد هو انهاء حالة الحرب واتخاذ تدابير أمنية على جانبي الحدود، لأن الشعب الإسرائيلي، «في منطقه»، قد خسر آلاف القتلى في خمسة حروب خاضها خلال خمسين سنة ونيف بحثاً عن الأمن والسلام وليس مجبراً الآن على تناسي هذه الخسائر والانسحاب من أراضي عربية واسعة ومواقع هامة تؤمن لإسرائيل العمق الأمني والسيطرة الستراتيجية[٧]. إن إسرائيل، على

لسان مسؤوليها، تدرك المطالب العربية، وتعتبر أن العرب لا يدركون مطالبها وحاجاتها الأمنية والستراتيجية وهم أي العرب، وان كانوا قد قدموا إلى مؤتمر السلام فهم ما زالوا يستعملون لغتين: لغة المنطق السلمي بهدف استرجاع الأرض العربية لأن السلام وحده يؤمن الانسحاب الاسرائيلي، ولغة القسوة والعنف كدليل لشعوبهم ان ستراتيجية هؤلاء الحكام في الحرب والسلام هي التي أجبرت الإسرائيلي على قبول الحضور إلى مؤتمر السلام للتفاوض على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن في عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣.

إن عملية التفاوض والبحث عن السلام هي عملية حتمية وضرورية لجميع شعوب منطقة الشرق الأوسط. فالبحث عن السلام يثير الأمل بدل اليأس والتفاؤل بدل التشاؤم، لكنَّ هذا التبدل في الأجواء النفسية لن يلغي واقعياً حال التنافس الشديد بين دول المنطقة كأسلوب أساسي في الدفاع عن المصالح الوطنية لكل منها.

إن مستوى الكثافة للمصالح الوطنية الإسرائيلية: الدفاعية والاقتصادية والديبلوماسية والاديولوجية يتراوح ما بين المستويين المصيري والحيوي، على عكس ما هو المستوى لمعظم الدول العربية الذي يتراوح بين حيوي وثانوي. لذلك تردَّد في أكثر من مناسبة القول: «يمكن للعرب أن يخسروا عدة حروب بدون خوف على مصيرهم، ولكن يكفي أن تخسر إسرائيل معركة كبرى واحدة لتزول من الوجود. لذلك نرى أنه حتى في ظل السلام والاتفاقيات الأمنية الضامنة لأمن إسرائيل، سيستمر التركيز الإسرائيلي على بناء القوة العسكرية القادرة على تأمين الحد الأقصى من مستويات المصالح الوطنية الإسرائيلية على حساب الدول العربية في نظام شرق أوسطي تديره الولايات المتحدة.

مرتكزات السياسة العسكرية الإسرائيلية وأهدافها:

إذا توصل الفرقاء المتفاوضون لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي إلى اتفاقيات سلام وتطبيع للعلاقات أم لم يتوصلوا إلى أية تسوية، فإن تلك النتيجة لن تؤثر على السياسة العسكرية الإسرائيلية ولن تغير في الخطط العسكرية الإسرائيلية خلال فترة خمس سنوات على الأقل، والتي تعتبرها إسرائيل الفترة الضرورية للتأكد من حسن نوايا دول الطوق وموقف الدول العربية كافة من مسيرة تطبيع العلاقات مع إسرائيل. فقبل إعلان إسرائيل عن عزمها لحضور مؤتمر السلام في مدريد، أعدت الدولة العبرية نفسها لمواجهة المرحلة المقبلة من خلال وضع الخطط المناسبة لمتطلباتها الاقتصادية والعسكرية كما سبق لها وفعلت قبل مفاوضات كامب دافيد. فقد رأينا إسرائيل توقع مع الولايات المتحدة قروضاً مسهلة ومضمونة بعشرة مليارات دولار، علاوة على المساعدات الأميركية التي فاقت الأربعة مليارات ونصف لتسديد العجز الإسرائيلي وتنشيط الاقتصاد. كما أنها طالبت الولايات المتحدة بالمزيد من المساعدات العسكرية وبتوسيع معاهدة التعاون الستراتيجي وبتعهدات أمنية جديدة تضمن بموجبها الولايات المتحدة أمن إسرائيل. كما طالبت، ضمن هذه الصفقة الأمنية، بالحصول على طائرات اف ـ ١٥ ـ أي القاذفة، وبتوسيع برنامج تخزين

العتاد العسكري الأميركي في إسرائيل ورفع قيمته من مئتي مليون دولار إلى ما يزيد على ثلاثة عشر مليار دولار[٨].

وسيستمر السعي الإسرائيلي الحثيث للاحتفاظ بجيش حديث وقوي، من خلال متابعة سباق التسلح مع الدول العربية كافة، بما فيها الدول النفطية الخليجية والتي أعادت تقييم أوضاعها الأمنية والدفاعية وبدأت عملية توسيع لقواتها العسكرية وتحديث لها لمواجهة الخطر الداهم الذي تشكله كل من العراق وايران.

فاسرائيل لا تزال تعتقد أن الأخطار المستقبلية التي تتهددها تكمن في سياسة التسلح والنوايا العدوانية لكل من العراق وايران. وهي تسعى لتوظيف هذا الخطر المتمثل في هذين البلدين للحصول على المزيد من المساعدات، ولتبرير متابعة برنامج التسلح الكثيف، وبالتركيز خاصة على توسيع قواتها البحرية والجوية لمواجهة هذه التهديدات وللمشاركة بقوة في الدفاع عن المصالح الحيوية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط. ويبدو أن لهذا المنطق الإسرائيلي مؤيديه في أعلى مراكز القرار في الإدارة الأميركية الحالية وخاصة في دوائر البيت الأبيض.

ففي المناظرة عن الستراتيجية الأميركية تجاه العراق وايران في مجلس الشيوخ الأميركي في واشنطن في ٢٥ شباط ١٩٩٤ التي نظمها مجلس سياسة الشرق الأوسط، شرح عضو مجلس الأمن القومي ومستشار الرئيس كلنتون لشؤون الشرق الأوسط وغرب آسيا السيد مارتن أنديك ستراتيجية الاحتواء المزدوج التي تزمع الولايات المتحدة اتباعها لاحتواء الخطرين الايراني والعراقي معاً، من خلال الترتيبات الأمنية مع دول منطقة الخليج، ومن خلال التعاون الوثيق السياسي والأمني مع السياق الستراتيجي الأوسع على المستوى الاقليمي «الذي يسمح لنا بالاستعانة بأصدقائنا من بين القوى الاقليمية، أي مصر وتركيا وإسرائيل»[٩].

وقد أجمع عدد من المشاركين البارزين في المناظرة أمثال كوردزمان وفولر، على أن القوة التقليدية لدى العراق لا تزال كبيرة، وعلى رغم أن إيران لا تملك قوة عسكرية تقليدية كبيرة حالياً وان انفاقها العسكري لا يزال متواضعاً نسبياً، فإن نشر قوات ايران البحرية والجوية يشير إلى توجهها نحو الخليج، وان الدول هناك لا تملك رداً على ذلك في الوقت الحالي أو في المستقبل القريب وأن ستراتيجية الاحتواء المشترك لا بد أن تحوي حضوراً أميركياً في المنطقة، كما يقتضي أيضاً الاستعانة بالقوى الاقليمية الصديقة.

ويذكر تقرير الوكالة الدولية للطاقة[١٠] أن حل مشاكل الطاقة في المستقبل يكمن في زيادة انتاج دول الشرق الأوسط من النفط، ورفع سقف الانتاج بحلول العام ٢٠١٠ من عشرين مليون برميل يومياً إلى خمسة وأربعين مليوناً في اليوم. لذلك، يبدو واضحاً أن في ازدياد الطلب والحاجة إلى نفط الشرق الأوسط، ستزداد الأهمية الستراتيجية للمنطقة ويصبح النفط المتدفق منها من المصالح المصيرية بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها.

ويمكن الاستنتاج أن المتطلبات الأمنية والعسكرية ستتضاعف لتأمين نظام دفاعي فاعل يؤمن تدفق النفط بدون انقطاع. لذلك، نرى أن الولايات المتحدة الأميركية جادة في

ايجاد تسوية سلمية في المنطقة، لأنها ترى في التسوية خلق الأرضية الملائمة لتأمين مصالحها الحيوية والمصالح الإسرائيلية في الأمن والسلام وفي لعب دور اقتصادي وأمني كبير على صعيد المنطقة بأكملها.

لذلك عمدت إسرائيل إلى تجهيز نفسها، وأبرمت الاتفاقيات اللازمة مع الولايات المتحدة لزيادة قدراتها العسكرية للقيام بهذا الدور الأساسي على صعيد أمن النفط والخليج والطرق البحرية والممرات الضيقة وخاصة في منطقة البحر الأحمر وبحر العرب. وان أكبر دليل على هذا الدور المتميز والذي خصصته الادارة الأميركية الحالية في ستراتيجيتها الشرق أوسطية لدولة إسرائيل، هو التحديد الذي أعطاه مارتن انديك الذي أكد على الدور المحوري لإسرائيل بالنسبة إلى سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط حيث قال: «إسرائيل هي حليفنا الديمقراطي، ونحن ملتزمون ببقائها ورفاهها، ونعمل في شكل وثيق معها لتحقيق مصالحنا في شرق أوسط أكثر سلاماً من خلال التوصل إلى سلام شامل بين إسرائيل وجيرانها»[١١].

ويتضمن هذا التصريح لمارتن أنديك رداً واضحاً على الطروحات الأمنية الدعائية التي أطلقها وزير الخارجية الإسرائيلية في كتابه الشرق الأوسط الجديد، في محاولة لتطمين العرب ولتغطية سياسة التوسع العسكري الستراتيجي التي تنتهجها إسرائيل بتشجيع من الولايات المتحدة الأميركية. فقد اعتبر بيريزأن الاحتفاظ بجيش حديث ومتابعة سباق التسلح، سيدمران بالتأكيد الاقتصاد ويؤديان بالتأكيد إلى حال اللااستقرار. فالنظام السياسي الدولي لم يعد يشجع الحروب، وخطر تزايد الفقر يجبرنا في الشرق الأوسط على ايجاد وسائل جديدة لتحقيق أهدافنا الوطنية[١٢].

لكن من المؤكد أن المقاربة الأميركية الجديدة للأمن في المنطقة، لم تعد محدودة فقط في صراع الحدود بين إسرائيل والدول المحيطة بها، بل يقتضي الوضع الدولي الجديد وتطور المصالح الحيوية الأميركية والإسرائيلية، تبديل الفرضيات الستراتيجية التي تُبنى عليها السياسة العسكرية للمنطقة و اعتماد ستراتيجية جديدة على أساس اعادة نظر شاملة لمفهوم الحرب بأنه «متابعة للعمل السياسي ولكن بوسائل أخرى[١٣]. إن المفهوم الجديد للأمن والستراتيجية الجديدة يرتكز على اقامة نظام عسكري اقليمي ترعاه الولايات المتحدة وتلعب إسرائيل فيه الدور الأبرز بين القوى الاقليمية لحماية النفط والمكتسبات الاقتصادية الناتجة عنه، فيصبح الهدف السياسي الأساسي لدولة إسرائيل في السلام القادم داخل النظام الاقليمي هو الاقتصاد ومحاربة الفقر والكساد. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال قبول الدور والمنطق والمنهجية التي تحاول الولايات المتحدة أن تقنع إسرائيل بقبولها واعتمادها كبديل لنظام الأمن القائم على مفهوم الحرب واحتلال أراضي الغير، كما هو الوضع في جنوب لبنان والضفة الغربية والجولان.

ولكن ما هو تأثير هذا المنطق على السياسة العسكرية الإسرائيلية؟

وهل يؤدي تبدل مفهوم الحرب من خلال تغيير الهدف السياسي الأساسي إلى تخفيض قوات جيش الدفاع الإسرائيلي أو تغيير ستراتيجية إسرائيل العسكرية؟

بالرغم من أن الولايات المتحدة قد تقدمت بضمانات وتطمينات أمنية لكل الفرقاء قبل انعقاد مؤتمر مدريد، وخاصة لدولة إسرائيل، كما وعدت بخلق هيكلية جديدة تعطي لكل الشعوب والدول الضمانات الأمنية، فمن المفترض أن تؤدي الهيكلية الأمنية نتيجة التسوية النهائية إلى انسحاب اسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في الجولان ولبنان والضفة الغربية، وقد تتضمن التسوية اتفاقات عسكرية تنشأ بموجبها مناطق منزوعة السلاح، ويخفض الوجود العسكري إلى حده الأدنى في مناطق أخرى، وتقام مناطق فصل تخضع لسلطة هيئة رقابة دولية (بشكل قوات فصل)، ويجري انشاء مراكز انذار تغطي الجبهات كافة. لكن كل هذا لا يبشر بالتوصل إلى اتفاقيات لتخفيض القوات العسكرية لمختلف الدول، بدون أن يصيب الموازنات الدفاعية أي تخفيض يذكر، ذلك لأن عملية بناء الثقة بين الدول موضوع التسوية ستأخذ وقتاً طويلاً.

لن يُضعف السلام المرتقب حاجة إسرائيل للإبقاء على جيش كبير وقوي يتناسب ومستلزمات الأمن المادية والنفسية. فالإبقاء على الجيش الإسرائيلي القوي، وزيادة قدراته الهجومية، سيعززان الأمن الوطني في نظر صقور الحرب، كما سيعززان التوازن الستراتيجي على صعيد منطقة الشرق الأوسط، في نظر الحكام الإسرائيليين ونظر أصدقاء إسرائيل في الولايات المتحدة.

وانطلاقاً من هذه الأسس والحقائق والفرضيات، يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للسياسة العسكرية الإسرائيلية على الشكل الآتي:

١ ـ الابقاء على القوة العسكرية الإسرائيلية الاداة الرئيسية الصالحة من أدوات الديبلوماسية، انطلاقاً من أنها شكلت دائماً الاداة الفعلية لإقامة دولة إسرائيل واستمرارها وبلوغها مستوى يجعلها أهم اللاعبين بأمن الشرق الأوسط واستقراره.

٢ ـ الحفاظ على ميزان القوى الستراتيجي مع الدول العربية مجتمعة لصالح إسرائيل في حقول التسليح والتنظيم والتدريب وأنظمة القيادة والاتصال والسيطرة والجهوز والاستعلام.

٣ ـ توسيع وتفعيل مضامين المعاهدة وبرنامج التعاون الستراتيجي الذي وقعته إسرائيل مع الولايات المتحدة في واشنطن في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٨١، والذي تطوَّر في شباط ١٩٨٧ حين أعطت إدارة ريغان إسرائيل صفة «الحليف من خارج حلف الأطلسي»[١٤].

ويبدو جلياً الآن أن مضامين برنامج التعاون الستراتيجي التي عارضها وزير الدفاع وينبرغر ورحب بها وزير الخارجية الكسندر هيغ، تأخذ منحى بعيداً مع إدارة كلنتون فتصبح إسرائيل «رأس الجسر في الشرق الأوسط للدفاع عن العالم الحر»[١٥].

يتضمن برنامج التعاون الجديد إقامة مخازن كبرى في إسرائيل لخزن المعدات والأسلحة الثقيلة، بما فيها الطائرات والدبابات الحديثة، واقامة الانشاءات والقواعد البحرية والمطارات، وأيضاً تخزين بعض المراكب البحرية التابعة للأسطول السادس، وإقامة

هيئات دائمة للتعاون والتنظيم والتخطيط الستراتيجي، والتعاون في حقل التكنولوجيا المتطورة وشراء معدات دفاعية تنتجها إسرائيل[١٦].

٤ ـ زيادة القدرات العسكرية الستراتيجية لمد النفوذ الإسرائيلي، وإقامة علاقة قوة بحيث تصبح إسرائيل القوة العسكرية الاقليمية الفاعلة في استقرار شرقي المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب وأمنها[١٧].

٥ ـ إقامة نظام استعلامي ديناميكي لرصد التطور التكنولوجي في الدول العربية والدول الإسلامية، وخاصة باكستان وايران والعراق، لجهة تطوير التكنولوجية النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، واعتماد ديبلوماسية يقظة وفاعلة، واستعمال كافة الوسائل (بما فيها التخريب والقوة العسكرية) لمنع هذه الدول من تطوير أسلحة الدمار الشامل وامتلاكها[١٨]. ولتحقيق هذه الغاية، ستستعمل إسرائيل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى والأمم المتحدة، مستفيدة من التجربة مع العراق بعد حرب الخليج والتجربة التي نشهد بداية فصولها الآن ضد كوريا الشمالية، حيث تهدد الولايات المتحدة باستعمال الوسائل كافة، بما فيها شن حرب على كوريا الشمالية لمنعها من امتلاك السلاح النووي[١٩].

٦ ـ توسيع قاعدة الصناعات العسكرية الإسرائيلية، ومتابعة أبحاث التطور التكنولوجي لانتاج الأنظمة الدفاعية المتطورة، وخاصة في حقل الصواريخ الباليستية وكروز والصواريخ المضادة للصواريخ والحرب الالكترونية، بالتعاون مع الدول الغربية واليابان ودول أخرى، وفتح أسواق جديدة للصناعات العسكرية والخدمات الدفاعية والأمنية الإسرائيلية في دول الشرق الأوسط وافريقيا وأميركا اللاتينية وأوروبا الوسطى والصين.

السلاح النووي:

من المؤكد أن اسرائيل تمتلك عدداً كبيراً من الرؤوس النووية (مئة رأس نووي على الأقل، جاهزة للاستعمال تتراوح قوة كل رأس ما بين ٢٠ و٦٠ كيلوطن)[٢٠].

وقد سبق لي وأشرت في دراسة نشرتها مجلة الدفاع الوطني في العدد الخامس السنة الثانية ١٩٩١، إلى أن هناك دلائل وأشارات عن توصل إسرائيل إلى تكنولوجيا القنبلة الهيدروجينية. كما أنه قد تأكد، بموجب تقارير صدرت مؤخراً وباعترافات من قبل مسؤولين في جنوب افريقيا إن إسرائيل قد طورت وجربت صواريخ أريحا ٢ القادرة على نقل قنبلة نووية حتى مسافة ١٥٠٠ كلم، علاوة عن عدد من طائرات اف ١٥ التي جهزت خصيصاً لهذه المهمات.

«وفي ظل السلام المرتقب»، يمكن التوصل إلى استنتاجات هامة حول السياسة النووية التي يمكن أن تعتمدها إسرائيل لتأمين مصالحها الستراتيجية في الأمن والسلام:

١ ـ أن تعتمد إسرائيل موقفاً واضحاً من امتلاكها السلاح النووي، وذلك كي

تستفيد من هذا الاعلان لتدعيم الأمن الإسرائيلي فتصبح ستراتيجيا الردع النووي أحد أهم دعائم السياسة الدفاعية الاسرائيلية[٢١].

٢ ـ أن تعمد إسرائيل مباشرة (كدولة) أو بصورة غير مباشرة (عبر دول أخرى أو تحليلات وتسريبات إسرائيلية) إلى افهام الدول العربية وبعض الدول الاسلامية بما يمكن لهذه الدول أن تدفعه في حال مشاركتها بأي تهديد حقيقي ومصيري لأمن إسرائيل، والتلويح باعتماد الخيار النووي في الرد على التهديد أو الاعتداء.

أما عقيدة استعمال إسرائيل لسلاحها النووي، فيمكننا تحديدها بدون كبير عناء أو بحث بأنها تستند على ضرب المدن الكبرى والمصالح الحيوية Countervalue Doctrine. ويمكن أن تحقق سياسة الردع المعلن منع أي طرف من تهديد أمن إسرائيل عن طريق استعمال القوة العسكرية، وذلك عن طريق افهام هذا الطرف أن تهديده لإسرائيل قد يتسبب له بعقاب مدمر لا يمكنه تحمله[٢٢].

٣ ـ ان تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة بنتيجة حرب ١٩٦٧ (باستثناء أجزاء منها تعتبرها إسرائيل حيوية لأمنها أو لأسباب دينية أو ايديولوجية)، وأن تساعد في برنامج تطوير الاقتصاد الفلسطيني لتخفيف عامل الفقر والتخلف. وهذه التدابير، مقرونة باعتماد الخيار النووي في السياسة الدفاعية الإسرائيلية، قد تساهم في إقامة نظام سيطرة على مصادر تهديد الأمن، حتى الأصولي والارهابي، لأن الاستمرار في اعتماد هذا المنهج من قبل أطراف عربية أو اسلامية قد يتطور إلى خلاف واسع يؤدي إلى استعمال السلاح النووي من قبل إسرائيل وتحمل مفاعيله المدمرة.

أما الخطر الذي يمكن أن ينتج عن اعتماد إسرائيل سياسة ردع معلنة فما زال في حدوده الدنيا، خاصة وان كل الدول العربية لا تملك أي سلاح نووي، وما زالت بعيدة جداً عن امتلاك هذه التكنولوجيا خاصة بعد تدمير كامل المنشاءات العراقية[٢٣].

من المؤكد أن الولايات المتحدة والدول الكبرى الأخرى لن ترحب بهذا التغيير في الستراتيجيا العسكرية الإسرائيلية التي اعتمدت الردع النووي المعلن. لكن الولايات المتحدة لن تعدل سياستها تجاه إسرائيل، ولن تلجأ إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات اقتصادية أو القيام بأي ضغط سياسي لنزع سلاح إسرائيل النووي أو ربط ستراتيجيتها بقيود مانعة.

علماً أن السلاح النووي وسياسة الردع المعلنة يسمحان بتخفيض عديد القوات الإسرائيلية المسلحة وخفض قيمة الانفاق العسكري، مع الابقاء على التفوق العسكري المطلق. ولكن يبدو أن اعتماد خيار تخفيض القوات العسكرية التقليدية ما زال بعيداً، وذلك لأسباب مادية ونفسية ولانعدام الثقة بين إسرائيل والدول العربية والتي يتطلب بناؤها عشر سنوات على الأقل.

أما بالنسبة إلى الدول العربية، فالمخاطر من اعلان اسرائيل سياسة ردع نووي هي مؤكدة وتُعتبر بمثابة كارثة، خاصة بعد تحول النظام العالمي إلى قوة كبرى واحدة هي

الولايات المتحدة. فلم يعد للعرب من باب خلفي للخروج من حالة المأزق المحتمل في حال اعتمدت إسرائيل سياسة ردع نووي معلنة. فالاتحاد السوفياتي والصين لم يعودا الصديقين القويين وصاحبي القرار المستقل الذي يمكن أن يضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل لإعادة توازن الرعب ما بين العرب والدولة العبرية. كما أنه لا يمكن للدول العربية اعتماد برنامج أبحاث مكثف لامتصاص مفاعيل التهديد الإسرائيلي باستعمال السلاح النووي كوسيلة ابتزاز لفرض هيمنتها ونفوذها لأسباب عديدة:

* عدم رغبة الولايات المتحدة ودول غربية أخرى في زيادة انتشار التكنولوجيا النووية.
* تخلف الدول العربية تكنولوجياً.
* عدم وجود تعاون عربي مركز ضمن برنامج سياسي ـ عسكري ـ تكنولوجي موحد لإيجاد مواجهة جماعية فاعلة.

لذلك يبقى أمام الدول العربية ثلاثة خيارات لمواجهة سياسة الردع الإسرائيلية المعلنة:

الخيار الأول: حث الولايات المتحدة الأميركية على اعتماد سياسة واضحة وموقف معلن يحدد «كيفية منع استخدام السلاح النووي» في أية مواجهة عسكرية في الشرق الأوسط باعتبار هذا التدبير «يشكل الرادع الفاعل الوحيد»[٢٤].

الخيار الثاني: اقامة نظام دفاع جوي مضاد للصواريخ حول المدن الكبرى والأهداف الرئيسية الهامة في الدول العربية المعرضة للتهديد الإسرائيلي. ولكن تبقى هناك صعوبة في الحصول على هذا النظام المتطور وتكاليفه الباهظة، بالاضافة إلى انه يؤمن حماية نسبية.

الخيار الثالث: انتاج أسلحة دمار شامل من النوع الكيميائي، وتطوير وسائل استعمالها لخلق توازن نسبي في الرعب.

الستراتيجيا العسكرية الإسرائيلية:

ترتكز الستراتيجيا العسكرية الإسرائيلية على عدد من الأسس والعوامل والتجارب كانت آخرها حرب الخليج، وينتظر أن تستمر مراكز القرار الوطني والعسكري في الارتكاز عليها وعلى المتغيرات الداخلية والدولية لصياغة برامجها الستراتيجية وتنفيذها للمرحلة القادمة. ويمكن تلخيص هذه الأسس والعوامل والنتائج وتأثيرها على الخيارات الستراتيجية الإسرائيلية على الشكل الآتي:

١ ـ العامل الفكري: كلوزفيتز:

لم يقتصر تأثير فكر فيلسوف الحرب كارل فون كلوزفيتز على فكر القادة العسكريين في إسرائيل، بل امتد ليشمل العاملين في حقل السياسة والستراتيجيا وشمل معظم المفكرين

الإسرائيليين بصورة عامة. وأهم المبادىء التي أطلقها كلوزفيتز والتي تشكل الشعلة الأساسية في الفكر الستراتيجي الإسرائيلي هي «أن الحرب هي تكملة للسياسة ولكن بوسائل أخرى»[٣٥]. كما أن كل القادة الإسرائيليين من مدنيين وعسكريين يطبقون شرح كلوزفيتز لهذا الموضوع حيث يقول: «على القادة العسكريين والقادة المدنيين أن يعوا، بصورة دائمة، أن الحروب تخاض لأهداف سياسية»[٣٦]. واسرائيل خاضت كافة حروبها بوعي كامل لهذه الحقيقة، فقد سبق وأشرنا إلى أن بن غوريون قد اعتمد على مبدأ قيام الدولة من خلال القوة العسكرية لفرض السلام. لذلك نرى أن إسرائيل ليست مهتمة بالسلام الناتج عن تسويات سياسة دولية عبر الأمم المتحدة أو حتى السلام المضمون من قبل مجلس الأمن، بل هي تبحث عن سلام يأتي نتيجة تفوق ستراتيجيتها الديبلوماسية المستندة على مكاسب الحروب التي خاضتها ضد العرب. وسيكون من الصعب أن تقتنع القيادات الإسرائيلية الحالية (وهي التي خاضت الحروب التي أعطتها المكاسب الستراتيجية والجغرافية، وتطوير المزيد من القوة العسكرية بما فيها امتلاك الأسلحة النووية) بجدوى الاعتراف بواقعية النظام العالمي الجديد الذي يفترض حل المشاكل السياسية الاقليمية تحت مظلة الوصاية السياسية الدولية التي تؤمنها الأمم المتحدة في الدور الجديد المكلف به مجلس الأمن.

٢ ـ التفوق النوعي للتغلب على التفوق العددي:

إن التفوق النوعي للمعدات، بالإضافة إلى كفاءة المقاتلين والقادة، وتفوق عنصر القيادة والسيطرة والاتصال والاستعلام المصطلح عليه عسكرياً (C^3I)، قد عملت مجتمعة بشكل قوي في نجاح العمليات العسكرية الإسرائيلية، بحيث أنه يصعب ايجاد نقاط ضعف يمكن استغلالها أو أي تباطوء في حسم الموقف ناتج عن تردد في عمل القيادات الأساسية أو الرعيلة. وإذا كان لا بد من ذكر بعض عناصر هذا التفوق النوعي فسنذكر التفوق النوعي للقوات الجوية والحرب الالكترونية ونظام التعبئة والتخطيط العسكري والتدريب والمبادرة والروح الهجومية.

٣ ـ التبدل الأساسي في البيئة والدروس المكتسبة من حرب الخليج:

لقد راقبت إسرائيل الستراتيجيا العسكرية التي اتبعتها الولايات المتحدة وقوى التحالف الأخرى في حرب الخليج، بحيث أنها لاحقت بشكل تفصيلي سير العمليات والنتائج المترتبة من جراء العمل العسكري الواسع الذي قامت به هذه القوات، مستخدمة الأسلحة والذخائر المتطورة التي تملكها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

ومن المؤكد أن النتائج المترتبة على الحرب من سياسية وعسكرية، والستراتيجية التي اتبعت لطرد العراق من الكويت، والقصف الجوي في العمق العراقي لشل قدراته العسكرية وتدمير مراكز الاتصال وقطع طرق المواصلات الرئيسية، وتدمير القاعدة الصناعية العسكرية، وضرب قواعد اطلاق الصواريخ الثابتة والمتحركة، وشل قدراته

البحرية والجوية؛ ستؤثر على السياسات العسكرية والستراتيجيات العسكرية في كثير من دول الشرق والغرب[٢٧].

ومن المؤكد أيضاً أن إسرائيل ستستفيد من هذه الحرب، وتجري، في المرحلة الحاضرة والمستقبلية، مراجعة عامة لسياستها العسكرية، وتستفيد من كل الدروس التي يمكن استنتاجها على الصعيد السياسي والعسكري.

فعلى الصعيد السياسي، أثبتت الحرب عدداً من المبادىء التي اعتمدها فيلسوف الحرب كارل فون كلوزفيتز «الحرب هي، بالفعل امتداد للسياسة ولكن على مستوى عال من العنف». «عندما تقوم دولة بعمل مشين ومهين فإن أعمالها تُعتبر دعوة للحرب». «يجب أن ترتكز ديبلوماسية هذه الدولة على قوتها العسكرية. فإذا كانت هذه الديبلوماسية طموحة بدون الارتكاز على المساندة العسكرية المناسبة، فعليها تحمل النتائج المعكوسة لما تتوخاه»[٢٨].

كما قرّبت هذه الحرب ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فاستفادت الأخيرة من الدعم السياسي والعسكري أضعاف ما كانت تحلم به، وخاصة على صعيد الترابط الستراتيجي العسكري وتقديمات وتعاون في حقل نقل التكنولوجيا المتطورة، وكذلك في حقل الدعم اللوجستي والتبادل الاستعلامي الستراتيجي، وكانت هذه الحرب مناسبة لإزالة التشنج في العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية، بعد فضيحة التجسس التي قام بها لصالح إسرائيل المحلل الأميركي اليهودي الأصل والعامل في البحرية الأميركية جوناثان بولارد.

كما أن إسرائيل قد أدركت انها ستتعرض للضغوطات الأميركية في سبيل تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، على أساس النتائج التي انتهت إليها حرب الخليج لجهة تأمين الحد الأقصى للمصالح الغربية وللموقف العربي الايجابي تجاه موضوع احتلال الكويت.

الخيارات العسكرية الإسرائيلية:

يجب التنبه إلى أن اتفاقيات الأمن الجماعي والتحالفات الستراتيجية، هي وحدها القادرة على حماية الأمن الفردي والجماعي للدول بأنجع الوسائل وأقل كلفة. لذلك رأينا شيمون بيريز يخلص إلى ضرورة إقامة ترتيبات اقليمية واسعة النطاق، ويقترح إقامة تحالف سياسي اقليمي للحفاظ على مستقبل الشرق الأوسط، مستنتجاً أن الأمن المشترك وحده هو الذي يضمن الأمن الفردي للدول[٢٩]. ولكن يبدو أن الخيار الأمني الإسرائيلي لا يزال يركز على القدرات الإسرائيلية الذاتية: إذ أن ما يقرر شكل وعناصر وسلم أفضليات الستراتيجية العسكرية هي المصالح الدولية والداخلية التي تقررها الحكومات. ولقد لاحظنا هذه النزعة في السياسة العسكرية الاسرائيلية بشكل قوي، إذ لم يتمكن الرأي العام الاسرائيلي والصحافة والكنيست ومجموعات الضغط ومؤسسات الدراسات والجامعات، من ممارسة أي تأثير في صياغة الستراتيجيا العسكرية أو تغييرها. وقد لعبت

جميعها دوراً ثانوياً في صناعة القرارات العسكرية وحتى التنظمية منها منذ قيام اسرائيل وحتى يومنا هذا.

وبعد أن أثبتت حرب الخليج أن في مقدور القوات الجوية أن تربح الحرب، فمن الواضح أن إسرائيل قد بدأت تزيد من تركيزها على إعادة تنظيم وتجهيز قواتها الجوية. فلقد ركزت دائماً على عنصر التفوق الستراتيجي والتكتي من خلال القوات الجوية منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، ولكنها، في ظل التجارب الجديدة، تركز على شراء أصناف جديدة من الطائرات القادرة على اختراق دفاعات العدو في العمق حاملة معها قدرات تدميرية متنوعة، ومجهزة بأحدث الالكترونيات لتأمين أعلى درجات الدقة في التوجيه والاصابة. كما أن استعمال التكنولوجيا المتطورة في حقل الطيران والصواريخ، يُسهل عمليات التدخل من قبل الطيران لتدمير أهداف هامة وحساسة بدون تدمير المنشاءات الأخرى المحيطة بمنطقة الهدف، مما يخفض الثمن السياسي لأية عملية من هذا النوع تقتضيها المصلحة الإسرائيلية. ومن الطبيعي جداً أن تخطط إسرائيل لاقتناء هذه المعدات المتطورة لتنفيذ عمليات قصف دقيق (قصف جراحي) ضد أهداف هامة وحساسة[٣٠].

وتعتبر إسرائيل هذا النوع من العمليات أحد عناصر ستراتيجية الردع الناجحة، وستبذل كافة الجهود لاقتناء طراز جديد من الأسلحة يسمح لها بضرب الأهداف بالعمق بدقة متناهية بدون تعريض طائراتها للخطر. لذلك يرجح أن تطلب إسرائيل تزويدها بصواريخ توما هوك. واذا لم تحصل عليها فإنها ستطور، بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية، طرازاً جديداً من صواريخ كروز الجوالة، نظراً لحاجتها الماسة إليها في تنفيذ ستراتيجية الردع بذراعيها النووي والتقليدي.

وقد سبق لإسرائيل أن نفذت عملية جريئة من هذا النوع عندما أرسلت سرباً من طائراتها لتدمير مفاعل تموز النووي على مقربة من بغداد. وقد اعتبرت إسرائيل عملية تدمير المفاعل النووي العراقي عملية مصيرية منعت بواسطتها احدى الدول العربية من امتلاك القنبلة النووية.

كذلك يدفع نمو القدرات الصاروخية العربية إسرائيل إلى تطوير قدراتها الدفاعية المضادة للصواريخ. فقد أدركت إسرائيل خلال حرب الخليج مستوى الحماية التي أمنتها صواريخ باتريوت الأميركية للمدن الإسرائيلية. لذلك فهي تكثف جهودها لانتاج صاروخ «آرو» بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية.

أما على صعيد الكمية المتوفرة لإسرائيل من المعدات والذخائر ذات التكنولوجيا العالية والتي كانت تشكل أحد ضوابط والزامات الستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في حروبها السابقة، فقد جرى حل هذه المسألة بشكل جذري ونهائي وذلك من خلال المخزون الكبير الذي ستضعه الولايات المتحدة في إسرائيل والمقدر بمليارات الدولارات، والذي سيحتوي ترسانة كاملة من الأسلحة والذخائر والأنظمة المستعملة في القوات المسلحة الأميركية.

لا بد أن تزيد إسرائيل من قدرات النقل الجوي العسكري، تجاوباً مع مقتضيات التبدل الستراتيجي المرتقب لجهة ترامي مسرح العمليات الجديد والمهمات العسكرية المطلوبة من إسرائيل ضمن سيناريو الأمن الاقليمي الأميركي. فهناك حدود لا يمكن لدولة بحجم إسرائيل تجاوزها لجهة اقتناء اسطول جوي متخصص بالنقل. لذلك، من المرتقب أن تضع إسرائيل مخططاً لسد الحاجات الطارئة التي تتعدى امكاناتها من خلال الاستعانة بطائرات شركة العال الاسرائيلية أو عن طريق الاستعانة بالأسطول الجوي الأميركي.

على صعيد القوات البرية واستعمالها، نرى أن القيادة الإسرائيلية ستثابر على عملية تحديث دباباتها وناقلات جندها، بحيث تستبدل الدبابة مركافا بنموذج أكثر تطوراً، وتستبدل ناقلات الجند من طراز م ١١٣ بنموذج عربة قتال مدرعة من طراز برادلي المعتمدة في الجيش الأميركي. كما أن هناك اتجاهاً واضحاً للاكثار من استعمال الطوافات المسلحة، نظراً لما تقدمه من مرونة وفعالية في مهمات الحيطة وقنص الدبابات والاستطلاع الميداني البعيد. ومن المنتظر أن تعيد القيادة الإسرائيلية النظر في تنظيم واستعمال قاعدة نيران المدفعية، فتدخل عليها بعض التعديلات التنظيمية وتجهزها بمعدات وأنظمة نيران جديدة تتناسب مع متطلبات الحرب الحديثة ومع مسرح العمليات المرتقب. وستعتمد إسرائيل صواريخ أرض ـ أرض المتوسطة وراجمات الصواريخ الثقيلة والمتطورة لزيادة كثافة النيران البرية، كما أنها قد تعيد تجهيز مدفعية بعض الوحدات المعدة للتدخل البعيد بمدافع ميدانية خفيفة لتسهيل نقلها جواً. بالإضافة إلى ذلك، ينتظر تحديث نظام إدارة وضبط نيران المدفعية لتدخل كجزء أساسي ومتدرج في الاستعمال ضمن سياق النيران الأوسع الذي تفترضه المعركة الجوية ـ البرية[٣١] (Air - Land Battle)

وتفترض المتطلبات الستراتيجية المستقبلية إعادة النظر في تنظيم القوات البرية الإسرائيلية لمواجهة المهمات الجديدة التي تتطلبها مسارح عمليات غير مسارح العمليات التي اعتادتها إسرائيل مع دول الطوق، حيث ركزت على تنظيم واستعمال التشكيلات القتالية الثقيلة من المدرعات والمشاة المؤللة. وتتطلب المرحلة المستقبلية انشاء وحدات مشاة خفيفة ومجوقلة يمكن تعبئتها ونقلها جواً إلى مسرح عمليات بعيد بالسرعة القصوى. لذلك يُنتظر أن تنشىء اسرائيل عدداً من الألوية المستقلة من المشاة الخفيفة والمشاة المجوقلة وتجهزها بأسلحة متطورة تستعمل التكنولوجيا الحديثة.

أما في حقل استعمال القوى مع احتمال توسيع مسرح العمليات، فستؤكد القيادة الإسرائيلية على تطبيق المبادىء التي تعتمدها القوات البرية الأميركية في ستراتيجيتها العسكرية والتي خبرت فاعليتها مؤخراً في حرب الخليج، حيث جرى التركيز على عناصر المفاجأة والخداع والتناسب ما بين الأهداف والقوى العسكرية المستعملة وتطبيق مبادىء كلوزفيتز في استعمال القدر الأقصى من القوة والعنف لتدمير العدو وشل ارادته في المقاومة، تحضيراً لفرض حال الاستسلام عليه[٣٢]. ويفترض هذا المنحى في تنظيم واستعمال القوى: تقسيم رعائل المناورة وتوزيعها على عدة مناورات رئيسية وثانوية ومناورات خداع، ضمن عمق وارتال تتناسب مع عمق المعركة والنتائج المنوي تحقيقها سياسياً، مع التركيز،

بصورة دائمة، على تحديد نقطة الثقل (أو نقطة الجاذبية) لدى العدو لتدميره أو خلق حالة اللاتوازن لديه[٣٣].

على صعيد القوات البحرية، يبدو واضحاً أن الطموحات العسكرية الإسرائيلية قائمة على تفعيل دور البحرية لحماية مصالحها الاقتصادية مع دول المنطقة، وان إسرائيل راغبة في لعب دور ستراتيجي أكبر واظهار قدراتها البحرية على المشاركة الفاعلة في حماية المصالح الأميركية للابقاء على حال من التوازن والاستقرار الأمني في منطقة البحر الأحمر وباب المندب وخليج السويس والمدخل الجنوبي - الغربي لبحر العرب. لذلك، فانه من المفترض أن تعمد إسرائيل إلى وضع جدول افضليات جديدة لإعادة تنظيم قواتها البحرية، من خلال المهمات الجديدة المرتقبة، وستركز على اقتناء المراكب البحرية من نوع الفرقاطات والمدمرات وكاسحات الألغام، كما أنها ستطور قوة مشاة بحرية أكبر من تلك التي تمتلكها الآن للتدخل حيث تدعو الحاجة[٣٤].

ويعتبر هذا التبدل في السياسة العسكرية الإسرائيلية الانجاز الأهم على صعيد تطور الستراتيجيا العسكرية الإسرائيلية، لجهة التركيز على القوة البحرية تنظيماً واستعمالاً، ولجهة تبدل التركيز على مسرح العمليات الأساسي للقوى الاسرائيلية حيث سيأخذ مسرح العمليات البحرية دوراً أكبر في المؤسسات والدوائر التي تعني بشؤون السياسة العسكرية. وستلعب البحرية دوراً أكبر في وزارة الدفاع، وخاصة لجهة التخطيط للعمليات المستقبلية وذلك جنباً إلى جنب مع القوات الجوية.

مسرح العمليات وسلم الأفضليات:

خلال خمسة عقود، سيطرت على الفكر السياسي العربي فكرة قيام دولة إسرائيل لتكون رأس جسر الستراتيجية الغربية في شرقي البحر المتوسط، في منطقة تمتد من مصر حتى حدود سوريا الشمالية ومن شواطىء المتوسط حتى العراق ضمناً. ولكن، مع ازدياد أهمية النفط القادم من الشرق الأوسط، بدأ يتكشف الدور الجديد الذي أنشئت وجهزت إسرائيل للعبه على الصعيد الاقليمي. ويبدو واضحاً أن اهتمام إسرائيل بالمحيط القريب قد يخف تدريجياً في ظل السلام وبلوغ مستوى العلاقات الطبيعية مع كل من لبنان وسوريا، إذ لن تبقى هناك من مصالح حيوية كبرى بعد حل المشكلة الأمنية وبلوغ جو الثقة المتبادلة. أن المصالح المتبقية تتركز حول عنوانين أساسيين: اقتسام المياه وتنظيم حركة السياحة بين الأقطار الثلاثة وبالتنسيق مع الأردن.

ولكن ما هي المدة الزمنية التي يمكن أن تستغرقها عملية تطبيع العلاقات؟

وما الخيارات العسكرية الإسرائيلية إلى حين التوصل إلى مستوى الثقة في العلاقة؟

قال موشي دايان في معرض تقويمه لمسيرة التطبيع مع مصر: «لقد كان علينا أن ننتظر سنوات عديدة قبل أن نتحقق أن الذي خططنا له قد حصل فعلاً أو انه لم يتحقق، وأن تقديرنا للأمور كان خاطئاً[٣٥]». فالعرب والاسرائيليون يدركون انه لا يمكن اختصار آلام الشعوب ومعاناتها من حروب دامت أكثر من ستة عقود، وانتهاج علاقات تطبيع فور توقيع معاهدة سلام لانهاء الصراع العربي - الإسرائيلي. وقد تستغرق عملية التطبيع

وبناء جو الثقة المتبادلة خمس سنوات، عشر سنوات أو أكثر... وستبقى سوريا ولبنان والعراق خلال هذه الفترة مسرح العمليات الأساسي الذي تركز عليه الستراتيجية العسكرية تحضيراً وتخطيطاً لعمل معظم قواتها البرية والجوية، وستكون المدن الكبرى في كل من سوريا والعراق الأهداف الرئيسية للسلاح النووي الإسرائيلي.

أما على الجبهة الاردنية الفلسطينية، فسيبقى الهدف الستراتيجي الإسرائيلي جعل الأردن الوطن والكيان السياسي والهوية البديلة للفلسطينيين عبر التخريب والضغط على النظام الأردني لإزالته كنظام سياسي، أو عبر الضغط لقيام كونفدرالية ينضم إليها سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيبقى الجهد العسكري الإسرائيلي في هذه البقعة مركزاً على إقامة خط دفاعي على طول نهر الأردن، وعلى اعتماد سياسة عسكرية فاعلة بالاشتراك مع سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني لمواجهة الحالات الأمنية الطارئة التي يقوم بها المتطرفون من الفلسطينيين والاسرائيليين على حد سواء. لذلك، قد تواجه إسرائيل حرب عصابات في المدن أو كتلك التي تخوضها الآن في جنوب لبنان (عمليات كروفر) وهي حروب بشعة ويصعب التحكم بها. كما أن تحقيق أي انتصار فيها قد يتطلب وقتاً طويلاً وتكاليفه مرتفعة جداً، بسبب استعمال القوات المسلحة دون مستوى طاقاتها مع هدر في الطاقة البشرية والمادية.

ويبقى البحر الأحمر ومنطقة الخليج مسرح العمليات الأهم بالنسبة إلى السياسة العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية كما سبق وعرضنا في بحثنا للسياسة العسكرية الإسرائيلية ولتشابك وترابط المصالح والأهداف الأميركية ـ الإسرائيلية. لكن التخطيط وتطوير الوسائل اللازمة للاشتراك في هذا الدور الكبير قد يستغرق سنوات عديدة، وستعتمد اسرائيل المرحلية كأساس للقيام بهذا الدور الكبير. وقد ظهر ذلك جلياً، من خلال شرح شيمون بيريز لطبيعة العلاقات والمصالح التي يمكن أن تقيمها إسرائيل مع كل من الدول المطلة على البحر الأحمر والتي تتركز حول الأمن البحري ومهمات الاتصال والاغاثة مع الأردن والسعودية واليمن والمصالح المشتركة مع كل من مصر والسودان واريتريا[٣٦]. أما في المرحلة اللاحقة فيخطط الإسرائيلي لقيام حلف اقليمي متكامل مع هذه الدول.

وستبقى إيران مصدر التهديد الأساسي للستراتيجية الإسرائيلية في مسرح العمليات الجديد. ويمكن أن يأخذ التهديد الإيراني شكل المواجهة البحرية أو شكل العمليات الارهابية في البحر لتهديد خطوط المواصلات البحرية. وقد تشارك أطراف أصولية إسلامية أخرى في التهديد الإرهابي لتعطيل الملاحة البحرية في كل من باكستان وأفغانستان ومصر. لذلك ستلجأ إسرائيل إلى اعتماد قواتها البحرية والمدعومة بقواتها الجوية لمواجهة هذه التهديدات. ولن تتوانى إسرائيل عن توجيه سياسة الردع النووي التي ستعتمدها لضبط أنواع التهديد الإيراني. وستعتمد إسرائيل، في جدول الأفضليات للتوظيف في حقل تطوير واستعمال التكنولوجيا العالية للمحافظة، على التفوق التكنولوجي العسكري، وخاصة لجهة مراقبة ما يجري في مسرح العمليات البحري وملاحقة التهديد ومواجهته وتدميره قبل تحقيق أهدافه. وستتعاون إسرائيل بشكل أساسي مع الولايات المتحدة، وستحصل على كل حاجاتها من الأجهزة الالكترونية المتطورة، كما ستحصل على الذخائر المتطورة الكترونياً

ونظم أسلحة جديدة قد يكون من بينها صواريخ متطورة تقذف من الجو أو من البحر لتنفيذ عمليات قصف جراحية ضد أهداف خطرة وهامة. كما سيكون لإسرائيل برامجها الخاصة في تطوير تكنولوجيا خاصة بها في هذا الحقل أو بالاشتراك مع دول أخرى كالصين واليابان وجنوب افريقيا.

وستجهد إسرائيل لتطوير قدراتها الاستعلامية وتوسيع نشاطاتها لتغطي حقول الاستعلام كافة والتي تتطلبها التدابير اللازمة لحماية المصالح الإسرائيلية على الصعيد الستراتيجي والعملاني، مع تكثيف الجهد لتحقيق الاستعلام اللازم للعمليات الخاصة لمكافحة الارهاب ورصد النشاط الأصولي الإسلامي في الدول العربية والدول الأفريقية وفي كل من ايران وباكستان.

في حقل الاستعلام الستراتيجي، ستحاول إسرائيل الافادة من انتاج وكالات المخابرات الأميركية وأجهزة جمع المعلومات المتوفرة لديها بواسطة الأقمار الصناعية وبواسطة مراكز ومراكب التنصت والاستعلام الالكتروني ومن شبكة المعلومات التي تديرها وكالتا الدفاع والمخابرات المركزية في دول الشرق الأوسط. ولن تكتفي بهذا القدر من المعلومات، لكنها ستطور أيضاً وسائلها الخاصة، معتمدة على محطات متنقلة بحراً أو بواسطة المراقبة الجوية بطائرات أواكس المصغرة ومن خلال مهمات طيران سرية أو بواسطة محطات رصد تقيمها سراً على سواحل بعض الدول الافريقية. ومن المحتمل أن تصبح أريتريا الخيار الإسرائيلي الأول لإقامة هذه المحطات. وسيجهد الموساد الإسرائيلي الذي اشتهر بعملياته التجسسية الكبرى لاقامة شبكة من العملاء في مختلف دول المنطقة، تركز على كشف التحركات العدائية لإسرائيل وللولايات المتحدة، كما سيكون من أهداف الشبكة الرئيسية جمع المعلومات حول القدرات العسكرية والتطور التكنولوجي والوضع الاقتصادي والقوى الناشطة في المجتمع ونمو الحركات الأصولية الإسلامية وغيرها.

أما على الصعيد العملاني فستجهد المخابرات الإسرائيلية العسكرية والموساد والبعثات الخارجية لجمع كافة المعلومات المتعلقة بمسارح العمليات المختلفة وبتطور القوى العسكرية العربية وتوزيعها وتجهيزها وتدريبها.

على صعيد محاربة الارهاب، ستجهد إسرائيل لإيجاد الطرائق الجديدة للتعامل مع الارهاب المزدوج: الإسرائيلي، الذي تحضر له تنظيمات يهودية، والارهاب العربي الأصولي.

ويبدو أن على إسرائيل في ظل السلام المرتقب أن تعتمد ستراتيجية جديدة، بعدما فشلت ستراتيجية المكافحة القديمة المرتكزة على مواجهة العنف بالعنف. ويبدو من المنطقي أن تعتمد إسرائيل على ستراتيجية ثلاثية العناصر لمواجهة الارهاب بالتنسيق مع الولايات المتحدة:

أولاً: الاستعلام الفاعل توخياً لاكتشاف التهديد في وقت مبكر، والعمل على معالجته سياسياً ضمن نظام تفاهم دولي واقليمي.

ثانياً: وقف العمليات الارهابية بواسطة الديبلوماسية العاقلة والهادئة وعبر الاصدقاء والوكالات الانسانية والدولية المتخصصة.

ثالثاً: وضع تدابير الحيطة والحماية في المكان والوقت المناسبين لحماية الأهداف التي يرجح مهاجمتها من قبل الارهابيين.

الاستنتاج

لن تتخلى إسرائيل عن القوة العسكرية كأداة فعالة في ديبلوماسيتها مع الدول العربية كافة ومع سكان المناطق المحتلة. فهي أقوى الأدوات الإسرائيلية على الاطلاق وهي التي سمحت بإقامة دولة إسرائيل، وأمنت لها الحياة والاستمرار والتطور ورفض كل الحلول التي قدمها المجتمع. وتحاول اليوم فرض الرضوخ للشروط الإسرائيلية، بعدما ماطلت ربع قرن للجلوس إلى طاولة المفاضات، من خلال تسويق نفسها للولايات بأنها عنصر أساسي في استقرار منطقة الشرق الأوسط، انطلاقاً من تفوقها العسكري ومتذرعة بالمثال العراقي وببرنامج التسلح السوري والإيراني والمد الأصولي الإسلامي للتدليل على أن العالم ما زال يواجه مستقبلاً غير مستقر وخاصة في منطقة الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بها[٣٧]. وفي الوقت الذي يخفض فيه الغرب قدراته العسكرية، نرى إسرائيل تحت هذه الشعارات الجديدة تطلب المزيد من المساعدات العسكرية وتطور قدراتها الهجومية، لتصبح قوة عسكرية ستراتيجية قادرة على التدخل عسكرياً في أية منطقة من مناطق الشرق الأوسط والبحر الأحمر وشمال وشرق افريقيا...

لذلك نرى ان اسرائيل لم تعد تقتصر على طلب المساعدة العسكرية لإعطائها عدداً من الطائرات والمدرعات والمدافع والذخائر، بل تبحث لتكون شريكاً كاملاً في التخطيط لمستقبل المنطقة وأمنها وحماية المصالح الغربية. لذلك نراها تعزز برنامج التعاون الستراتيجي الذي يربطها بالولايات المتحدة، من خلال طلب تكديس احتياط ستراتيجي أميركي في إسرائيل. انها ترغب في اقناع الولايات المتحدة باستعمال المرافىء الإسرائيلية والقواعد الجوية بدلاً من الموانىء والقواعد الموجودة في ايطاليا واسبانيا. كما أنها تحاول أن تربط نفسها ببرامج التحديث في الصناعات الدفاعية الأميركية إلى درجة أنها ألحّت مؤخراً في طلب الاطلاع على أقدس أسرار التكنولوجيا العالية والمتعلقة بعقدة أسرار برامج الكومبيوتر التي تعمل عليها الرادارات الأميركية البالغة التطور.

يعترف شيمون بيريز في كتابه عن الشرق الأوسط الجديد أن المحافظة على جيش حديث يشكل عملية غالية جداً، لأنها تخلق الرغبة في الحصول على أسلحة حديثة، بحيث تزداد عبر هذه الحلقة حالة الفقر لدى الأمة. فإذا كانت إسرائيل تفكر في خفض تكاليفها الدفاعية في ظل السلام المرتقب، فإن آخر تقويم للوضع الأمني في منطقة الشرق الأوسط الذي جرى في مجلس الشيوخ الأميركي في ١٩٩٤/٣/٢٥، على يد أقرب المستشارين للرئيس الأميركي، والذي يحدد أن لإسرائيل دوراً مهماً في أمن منطقة الشرق الأوسط حتى ما بعد سنة ٢٠١٠، معدداً القدرات العسكرية لإيران والعراق والتهديدات التي تشكلانها لأمن المنطقة وللمصالح الأميركية؛ تدفعه إلى اعتبار أن هناك ضرورات أمنية وستراتيجية اسرائيلية وأميركية مشتركة لكي تتابع اسرائيل دوراً عسكرياً ستراتيجياً ناشطاً أكبر من جميع الادوار التي سبق أن لعبتها في حروبها السابقة.

وتستوجب الضرورات الستراتيجية الجديدة إعادة تنظيم القدرة العسكرية الاسرائيلية لمواجهة المتطلبات الأمنية ومتطلبات الدور الاسرائيلي الاقليمي كما تراه الولايات المتحدة. ويبدو أن التخطيط الأميركي الجديد يتجه إلى المساعدة في بناء القوة العسكرية الاسرائيلية بتحمل العبء الأكبر من التكاليف الباهظة التي ستترتب على هذه العملية، مقابل تخلي اسرائيل عن اعتماد ستراتيجية عسكرية مستقلة تقوم على التصلب والتعنت والصلف العسكري، ويبدو أن الإلحاح الأميركي لادخال إسرائيل القوية في السياق الستراتيجي الاقليمي قد خفف من الفكر الانعزالي والتصلب الاسرائيلي؛ وبدا ذلك واضحاً من خلال النظرة التفاؤلية إلى مستقبل الشرق الأوسط والتركيز على الواقع الجديد بعد حرب الخليج، وهو ما عبرت عنه بعض القيادات الاسرائيلية[٣٧]. ويركز الالحاح الأميركي السياسي على تحقيق اختراق واسع في عملية السلام تبنى على أساسه ستراتيجية شرق أوسطية شاملة تركز على:

١ ـ اتخاذ موقف ايجابي وفاعل من قبل الدول كافة للدخول في السياق الستراتيجي الاقليمي.

٢ ـ اعتماد موقف موحد في مواجهة التهديدات وخاصة التهديدات الايرانية والعراقية وتهديدات التطرف والارهاب العربي أو الاسرائيلي.

٣ ـ اقامة نظام أمني ستراتيجي فاعل تديره الولايات المتحدة وتوزع فيه الأدوار، مع التركيز على الدور العسكري الاسرائيلي وخاصة في منطقة البحر الأحمر.

٤ ـ زيادة القدرات الستراتيجية الاسرائيلية لتخفيف حاجة الدولة العبرية لاعتماد سياسة ردع نووي معلنة، وذلك باعتماد الردع القائم على فائض القوة التقليدية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال زيادة القدرات الهجومية الستراتيجية بحيث تقوم إسرائيل بالرد بشكل مدمّر ورادع بدل القيام بهجوم مضاد لوقف الهجوم واحتوائه. وتسمح الستراتيجية الأميركية برفع سقف التهديد النووي الإسرائيلي بحيث يمكن الطلب إلى الدول العربية عدم البحث جدياً في خلق توازن نووي مع إسرائيل وقبول الضمانة الأميركية بعدم استعمال اسرائيل لهذا السلاح.

ومن خلال هذا الدور المقرر بموجب الستراتيجية الأميركية في المنطقة سيتطور النفوذ الإسرائيلي بشكل تتأمن فيه المصالح الإسرائيلية الأمنية والاقتصادية جنباً إلى جنب مع مصالح الولايات المتحدة وذلك على حساب المصالح العربية ومصالح دول أخرى في الشرق الأوسط وافريقيا.

لذلك يقتضي فتح حوار عربي جاد ومسؤول في السبل الكفيلة بإعداد القدرات العربية السياسية والاقتصادية والعسكرية للسير في معركة السلام بواقعية وموضوعية، حتى لا يخسر العرب في سياق السلام أضعاف ما خسروه في حروبهم مع إسرائيل.

ففي ظل التضامن العربي المرغوب فيه من الشعوب العربية كلها في مرحلة المتغيرات الكبرى التي يعيشها العالم والمنطقة، يمكن أن يُسارع المسؤولون العرب إلى تحديد أبعاد المخطط الأميركي الجديد وأخطار الستراتيجيا الإسرائيلية المستفيدة منه، ومن ثم بحث

امكانات التوصل إلى ستراتيجيا عربية جديدة تسمح بركوب موجة السلام العادل في حال تحقيقه، أو الانسحاب من المفاوضات واعتماد سياسة الصمود إلى أن تتحقق ظروف جديدة ملائمة لتأمين المصلحة العربية بالسلام.

ان اتفاقات السلام ستكون مقيِّدة للتحرك العسكري لكلا الطرفين، ولذلك فإن القوة العسكرية الاسرائيلية لن يمكنها الاستمرار في التعاظم حسب مشيئتها، فصراع الميادين الواسعة بالجيوش الضخمة، لن يجد مكاناً في المنطقة بعد التوقيع ولن يعود بوسع اسرائيل القيام إلا بالحروب الصغيرة مستهدفة التجمعات والبؤر والمناطق المعادية للسلام والمستعصية على قدرات الدول التي تنتمي إليها.

كما انه يقتضي التنبه إلى عدم الإنجرار وراء البحث السياسي واعداد الجيوش والستراتيجيات العسكرية العربية، متناسين الشأن الاقتصادي والمشروع المروَّج له أميركياً وإسرائيلياً والذي يقضي بإقامة نظام شرق أوسطي للتعاون في شتى المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي، لأن الانتصار في حرب تقليدية سيكون مكلفاً ولأن الصراع دخل مرحلة جديدة وفي ميادين متنوعة علاوة على الصراع العسكري.

وتقتضي المصلحة العربية، دعوة كبار الاخصائيين في الاقتصاد والتجارة والمال لإجراء دراسات معمقة وجردة احصائية بالمكاسب والخسائر المرتقبة في ظل النظام التعاوني الاقليمي، ووضع ستراتيجية اقتصادية عربية لمواجهة خطة إسرائيل الاقتصادية التي تهدف إلى غزو الأسواق العربية انطلاقاً من تفوقها التكنولوجي وقدراتها العالية للتفاعل مع النظام العالمي الاقتصادي الجديد.

ويمكن أن تتضمن الستراتيجية العربية للتعاون الاقتصادي، تفعيل المؤسسات الاقتصادية والاتفاقيات الاقتصادية العربية التي أنشئت سابقاً، ومنها ٢٢ منظمة للعمل المشترك و١٥ اتفاقية للتعاون الوظيفي بين الدول العربية. ويقتضي الوضع الجديد، عملية احياء وترميم النظام الاقتصادي العربي لمواجهة المخطط الاقليمي والتكتلات والتحالفات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث تبرز ضرورة السعي الحثيث لتحقيق تكامل اقتصادي عربي من خلال فتح الحدود وإزالة الحواجز أمام التبادل التجاري وانتقال الأشخاص بدون قيود.

أما العنصر الأساسي والأهم في أية ستراتيجية عربية لمواجهة المتغيرات الكبرى في مرحلة السلام، وخاصة لجهة مواجهة التفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي، فيكمن في الاستفادة من التفوق العددي للعرب، وذلك عن طريق السعي إلى تطوير الإنسان العربي وتثقيفه واعداده نفسياً واجتماعياً وتقنياً لمواجهة المستقبل. من هنا تبرز ضرورة وضع سياسة تثقيفية عربية تعتمد إلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة المتوسطة على الأقل، وفتح العدد الكافي من المدارس المهنية والتقنية العالية، وانشاء كليات ومراكز أكاديمية ومؤسسات أبحاث للتكنولوجيا المتطورة. إستطراداً إن على العرب أن يستفيدوا من التجاذب الحاصل في المفاوضات العربية الاسرائيلية للانتقال عبرها من حالة الحذر والوقاية من التغلغل الاسرائيلي في مختلف القطاعات العربية إلى المبادرة في التغلغل العربي

الكثيف والنوعي في الكيان الإسرائيلي. فالتطبيع قد لا يكون في مصلحة اسرائيل مئة في المئة إذا كان وراء فتح الحدود وتبادل العلاقات قيادة وفكر وإرادة.

لقد صرح شامير، بعد خسارته الانتخابات الإسرائيلية العام ١٩٩٢، أنه كان ينوي إطالة المفاوضات مع العرب لمدة عشر سنوات على الأقل، لاعتقاده أن هذه المدة كافية لفرض الاستسلام على العرب جميعهم وأن اسرائيل قادرة على مواجهة المتغيرات الطارئة على النظام العالمي والتطورات الاقليمية. لكن تحليل الوضع بموضوعية، يدل على أن عملية الإفلاس الاقتصادي الإسرائيلي المتكرر منذ مطلع الستينات (بمعدل مرة كل خمس سنوات)، قد تتعدى ثلاثين مليار دولار في العامين ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩، بحيث يعجز حليفها الأميركي عن مساعدتها. في المقابل، نرى أن الدول العربية، إذا ما أحسنت استعمال طاقاتها، قادرة على الصمود والمواجهة عشر سنين أخرى، أو إلى حين تبلور ظروف أكثر ملاءمة لتحقيق المصالح العربية العليا. وهنا تكمن واقعية وصلابة الموقف السوري المسك بمفتاح السلام الحقيقي، وتبرز أيضاً ضرورة التنسيق والتعاون العربي، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، في سبيل دعم الموقف السوري ـ اللبناني في المفاوضات ولتأخير عقد الاتفاقات في مختلف الميادين مع الدولة العبرية إلى ما بعد توضح معالم هذه المفاوضات مع دول المواجهة.

المراجع

1 - NUECHTERLEIN E Donald, **«The Concept of «National Interest» A time For New Approaches»**, U.S. Army war college, Carlisle Barracks, Regional Appraisals volume 1, 1985.
2 - HUNTINGTON P. Samuel, **«the Common Defense»**, Columbia University Press, New york, 1966. p. 4 - 6.
3 - Ibid. p. 7.
4 - DAYAN Moshé, **Breakthrough**. Alfred A. knopf, New York 1981.
5 - TAMIR Avraham Major General, **«A Soldier In Search of Peace»**, Weidenfeld and Nicholson, London, 1988. p. 52 - 57.
6 - Ibid. p. 54 - 56.
7 - Ibid. p. 52- 66.
8 - These informations Were Published in many reports which appeared in most of Newspapers in the Middle East and Europe.
9 - Al - Hayat, N° 11364, March 29, 1994.
10 - Ibid.
11 - Ibid.
12 - PERES Shimon, **«The New Middle East»**, Element Books Limited, Longmead, Shaftesbury, Dorset, U.K. p. 82.
13 - CLAUSEWITZ Carl Von, **«On War»**. Princeton University Press, New Yersey, 1976. p. 80.
14 - TAMIR Avraham, **«A Soldier in Search of Peace»**, p. 208 - 231.
15 - The Memorandum signed between the U.S. and Israel has main provisions as it was stated by A. Tamir's book.
On 30 November, 1981, Defence Secretary Weinberger and Defence Minister Sharon signed the Memorandum of Understanding in Washington.
Is main provisions were:

- Strategic co - operation between the parties was directed against the threat posed by the Soviel Union to the peace and security of the region, and not against any state or group of states within the region.
- The strategic co-operation would extend, subject to agreement, to military co-operation, joint exercices, joint planning and preparatory measures.
- A co-ordinating council would be set up to direct the work of joint working groups. To supervise implementation of agreed measures, it would hold periodic meetings in Israel and the United States.
- The joint working groups would deal with joint exercices, including sea and air exercices in the Eastern Mediterranean preparatory measures, such as access to maintenance and other infrastructure facilities; research and development; military procurement; and advance stationing of forces.
- The Memorandum could be cancelled by either side on six month's notice.

16 - Ibid. p. 216 - 217.
17 - PERES Shimon, «**The New Middle East**», page 84.
18 - ABDEL - KADER B.G.r, «**Israel Nuclear Capabilities**», défense Nationale N° 5, 1991.
19 - Al - Hayat News paper april, 1994.
20 - ABED EL KADER B.G., Défense Nationale N° 5.
21 - FELDMAN Shai, «**Israeli Nuclear Deterrence**», Columbia University Press New york, 1982, p. 53.
22 - Ibid, Feldman dress a list of 35 Salient targets, and admit that their complete destruction Might indeed require more than 40 weapons in the 20 to 60 kilotons range. These targets includ large cities, dams and major oilfields. p. 55. It was also cited in: Les cartes secrètes de la Guerre du Golfe, Par Raymond Jacquard, edition Gerard Villiers, Paris «Israel has prepared a nuclear weapon to be launched on Baghdad if the Iraquis were to attaqk Israel with Chemical weapons.
23- Ibid. p. 54 -56.
24- KROBSY S., «**The United States and The Strategy of Deterrence**». Foreign affairs, March - April 1994.
25 - CLAUSEWITZ Carl Von, «**On War**», Princeton University Press. New Jersy, 1976; p. 87.
26 - Ibid.
27 - B. WATSON, B. GEORGE, P. TSOURAS, B.L. CYR, «**Military Lessons of The Gulf War**», Greenhill Books, London, 1991 p. 213 - 219.
28 - Ibid. p. 214.
29 - PERES Shimon, «**The New Middle East**». p. 82 - 84.
30 - U.S. Army FM 100-5 operations.
31 - RUSSELL F. WEIGLEY, «**The American Way of War**», Indiana university press, Bloomington, 1973.
32 - CLAUSEWITZ Carl Von, «**On War**», p. 595.
33 - KHADEM R.A. Samir, «**The Navy is the Long Arm for Israel**», Défense Nationale, N° 7 - 1994, the article also mentioned that Israel will acquire submarines for Interdiction Mission.
34 - DAYAN Moshé, «**Breakthough**», Alfred A. knopf, New York, 1981.
35 - All Israeli leaders have expressed this need to be essential and as a requirement for conducting. effective defense of the Coastal plain of Israel, to cite some of them Moshé Dayan, Breaktrough - Tamir a soldier in search of pearce. Chaim Herzok, the Arab Israeli Wars, Shimon peres, the New Middle East, Yigal allon's plan for peace.
36 - PERES Shimon, «**The New Middle East**». p. 86.
37 - Ibid.

شركة باطون ش.م.ل.

باطون جاهز

خدمة سريعة

جودة في النوعية

تسليم لجميع المناطق

تلفون :

مصنع ٤٢٥٥٠١
٤٢٦٥٠٢

منزل ٤٠٠٣٦٠

ص.ب ٥٥١٩٤ سن الفيل - بيروت

اتفاق «غزة واريحا أولاً»
على ضوء الاستيطان الاسرائيلي

د. معين حدّاد(*)

يُثير «اتفاق غزة وأريحا أولاً» جدالاً عاصفاً، نظراً لما له من عوامل تؤسّس لمنطلقات مسار اجتماعي وسياسي جديد في منطقة الشرق الأوسط ينطوي على عناصر تكوين لشتى الاحتمالات وانعكاساتها المختلفة. والجدير ذكره أنّ الاتفاق برز إلى العلن في حين كانت وسائل الاعلام الاقليميّة والعالمية تُشير إلى تعثّر المفاوضات بين الوفود الرسمية في واشنطن، فبدا كأنّه عملية التفاف حول حائط مسدود تبيّن، بكل بساطة، انه لم يكن موجوداً. وقد صحّ إثر ذلك ما كان متوقعاً من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصاً من رئيسها الذي كان يستعجل الوصول إلى أي اتفاق مع اسرائيل يرمي إلى الحصول على موطىء قدم في أي جزء كبر أو صغر من فلسطين.

فقد كانت كل جولة من المفاوضات تنزع عن المنظمة جزءاً من شعبيتها، وتالياً من شرعيتها في الضفة الغربية وغزة. أما الآن، فقد انتقلت المفاوضات إلى مرحلة جديدة يسعى فيها الأفرقاء كافة إلى استكشاف أكبر عدد ممكن من الخيارات المستقبلية، بعد أن قلّصها الاتفاق المذكور إلى حدودها الدنيا.

لقد تعددت المواقف من هذا الاتفاق، وشطرها السجال إلى «وطنية» و«مهادنة» أو «طوباوية» و«واقعية»، إلى ما هنالك من عناوين يكثر تعدادها من هذه الأمور. لكننا هنا سنحاول مقاربة من نوع آخر، ترمي إلى رصد تطور اشكالية العلاقة بين انسحاب إسرائيل من غزة وأريحا، وآلية الاستيطان اليهودي في فلسطين، والانعكاسات الميدانية على الأرض وما يترتب عليها من تداعيات تُصيب مجتمعات المنطقة والعلاقات الاسرائيلية العربية بمجملها.

ففي الوقت الذي تُشير فيه الدلائل إلى أن اسرائيل تُمسك بزمام الأمور، وتمتلك

(*) دكتور في الجغرافيا. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الفرع الثاني الجامعة اللبنانية.

تفوقاً ستراتيجياً حاسماً، يطرح تراجعها عن جزئين من أرض فلسطين التاريخية، التي تشكل محور عقيدة الدولة الرسمية، جملة من الأسئلة: هل من الممكن أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية قد تسلمت هدية مكافأة لها على إلقائها السلاح؟ أو هل انتزعت المنظمة هذين الجزئين بواسطة كفاحها؟ ما هي خلفيات التراجع الإسرائيلي؟ وما هي نوعية الضغوط التي أملته وطبيعتها؟ كيف تباطأت الآلية الاستيطانية اليهودية؟ وكيف انقلبت إلى هذا التراجع المعلن عنه؟ وهذا التراجع، هل هو على طريقة لينين «خطوة إلى الوراء خطوتان إلى الامام»؟ وما هو المنحى الذي سيأخذه الاستيطان اليهودي بعد الاتفاق؟

ذلك أن دولة اسرائيل لم تُخفِ يوماً شهيتها المتعاظمة للأراضي، وهي شكلت برمتها، كما الحركة الصهيونية من قبل، «جبهة ريادية استيطانية»، إذ لعب «الرواد» المستوطنون وما زالوا الدور الأساسي في توجيه ستراتيجيتها وتحديد مصيرها. فقد عمدت إسرائيل دوماً إلى إلحاق المناطق المُكتسبة بها بعد حروبها مع محيطها، عبر زرع المستوطنات هنا وهناك، دافعة بجبهتها العسكرية إلى حدود جبهتها الاستيطانية، كما عملت، في الوقت نفسه، على استقدام وافدين جدد لرفد هذه الجبهة وتحقيق المزيد من الاستعمار في مناطق جديدة.

والحقيقة أن هذه الاجراءات الاستيطانية الاسرائيلية ليست وقفاً على منطقتنا، لأن العالم عرف في القرون الأخيرة عمليات استيطان كثيفة وإن بخصائص مختلفة: في افريقيا الجنوبية واستراليا وسيبيريا والأميريكيتين. وتشكلت في هذه القارات جبهات ريادية استيطانية تميزت بأساليب خاصة، نتيجة معالجتها للعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المستجدة عند كل تقدم تحرزه من مكان إلى آخر. ونحاول هنا استعراض آليات أهم هذه الجبهات للخروج ببعض القوانين التي تتحكم بالآفاق الميدانية للعمليات الاستيطانية، وخصوصاً اليهودية منها، واستجلاء انعكاساتها السياسية والعسكرية.

الجبهة الروسية

حتى القرن السادس عشر، اقتصر التدخل الروسي في سيبيريا على حملات عسكرية ترمي إلى تأديب البدو وأنصاف البدو من التاتار الذين كانوا يغيرون من وقت إلى آخر على الحواضر الأوروبية والعمل على إخضاعهم. وفي القرن السابع عشر، اخترق جنود الامبراطورية المساحة السيبيرية كلها، ووصلوا إلى شاطىء المحيط الهادي. ثم ما لبث بطرس الأكبر أن ألحقها نهائياً بعاصمته. إلّا أن الاستيطان الفعلي بقي مقتصراً على نقاط محددة شكلّت نواة للمراكز المدنية في ما بعد. وفي القرن الثامن عشر، اتسعت العمليات الاستيطانية، واتجهت نحو الشرق والشمال، لتأخذ في القرن التاسع عشر حجماً متزايداً. وكانت عائلات الفلاحين تتقدم في غابات التايغا سيراً على الاقدام، مصطحبة، في أفضل الأحوال، بعض الخيول القليلة العدد. ولم تتخذ العاصمة أية تدابير تُسهل هذه الحركة في سيبيريا أو تشجعها. لكن النمو السكاني الذي طرأ على المجتمع الروسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أعطى وحده لآلية الاستيطان زخماً متعاظماً استمر في القرن العشرين. وبين سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٣، تقدم ثلاثة ملايين من «الرواد» الروس في

مختلف أنحاء سيبيريا، رغم العناصر المناخية التي تُقارب حدّ استحالة السكن البشري. ذلك أنّ الحالة المُزرية للفلاح الروسي وتحرّره من «نظام الرق»، دفعاه إلى التوجه نحو الشرق الآسيوي. ولم يطل الأمر حتى استقرت التقاليد الروسية واشكالها التنظمية في الادارة والاقتصاد الزراعي في سيبيريا، فاعتبرت هذه «شبه جزيرة بشرية»[1] لروسيا الأوروبية. وبعد ثورة البلاشفة واستتباب الأمور للنظام السوفياتي، توسعت شبكة سكك الحديد، وبدأ الاستثمار المتزايد للثروات الطبيعية، وأنشئت قواعد اقتصادية عديدة في هذا الجزء الآسيوي من الاتحاد السوفياتي، وفق توزيع جغرافي متلائم مع المراكز الصناعية. وتقدمت الزراعة بشكل مضطرد، فبلغت مساحتها عشية الحرب العالمية الثانية حوالى ثلاثين مليون هكتار، وفي أواخر الثمانينات بين ٥٠ و٦٠ مليون هكتار. إذ ذاك، تبدل المشهد الزراعي والبيئي في أنحاء عديدة من سيبيريا، ودخلت إليها مجموعات بشرية تميزت بديناميكية ملحوظة ونمو سكاني متزايد. علماً أن معدل الوفيات في سبيريا الروسية، يُعتبر من أدنى المعدلات في العالم، يقابله معدلا ولادات مرتفع يضاف إليه الوافدون الجدد. وهكذا اتسعت الحركة العمرانية والتمدينية، واتسمت بالحداثة والتخطيط. إلا أن الصحارى الصقيعية الشاسعة حدت من نسبة الكثافة السكانية بشكل عام.

الجبهة البولسية(*)

تقدم «رواد» هذه الجبهة في جنوب البرازيل، ودخلوا منها إلى الشمال الأرجنتيني حيث ما يزال نشاطهم الاستيطاني يحافظ على بعض من حيويته السابقة، خصوصاً في أراضي الإرساليات. والواقع ان أميركا اللاتينية كانت طيلة القرن الماضي قارة «الرواد» بكل ما في الكلمة من معنى.

وقد انطلق البولسيون من مدينة ساو باولو التي شكلت قاعدتهم الأساسية منذ القرن التاسع عشر، كما استمرت مركزاً حيوياً للاقتصاد الوطني البرازيلي. وقد اجتث الرواد احزمة الغابات والادغال التي كانت تزنّر مدينتهم، فراحت هذه تنمو بمعدلات قياسية، إذ قفز تعداد سكانها في أقل من مئة عام من ثلاثين ألف نسمة إلى ثمانية ملايين نسمة.

وقد أقبل رواد الحركة البولسية على مساحات من الهضاب يهيمن عليها مناخ مداري رطب ذو متوسط حراري سنوي يقارب واحداً وعشرين درجة مئوية، يقع مداه بين خمس وثماني درجات، وامطار تتراوح بين ألف وألف وثمانماية ملم مكعب؛ مما هيأ للمستوطنين ظروفاً جد مؤاتية للنشاط الزراعي. ولما كانت المناطق الجنوبية البرازيلية والشمالية الأرجنتينية تقع بالقرب من الحزام المناخي الجاف (السفانا)، لم يمضِ وقت طويل حتى نشط في هذا الأخير الاستغلال الرعوي.

---

(١) QUICHONET. P. RAFFESTIN. C. «Géographie des Frontières» Paris 1974.

(*) نسبة إلى مدينة ساو باولو.

وارتبطت المسيرة الاستيطانية في البرازيل أوّل الأمر بالحقبة الاستعمارية. وتشكلت دعائمها من مزارعي البن الذين زادوا من زخمها بعدما أحكموا سيطرتهم، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على البنوك وسكك الحديد وسائر شركات النقل؛ اضافة إلى الادارة العامة في البلاد. فتكاثرت المراكز المدنية التي جذبت إليها مهاجرين من جميع أقطاب المعمورة.

وبعد أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠ المالية العالمية، تحوّل الاقتصاد الزراعي في البرازيل إلى أنشطة متنوعة، إثر انهيار سوق البنّ الدولي. وساهم في انطلاقة هذه الأنشطة واتساعها، روّاد من أصل ياباني وأيطالي، قدموا إلى القارة الجنوبية باعداد غفيرة.

وقد عرفت الحركة البولسية مصاعب وعوائق عديدة كانت أهمها بؤر الملاريا وسائر الأوبئة السائدة في المناطق الحارة والرطبة، لكنها تخطتها وحطمت كذلك المقاومة الثقافية لسكان البلاد الأصليين. واليوم، تلعب العاصمة برازيليا دوراً مشابهاً لمدينة ساو باولو في جذب الروّاد ودفعهم نحو المناطق الأمازونية العميقة[٢].

الجبهة الأميريكية الشمالية

يصادف أفول القرن التاسع عشر نهاية ما يدعوه الأميريكيون «الحركة التاريخية الكبرى»[٣]. فقد اجتاحت الجبهة الريادية الاستيطانية القارة الأميريكية عرضاً، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، في غضون قرنين يشكلان تاريخ وتراث الولايات المتحدة الأميركية بأسره. ونشأت إثر ذلك خطط جديدة في السياسة والاجتماع والاقتصاد، طالت آثارها الكرة الأرضية برمتها.

وقد بدا «الروّاد» في انطلاقتهم المتوثبة نحو الغرب، وكأنهم يتعاملون مع المجهول عند كل توقف لهم تفرضه الظروف الطبيعية أو البشرية.

كانت حدود الأمكنة التي يصلون إليها فواصل بين الحياة والموت. فالحدود لم تكن حدوداً سياسية تفصل دولة عن أخرى، كما في أوروبا، يجتازها الناس وفق اجراءات ادارية، بل هي جبهة صراع مع الطبيعة أو جبهة قتال مع السكان الأصليين. ويذكر مؤرخو الحركة الاستيطانية الأميريكية مثلاً أنه، في منتصف القرن السابع عشر، لم يكن يُسمح لأحد بالخروج من مدينة كونكورد في نيوهمشاير إلّا بإذن رسمي خاص، نظراً لما كان يحيط بها من أخطار[٤]. من هنا، أضحى شرط «الريادة» الاقتحام. ويذهب البعض إلى أن خصائص المغامرة والمخاطرة ومكونات الروح الأميريكية الأخرى قد تبلورت مع تقدم الاستيطان نحو الغرب.

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) TURNER. F.J. **«La Frontière dans l'histoire des Etats - Unis»** P.U.F 1963 Paris.

(٤) المصدر نفسه.

وانطلق «الرواد» من شاطىء الأطلسي صعوداً في أحواض الأنهر التي تصب في المحيط. فاضطروا إلى التوقف مؤقتاً أمام العوائق الطبيعية المانعة للابحار في هذه المجاري، لكن الموجات الجديدة من المهاجرين الايرلنديين والاسكتلنديين والألمان، التي وصلت إلى البلاد في الجزء الثاني من القرن السابع عشر، دفعت بالحركة الاستيطانية حتى ولاية فرجينيا، أي ما عُرف في ما بعد باسم «الغرب القديم»[٥]. وفي سنة ١٧٦٣، أصدر التاج البريطاني قراراً يمنع القادمين إلى هذا الجزء من مستعمراته الأميركية من اجتياز منابع الأنهار التي تصب في المحيط الأطلسي. وقد جوبه هذا الأمر بالمقاومة الأميركية، وبدأ النزوع نحو الاستقلال السياسي عن القارة الأم بعد أن تحقق الاستقلال النفسي عنها منذ زمن بعيد. وفي القرن الثامن عشر، انتشر المستوطنون في ڤرجينيا الغربية وبنسلڤانيا وما بين ما عُرف بعد ذلك بـ «الجنوب».

وفي القرن التاسع عشر، اجتاز «الروّاد» نهر الميسيسبي ورافديه الرئيسيين أوهايو وميسُّوري. فشكلت أحواض هذه الأنهر التي عُرفت بالغرب الأوسط المحور الاقتصادي والسياسي للجمهورية الفتية.

وفي سنة ١٨٩٠، تمّ الوصول إلى ساحل المحيط الهادي، وتحلّلت الجبهة الريادية بعد أن خلّفت نقاطاً استيطانية متفرقة ومنفصلة عن بعضها البعض وراء جبال الروكيز لجهة الشرق، تُحيط بها صحارى من كل جانب، واستمرت ناشطة طيلة العقود الأولى من القرن العشرين.

الجبهة الاسرائيلية

في عالم تُحيط به الأزمات من كل الجوانب، يتميّز الصراع العربي ـ الإسرائيلي بامتلاكه أبعاداً تتخطى حدوده الاقليمية ليطال سائر المستويات الدولية؛ هذا الصراع نشأ وتصاعد واستمر بموازاة العملية الاستيطانية اليهودية في فلسطين.

وقد بدأت هذه العملية بوصول بعض اليهود البريطانيين إلى السهل الساحلي الفلسطيني، لكنهم فشلوا في التصدّي لبؤر الملاريا التي منعتهم من استكمال نشاطهم. ثم لحقت بهم موجة من المهاجرين في الثمانينات من القرن الماضي، قدمت من أوروبا الوسطى والشرقية، وبدأت شراء واستملاك الأراضي. وتلتها موجة أخرى، في بداية القرن العشرين، حوت غالبية روسية مشبعة بالأفكار الاشتراكية (الدولية الأولى والثانية).

ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى بداية الثلاثينات، قدم إلى فلسطين العديد من التجار والمتمولين الصغار ودخلوا المدن الفلسطينية متخذين من القطاع الخدماتي هدفاً لانشطتهم الاقتصادية. ثم لحقت بهم موجة من المهاجرين اليهود ضمت كفاءات تقنية وعلمية عالية ورأسماليين كباراً. وعجل هؤلاء في اكتساب الأراضي كما أقدم العديد من كبار

---

(٥) المصدر نفسه.

الملاكين (فلسطينون وغير فلسطينيين) على بيع مساحات شاسعة من أراضيهم! ولما كان اليهود يحرصون على الاستغلال الزراعي بوسائلهم الخاصة، فقد وجد الفلاحون الفلسطينيون أنفسهم مبعدين عن الأراضي التي كانوا يعملون فيها. فتسارعت إثر ذلك، المجابهات الدموية بين الفريقين.

وبعد الحرب العالمية الثانية، تدفق اليهود على فلسطين. وفي العام ١٩٤٨، نشأت دولة اسرائيل التي تحولت إلى جبهة «ريادية» استيطانية عسكرية وسياسية. واتجه الاستيطان بعد ذلك إلى صحراء النقب تحت شعار «السير إلى الجنوب»[٦]. وذاع صيت الخلية الاستيطانية الزراعية والأساسية في هذا الميدان: الكيبوتز.

وعقب حرب ١٩٦٧، اتسعت مساحة اسرائيل، وانتقلت جبهاتها إلى قناة السويس ونهر الأردن وهضبة الجولان، ونشط زرع المستوطنات في المناطق المحتلة حديثاً واستقدام اليهود إليها من كل صوب.

وإثر انهيار النظام السوفياتي والكتلة الشرقية عامة، قدمت إلى البلاد الموجة الأخيرة من اليهود قيل حول حجمها وحجم الاستيطان الذي سيليها العديد من الأخبار المثيرة لما سيترتب على ذلك من نتائج خطيرة تضرب المنطقة برمتها، خصوصاً بعد المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي لصالح الدولة العبرية. لكن المفارقة الكبرى كانت في الانحسار السريع لهذه الموجة وترافقه مع اتفاق «غزة وأريحا» القاضي بالتراجع الاسرائيلي.

يتكشف عن وصفنا المقتضب والسريع للحالات الاستيطانية الحديثة والرئيسية في العالم، جملة من القوانين تقوم جميعها على أربعة عوامل خاصة نميزها هنا، مع العلم انها تتقاطع في ما بينها على الأرض.

العامل الطبيعي

أمام الاستيطان حدود تبقى مرهونة بالعلاقة القائمة بين التكنولوجيا والاقتصاد، من جهة، والظروف الجغرافية الطبيعية من جهة أخرى. فحتى الآن، وعلى المدى المنظور، لا تزال الصحارى الصقيعية والحارة تشكل موانع أمام العمران الكثيف وفي أفضل الأحوال، كوابح تحد من سرعة العملية الاستيطانية واتساعها. فقد منعت العناصر المناخية في سيبيريا المزارعين الروس من التقدم باتجاه الشمال. أما البعثات العاملة خلف الدائرة القطبية في منطقة القطب الجنوبي فلها أهداف استكشافية وعلمية بحتة، وبالتالي لا تنتمي إلى الإطار الاستيطاني. وقد شقت الولايات المتحدة الأميريكية قناة بناما للالتفاف حول سلسلة جبالها الغربية الوعرة وصحاريها الداخلية التي بقي فيها الاستيطان متقطعاً حتى القرن العشرين. فنشطت، عبر القناة المذكورة، حركة اقتصادية بين الشرق والغرب الاميريكيين بواسطة خطوط النقل البحرية.

---

(٦) المصدر السابق QUICHONET. P. RAFFESTIN. C.

أما في فلسطين، فقد عجز «الروّاد» اليهود عن استعمار صحراء النقب كما املوا حين توجهوا إليها، لخلوها من السكان. كما انسحبت اسرائيل، إثر مفاوضات كامب دايفيد، من صحراء سيناء بكاملها، وتقبلت ازالة مستوطناتها القليلة العدد التي كانت قد انشأتها على أطرافها.

ومع أن العامل الصحراوي كان حاسماً لجهة دفع اسرائيل إلى القبول بتطبيق هذه الاجراءات، فقد تمكن المفاوض الاسرائيلي من مقايضتها بسعر مرتفع. ودفعت مصر ثمناً باهظاً لسلعة لم تكن تعني الكثير لبائعها، فتخلت عن سيادتها الكاملة على شبه جزيرة سيناء، لأن اتفاقيات كامب دايفيد تحدد عدد الجنود المصريين المسموح لهم التمركز في سيناء، وكذلك نوعية اسلحتهم. ولدى اي إخلال بهذه الشروط، تشرع بنود الاتفاقية عودة الجيش الاسرائيلي حتى قناة السويس بغطاء دولي، أي العودة إلى الوضع العسكري الذي كان سائداً غداة حرب ١٩٦٧.

هذا الانتقاص المهين من سيادة الدولة المصرية على جزء من أراضيها، انعكس سلباً على أدائها السياسي والاداري تجاه شعبها، وهو أمر لا تزال تعاني منه حتى اليوم.

ويبقى السؤال: إلى أي مدى تجدر المقارنة بين السياسة الاسرائيلية الاستيطانية في سيناء وسياستها الاستيطانية في الضفة الغربية وغزة والجولان بعد اتفاق «غزة وأريحا» أولاً؟ أو هل تشكل ازالة عدد من المستوطنات سابقة لإزالة أخرى؟

إن الطبيعة في الضفة وغزة مغايرة للطبيعة في سيناء، ونظرة إسرائيل إليهما مختلفة من عدة أوجه، إلّا أن الحاجة المتعاظمة إلى المياه في الاقتصاد الاستيطاني ستلعب دوراً حاسماً في المستقبل على المستوى الستراتيجي. وتبدو هنا الارجحية لاحتمال التأزيم.

أما في منطقة الجولان، حيث تتشابه بعض عناصرها الجغرافية الطبيعية والبشرية مع سيناء، لجهة الجفاف وتدني نسبة الكثافة السكانية، فإن الاختلاف يبقى في موقع سوريا ذات الالتزام الشامل بالمسألة الفلسطينية، إذ هو مغاير تماماً لموقع مصر منها، وبالتالي تنطوي مسألة المستوطنات في الجولان على تعقيدات عديدة.

العامل الاقتصادي

يقوم الاقتصاد الاستيطاني في انطلاقه وتقدمه وتوسعه على القطاع الزراعي. فـ «الرواد» يتوجهون عادة، في البداية، إلى الأراضي البكر يعملون على استصلاحها واستغلالها وربطها في ما بعد السوق الرئيسية.

فالفلاحون الروس في سيبيريا، ومزارعو البن في البرازيل، والمزارعون ورعاة البقر والخيول في الولايات المتحدة الأميركية والأرجنتين، والكيبوتزات في اسرائيل (حتى لا تقتصر أمثلتنا إلّا على هذه العينات) هم أساس الاستيطان وعماد اقتصاده.

وقد واجهت الحركة الصهيونية، في بداية الأمر، مسألة تحويل اليهود القادمين إلى

فلسطين نحو النشاط الزراعي وتأهيلهم له. فأنشأت في يافا سنة ١٨٨٠ أوّل مدرسة زراعية في المنطقة، وذلك من ضمن خطط أخرى تدفع بالوافدين إلى التآلف مع الأرض والتعلق بها عبر الأعمال الزراعية. وكانت الصعوبة تكمن في أن اليهود عامة لم يكونوا، كما هو معروف عنهم، يعيرون هذا المضمار شأناً يُذكر في البلدان التي سكنوها. بل هم وجهوا نشاطهم إلى القطاع الثالث الخدماتي والمالي، واكتسبوا فيه سمعة قيل فيها الكثير مما هو سيء ومما هو مدهش؛ وذلك منذ شيكسبير الذي أوحوا له بمادته المسرحية في «تاجر البندقية»، حتى يومنا هذا.

ومع ذلك، عرفت الزراعة على يدهم في الأراضي الفلسطينية التي احتلوها ازدهاراً ملحوظاً؛ ونظراً للمقاطعة العربية لهم، فقد عملوا وتمكنوا من تصدير منتجاتهم إلى الأسواق العالمية بعيداً عن أرض المنشأ، مما ينمّ عن نجاحهم في هذا القطاع من اقتصادهم وقدرتهم على منافسة البلدان المتطورة.

لكن العقود الأخيرة من القرن العشرين، شهدت، وما تزال، أزمات متلاحقة تصيب الاقتصاد الزراعي في كل مكان. ويعود ذلك إلى التخريب البيئي الشامل في العالم، اضافة إلى جملة عوامل تتعلق بالنظام الدولي المالي السائد. ولا يخلو بلد من المصاعب التي تواجهه على هذا الصعيد. وقد عرفت العمليات الاستيطانية إثر ذلك انحساراً عاماً في القارات كافة. وفي إسرائيل، تقلّص دور الكيبوتزات وتحلل معظمها أو تلاشى، وفقدت بريقها السابق في «الريادة» والاستيطان.

وفي السياق ذاته، انما في مكان آخر، تعصف اليوم عبر الأطلسي أزمة الـ «غات» (الاتفاق العام للتجارة والتعرفة الجمركية) التي انفجرت بين الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، وانعكست سلبياتها داخل المنظومة الأوروبية. وهذه الأزمة هي، في أساسها، اقتصادية زراعية وتشكل مؤشراً لعلاقات متوترة تشمل البلدان الأكثر تطوراً، لما تعاني هذه جميعها من آفة التصحر الذي يقضم الأحزمة الخضراء[٧].

وهكذا، يأتي الانسحاب الاسرائيلي من غزة وأريحا الذي أملته جملة من العوامل المختلفة، ليُعطي اسرائيل أملاً بفتح ثغرة تشكل منفذاً لمنتوجاتها، الزراعية منها خصوصاً، إلى الأسواق العربية بواسطة فلسطينية، فتنقذ بالتالي هذا القطاع من اقتصادها القومي.

لقد فشلت اسرائيل في اقتحام مصر اقتصادياً، ليس لأن الشعب المصري رفض التطبيع فحسب، بل لأن سوقه الأساسيَّة تقع على بعد أكثر من ٦٠٠ كيلومتر منها. أما في هذه الجهة من فلسطين (جهة غزة وأريحا)، فإن التداخل البشري مع المحيط الجغرافي المحيط بها، يُسهل لها الوصول إلى الأسواق العربية القريبة ومنها إلى البلدان الخليجية حيث التنوع في الانتاج الزراعي معدوم.

---

(٧) انظر معين حدّاد، النهار اليومي، ٤ حزيران ١٩٩٣ «بمناسبة يوم البيئة العالمي».

العامل السياسي (الثقافي)

واجه المستوطنون في الأراضي الجديدة التي اكتشفها الاستعمار الأوروبي، شعوباً في معظمها لا قبل لها بالتنظيم السياسي المؤسس على حضور الدولة وفعاليتها. بتعبير آخر، لم يكن الجسم الاجتماعي لهذه الشعوب يمتلك جهازاً منفصلاً للسلطة السياسية. ولما لم يكن القادمون الجدد قادرين على تصور مجتمع بدون دولة، فقد اعتبروا انفسهم إزاء حالة لا اجتماعية مؤلفة من مجموعات من «المتوحشين، بلا دين ولا قانون ولا سلطان».

وكان المستوطنون في القارة الاميركية وسيبيريا يتحركون عموماً ضمن بنية سياسية ثقافية «متفوقة» هي الدولة، قوامها العمل والاقتصاد والتقدم في شتى المجالات، بينما يعيش «البدائيون» في فضاء سياسي يسكنه الركود الدائم على مختلف المستويات. فكانت المواجهة محسومة النتيجة سلفاً. حول هذا الموضوع، يتحدث بيار كلاستر (العالم الاثنولوجي الفرنسي) ويستفيض حول قدرة الدول الأوروبية اللامحدودة على ابادة الثقافات المغايرة لها لأن انتاجها الاقتصادي لا محدود هو الآخر[٨]. على كل حال، كان المستوطنون يتقدمون على حساب البنى الثقافية والسياسية للمجتمعات الأخرى.

لكن الاستيطان الإسرائيلي، في هذا الإطار، لم تكتمل له شروط التقدم اللامحدود. فالتفوق التقني والاقتصادي الذي تميز به، لم يرافقه ذلك التفوق السياسي المذكور آنفاً. فهو وطىء أرضاً قديمة ذات حضارات عريقة وتاريخ حافل، هذه الأراضي هي التي انتجت مفاهيم المدينة والاقتصاد والدولة، ولم تغب عنها بالكامل رغم ما اعترى منطقة شرق المتوسط من انحلال سياسي دام حوالي عشرة قرون[٩] نمت عليه وترعرعت «المسألة الشرقية» التي امتطتها الحركة الصهيونية ونفذت منها لتحقيق أهدافها.

فالاستيطان اليهودي، لم يجد أمامه شعوباً بدائية تشبه من قريب أو بعيد تلك الشعوب التي عالجها الأوروبيون في القارات الجديدة. ولم تجد محاولات اسرائيل نفعاً في تحويل الفلسطينيين إلى «هندي أحمر» من نوع آخر، بل، على العكس، صارت فلسطين محور الأحداث الجسام على مدى المنطقة المحيطة بها مما ساهم بشكل أو بآخر في إملاء القرار القاضي بالانكفاء.

العامل الديموغرافي

يبقى العامل الديموغرافي هو الأهم لأنه يحدد مصير الحالة الاسرائيلية التي تنفرد به عن سائر الحالات الاستيطانية في العالم. فبينما قامت هذه على مخزون بشري كبير يرفد جبهاتها الريادية ويدفعها إلى الأمام، تميزت اسرائيل بكونها غير مفتوحة إلاّ على العنصر اليهودي المحدود العدد في العالم.

(٨) CLASTRES. P. «**Recherches d'Anthropologie Politique**», Editions du SEUIL, Paris 1980.

(٩) حدّاد. م. «**الأسس الجغرافية الانتروبولوجيّة للهلال الخصيب عشيّة معاهدة سايكس بيكو**». مجلة «فكر» عدد ٦٩ ـ ١٩٩١ بيروت ـ لبنان.

وتُشير مختلف التقديرات إلى أنّ عدد اليهود في العالم لا يتجاوز ستة عشر مليون نسمة؛ يعيش أكثر من نصفهم في اسرائيل والولايات المتحدة، والنصف الآخر يتوزع على أوروبا، خاصة، وسائر أنحاء العالم. هذه المحدودية التي يتسم بها الاحتياط البشري اليهودي، تكبح جماح الاستيطان الإسرائيلي وتمنعه من التقدم بارتياح نحو أراضٍ جديدة.

إضافة إلى ذلك، فقد أظهرت مختلف التجارب الاستيطانية أنها قامت دوماً على كسر التوازن الديموغرافي لصالح الوافدين الجدد على حساب السكان الأصليين؛ الأمر الذي عجزت الحركة الصهيونية عن تحقيقه في فلسطين بعد مئة عام على بدء عملياتها الاستيطانية.

ويُذكّرنا هذا، إلى حدّ ما، بافريقيا الجنوبية حيث فشل المستوطنون في احراز تفوق عددي على السود الأصليين مما أجبر حكومة الأقلية البيضاء على تبنيّ مبدأ الديموقراطية والمساواة واطلاق سراح الثائر نلسون مانديلا بعد طول أسر. فقد جاء اتفاق «غزة واريحا أولاً» بالنسبة إلى إسرائيل، مشابهاً نوعاً ما لما جرى في افريقيا الجنوبية لجهة القبول بالتنازل عن مكاسب تم الحصول عليها من قبل.

هذا وكان المستوطنون في القارات الجديدة يعمدون إلى جانب القضاء على الثقافات المحلية، إلى عمليات إبادة بشرية للمجموعات التي تقف في طريقهم. ففي الولايات المتحدة الأميركية، لم يبقَ من الهنود الحمر سوى ست ماية ألف نسمة جُمعوا في محميات خاصة بهم يمارسون فيها مهناً جرى تأهيلهم لها بشكل رسمي.

وهنا يمكننا أن نتساءل: لماذا لم تُقدم إسرائيل على عمليّات إبادة منظمة في فلسطين ومحيطها؟ في الواقع، إن «الابادة» غير ممكنة في منطقة تحظى باهتمام دول العالم، وتُسلّط عليها الكاشفات الاعلامية، خصوصاً وأن إسرائيل تأخذ على غرار حليفتها الولايات المتحدة الأميركية بـ «مبادىء الديموقراطية وحقوق الإنسان». كما وأن اليهود عامة يُظهرون تجاه مفهوم الابادة حساسية مفرطة إن لم نقل مرضية. وقد استطاعوا توظيف هذه الحساسية في البلدان المتطورة الليبيرالية والتوتاليتارية، واستمتعوا فيها بموقع الطفل المدلل (في الكتلة الشرقية، قبل تحول الاتحاد السوفياتي إلى مساندة الصف العربي). كما نجحوا في تصوير أنفسهم، رغم التشكيك المتنامي بغرف الغاز النازية، وكأنهم الضحايا الوحيدون لـ «مبدأ الابادة»، مع أن هذا الأمر لم يكن الوحيد في التاريخ البشري إذ ابادت الولايات المتحدة الأميركية في الماضي القريب مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين بعد أن ألقت عليهما قنبلتين ذريتين في نهاية الحرب العالمية الثانية.

كما وأن الحاصل السلبي للعامل الديموغرافي في الاستيطان الاسرائيلي يُفرّغ شعار «أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل» من مضامينه الجغرافية السياسية أو الميدانية، لأن الأرض المُشار إليها، إذا ما اعتمدنا منابع النيل العليا كحد أقصى لها، تُغطي مساحات شاسعة من الحبشة والسودان ومصر وكل سيناء وكامل الجزيرة العربية والجزء الأكبر من

الهلال الخصيب، أي انها تُصبح ذات قياس قاري لا يرى المرء امكانية استعمارها من قبل شعب قليل العدد.

وإذا ما نظرنا إليها وفق رؤية توراتية تاريخية، فهي تمتد من سيناء حتى العراق، ويقطنها حالياً أكثر من خمسين مليون نسمة يستحيل التحكم بهم، بشكل مباشر، من قبل بضعة ملايين.

فالشعار المذكور إذاً، لا يتعدّى محتواه المستوى الديني الرمزي، وهو هنا يفقد أهمّيته متى علمنا أن ثمانين بالمئة من اليهود الإسرائيليين هم من غير المتدينين ولا يمارسون شعائرهم إلّا في المناسبات الكبرى ذات الطابع السياسي.

من هنا، نعتبر أن اتفاقية «غزة واريحا أولاً»، من وجهة النظر الفلسطينية أو العربية، لم تكن لتشكل ذلك الانجاز الذي يخترق المخطط الرامي إلى انشاء إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، لأن هذه، بكل بساطة، لا تمتلك المكونات البشرية للوجود.

وفي النهاية، إن حزب العمل الإسرائيلي قد أبرم اتفاقية «غزة واريحا أولاً» بعد أن حلّ في السلطة مكان حزب الليكود الذي استنفد سياسته الاستيطانية وبقيت في عهده منازل عديدة في المستوطنات التي شيّدها شاغرة في انتظار قادمين جدد عزفوا عن المجيء إلى فلسطين.

إن أي معارضة إسرائيلية لاتفاقية «غزة واريحا أولاً»، في الوقت الراهن، تندرج ضمن اطار الديموقراطية الشكلية، وبالتالي لا تنطوي على أي جدية تُذكر.

ELECTRICITE INDUSTRIELLE
Maurice Younes

الكهرباء الصناعية
موريس يونس

Groupe Electrogène:

- **Tableaux Automatique**
- **Tableaux De Distribution**
- **Entretien**

انطلياس - شارع التقدم - ملك يوسف عازار - (المكتب) ٤١٤٤٨٨ - ٤٠٣٤٨٨ / ٠١.
تلكس: ٤٤٣٨٨ MYCO LE فاكس: ٤٠٥٤٧٥ / ٠١.

Antellias - Rue Al Takadum, Imm. Youssef Azar, Bureau: 01/414488 - 403488
Tlx: 44388 MYCO LE - Fax : 01/405475

...c'est servi

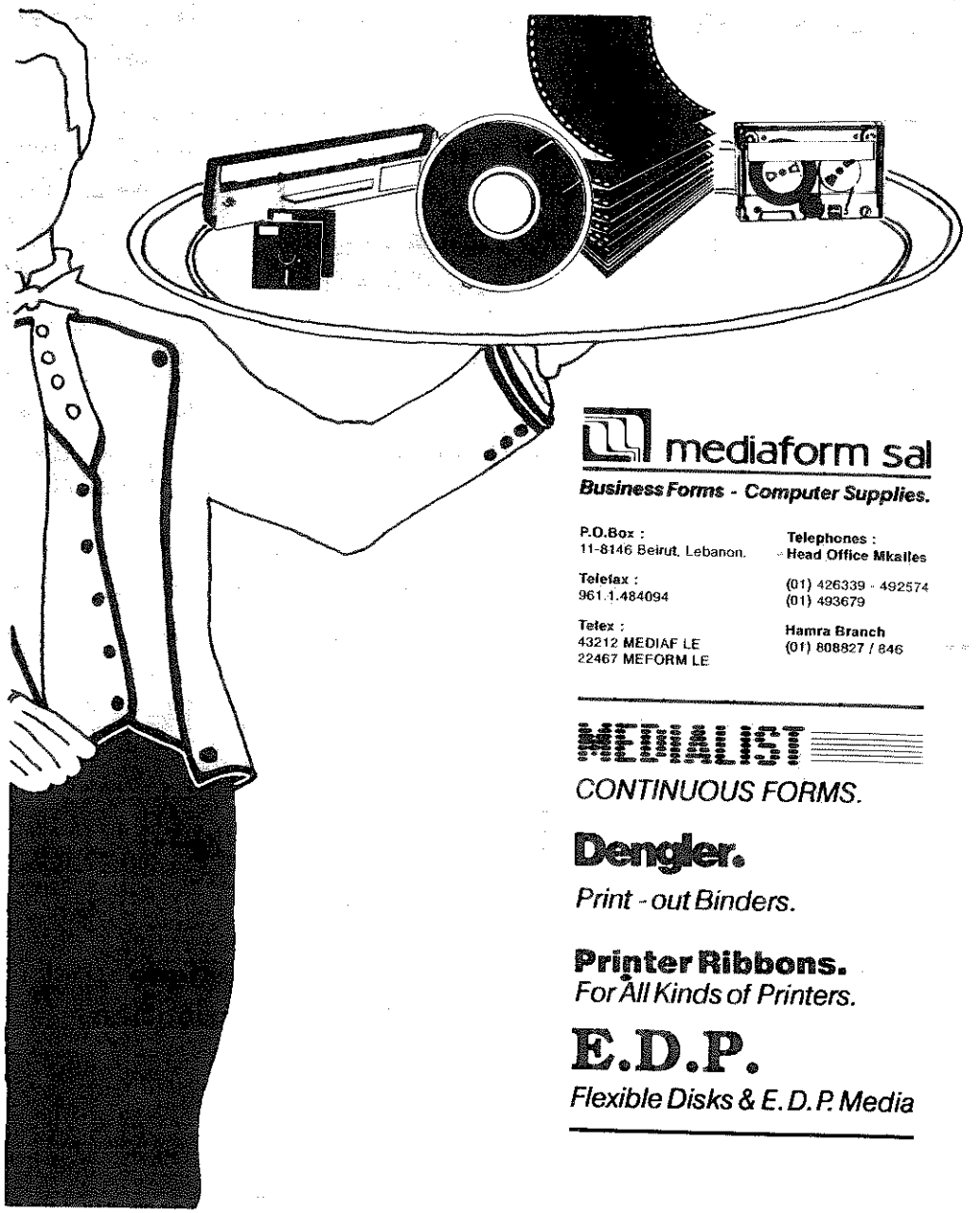

mediaform sal

Business Forms - Computer Supplies.

P.O.Box :
11-8146 Beirut, Lebanon.

Telefax :
961.1.484094

Telex :
43212 MEDIAF LE
22467 MEFORM LE

Telephones :
Head Office Mkalles
(01) 426339 - 492574
(01) 493679

Hamra Branch
(01) 808827 / 846

MEDALIST

CONTINUOUS FORMS.

Dengler.

Print - out Binders.

Printer Ribbons.
For All Kinds of Printers.

E.D.P.

Flexible Disks & E.D.P. Media

نحو نظام ضرائبي لبناني أفضل

د. حسين سلوم(*)

على الرغم من المحاولات العديدة التي أجريت لإصلاح النظام الضريبي اللبناني، سواء من قبل خبراء لبنانيين أو أجانب، سيما دراسة مؤسسة فورد؛ فقد بقيت الدراسات التي وضعت بنتيجة هذه المحاولات حبراً على ورق، مراوحة مكانها، لأنها لم تطل جذور المشكلة اجتماعياً واقتصادياً، من حيث علاقتها بالسياسة الاقتصادية والقطاع العام والبرمجة والتخطيط.

فبقي الوضع، من جراء ذلك، يدور في حلقة مفرغة بالنسبة إلى الضرائب، وبقي الوضع الاجتماعي المتردي، مع الوضع الضريبي التائه حتى الحرب الأهلية، التي فرضت ضرورة بناء لبنان الجديد، بقاعدته الاقتصادية، ومؤسساته الفوقية؛ الأمر الذي يوجب تدخل الدولة من أجل تحقيق هذه الأمور، لا سيما من أجل تجديد النظام الضريبي في البلاد، بحيث يصبح الرافعة الاقتصادية الأولى لعملية الانماء المنشودة.

وبناء على ذلك، نورد فيما يلي بعض المقترحات الضرورية برأينا والمفيدة، مع الاشارة إلى أننا لا ندعي استنفاد موضوع الاصلاح الضريبي بها، انما ركّزنا على الخطوط العريضة، بحيث أن هذه المقترحات قد لا تشكل الحل النهائي لتجديد النظام الضريبي في لبنان وإصلاحه، بل هي مجرد آراء نطرحها قد توصل إلى الحل المنشود ونأمل أن تكون مفيدة للمطلعين وللعاملين في الحقل الضريبي. مع الإشارة إلى أن تجديد النظام الضريبي، يفترض أن يكون جزءاً من إصلاح أشمل وأوسع لسياسة اقتصادية جديدة، تنطلق من التخطيط والبرمجة من أجل الانماء الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

هذه المقترحات، تدور في فلك اصلاح النظام في وجهه الإداري، والاقتصادي، والاجتماعي، كما تدور في فلك اصلاحه لجهة التوعية الضريبية التي تكاد تكون شبه

(*) مدير كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ـ الفرع الرابع.

معدومة، ولجهة تجميع نصوصه المشتتة ليسهل تطبيقها على العاملين في إطاره والمتعاملين معه، لكي يجاري الأنظمة الضرائبية الحديثة، المعمول بها في العالم المتقدم.

أولاً: اصلاح النظام الضريبي في وجهه الإداري:

هذا الاصلاح المنشود، ينطوي على تحسين أساليب العمل الإداري، وعلى تحسين أوضاع الأجهزة الإدارية، التي تعمل في حقل الضرائب، والتي تتولى مصلحة الواردات في مديرية المالية العامة، مختلف شؤونها.

وتستدعي عملية التعمق في دراسة النظام الضريبي اللبناني في هيكليته الإدارية، إبداء الملاحظات التالية والعلاجات المقترحة لكل منها:

١ ـ إن دوائر بيروت ودوائر الملحقات، تجهل أموراً كثيرة عن بعضها البعض، فليس ثمة رابط ولا إجراءات واحدة ولا تنسيق وانسجام. الأمر الذي يؤدي، في أحيان كثيرة، إلى أن تتصرف دوائر المصلحة الموجودة في بيروت، بخلاف ما تتصرف به دوائر المحافظات تجاه القضية الواحدة أو القضايا المشابهة، وهذا ما يتطلب التنسيق والتعاون فيما بينها.

٢ ـ إن ملاك كل دائرة من دوائر الضرائب والرسوم في مصلحة الواردات في بيروت، أو في المحافظات، يتألف من عدد من مراقبي الضرائب الرئيسيين، وهم من الفئة الثالث، ومن عدد من مراقبي الضرائب رتبة أولى ورتبة ثانية، وهم من موظفي الفئة الرابعة.

وعلى الرغم من أنه انقضى على اتباع هذا الأسلوب الإداري فترة طويلة، فإنه حتى الآن لم تصدر النصوص التي تحدد صلاحية كل فريق تجاه الآخر.

وانه لمن الصعب الاقتناع بصحة مثل هذا الأسلوب، الذي يجعل أحد موظفي الفئة الواحدة (وهو رئيس الدائرة)، والرتبة الواحدة والراتب الواحد، وفي بعض الأحيان الراتب الأدنى، رئيساً على زملائه الآخرين (المراقبين الرئيسيين).

٣ ـ استُحدث في ملاك رئاسة مصلحة الواردات جهاز لمراقبة التحقق، وذلك في سياق موجة الإصلاح الإداري الذي بلغ ذروته في المراسيم الاشتراعية لعام ١٩٥٩.

ويتألف جهاز مراقبة التحقق الحالي من ستة مراقبي تحقق. إلا أنه بالرغم من استحداث هذا الجهاز وتحديد ملاكه، فإن مهامه وصلاحياته وكيفية ممارسته لهذه الصلاحيات، ما تزال مجهولة قانوناً، لأنه لم يصدر بشأنها أي نص حتى الآن.

ناهيك عن كون مراقبي التحقق من موظفي الفئة الثالثة، وما زال مجهولاً إلى اليوم، ما إذا كانوا تابعين للدائرة الإدارية في مصلحة الواردات، أم لرئاسة المصلحة المذكورة.

٤ ـ تمارس مصلحة الوارادات في ما عنى الضرائب والرسوم، الاختصاصات المعطاة لدوائرها بدون أية ضرائب أو رسوم أخرى وهذه الضرائب هي:

- ضريبة الدخل.
- ضريبة الأملاك المبنية.
- رسم الانتقال.
- ضريبة الملاهي.
- رسم الطابع المالي.
- رسوم المسكرات.
- رسوم الملح.
- رسوم الترابة.

أما ما عدا ذلك من الضرائب والرسوم، فليس لمصلحة الواردات أية علاقة بأمر فرضها أو استيفائها، بل أن ذلك من اختصاصات إدارات أخرى. وهذه الرسوم والضرائب، على سبيل المثال لا الحصر، هي:

- رسوم الجمارك.
- رسوم السير والسيارات الخاصة.
- رسوم اجازات العمل.
- رسوم التسجيل (الفراغ والانتقال العقاري).
- رسوم الأمن العام.
- رسوم كتاب العدل.
- رسوم الاحراج.
- رسوم الحجر الصحي.
- الرسوم القنصلية.
- الرسوم القضائية.
- رسوم البريد والبرق والهاتف.
- رسوم التجنس.
- رسوم الأسلحة والذخائر.
- رسوم المرافىء والمطارات.

٥ ـ لا علاقة أيضاً لمصلحة الواردات بشؤون تحصيل الضرائب والرسوم المفروضة أو جبايتها، بل أن مهمة الجباية والتحصيل انيطت بمصلحة أخرى، مستقلة عن مصلحة الواردات، هي مصلحة الخزينة، وما يتفرع عنها من دوائر ومحتسبيات، كدائرة تحصيل بيروت والمحتسبيات في المحافظات والأقضية.

٦ ـ ليس من بين دوائر الضرائب والرسوم المرتبطة بمصلحة الواردات في بيروت، أية دائرة مركزية تشمل صلاحياتها الأراضي اللبنانية كافة، بل جميع هذه الدوائر تكاد تكون اقليمية، بمعنى أن اختصاص كل منها لا يتعدى حدود المحافظة التي توجد فيها الدائرة. وهذا، بطبيعة الحال، هو إيّاه بالنسبة إلى الدوائر المالية الموجودة في المحافظات.

مع الإشارة إلى أن مرسوم تنظيم وزارة المالية[1]، قد حدد مهام رئاسة مصلحة الواردات بما يلي، (على أن تعاونها في المهام الأربع الأخيرة، دائرة التشريع الضريبي):

- الإشراف على الدوائر التابعة لها في العاصمة والملحقات.
- تنسيق التشريع الضريبي.
- درس الاتفاقات الدولية الضريبية.
- تجميع الاحصاءات الضريبية.
- الدعاوى المتعلقة بالضرائب لدى مجلس شورى الدولة.

وهذا التحديد الواضح للمهام قد جرى تفسيره، إضافة إلى نصوص أخرى غامضة، بأنه يعني أن دوائر الضرائب والرسوم في بيروت، ليست دوائر مركزية كما كانت. فحل رئيس مصلحة الواردات بأجهزته الخاصة محلها، كما حل أيضاً مدير المالية العام أحياناً بأجهزته الخاصة أيضاً.

٧ ـ على صعيد التعيين والتدرج والترقية، يُلاحظ أن الشروط في مصلحة الواردات، ما تزال بعيدة كل البعد عن الاهتمام بالاختصاص اللازم، لاداء المهمات الملقاة على عاتق هذه الوظائف، بشكل يصون مصالح المكلفين والخزينة، ويؤدي إلى حسن تطبيق القانون.

وليس بين وظائف المصلحة المذكورة ما يشترط في المرشح حيازة شهادة معينة، اللهم إلّا ما اشترطه القانون مؤخراً من شروط وشهادات خاصة يتوجب توفرها في من يتقدم لوظيفة مراقب ضرائب رئيسي. وما عدا ذلك فإن خدمة عشر سنوات، مثلاً، قد تقوم مقام الشهادة الجامعية عند المباراة لوظيفة رئيس أي دائرة من دوائر مصلحة الواردات بما فيها دائرة التشريع الضريبي التي تتطلب كفاءات قانونية ومالية.

فضلاً عن ذلك، فإن وظيفة رئيس مصلحة الواردات، كغيرها من وظائف رؤساء المصالح الأخرى في وزارة المالية، لا تتطلب شروطاً خاصة ولا مباراة خاصة، ويكفي فيها الاختيار الحر من بين موظفي الدرجتين الأولى والثانية في الفئة الثالثة، وفقاً لأحكام نظام الموظفين.

٨ ـ لم تمسك أية دائرة من دوائر الضرائب سجلات أساسية شاملة لجميع المكلفين التابعين لها، على غرار ما يحصل في الدول المتقدمة. وأحوج ما تكون لمثل هذه السجلات دائرة ضريبة الدخل، ودائرة ضريبة الأملاك المبنية.

وتبرز أهمية مثل هذا السجل، في حال فقدان ملف أحد المكلفين، فيسهل أمر العلم بفقدانه، من جهة، ومن جهة ثانية، إذا جرى تنظيم ملف ثان للمكلف، أمكن عن طريقة هذا السجل كشف الازدواجية في التكليف.

فغالباً ما يكون أحد المكلفين راغباً في الاستحصال على براءة ذمة أو على إفادة ما،

---

(١) المادة ١١ من المرسوم رقم ٢٨٦٨ تاريخ ١٦ كانون الأول سنة ١٩٦٠.

فيدَّعى خطياً أنه باشر عمله حديثاً في منطقة تكليف معينة، وفي الوقت ذاته يكون مكلفاً قديماً في منطقة أخرى، ومديناً للخزينة بمبالغ كبيرة من جراء الضريبة، إلا أن المراقب المسؤول عن المنطقة الجديدة، لا يعلم شيئاً عن حقيقة الأمر وعن سوء نية الملكف، الذي غالباً ما ينجح في بلوغ غايته، ويُفوِّت على الخزينة حقها من الضريبة المتوجبة.

والواقع أن هذا الموضوع من الأهمية بمكان بحيث ينبغي، على الأقل، تزويد كل دائرة من دوائر الضرائب، سواء في العاصمة أو المحافظات، بسجل أساسي يحتوي على أسماء جميع المكلفين بالضريبة، وان يكون لكل مكلف بطاقة تكليف يستعين بها المراقب لدرس نتائج الأعمال اللاحقة في ضوء النتائج السابقة، وان تجري مكننة هذه البطاقات، عن طريق استعمال جهاز الكومبيوتر، ضبطاً للأمور وقياساً على ما هي عليه الحال في البلدان المتقدمة.

٩ ـ من توزيع الأعمال على المراقبين في دائرة ضريبة الدخل في بيروت، يُلاحظ أن كل مراقب مسؤول عن شؤون هذه الضريبة لما يزيد عن ألفي مكلف.

ومن الطبيعي أن يكون من غير المعقول أن يتمكن المراقب الواحد من مراقبة أوضاع مثل هذا العدد الضخم من المكلفين كل سنة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لفرض الضريبة على كل مكلف بشكل دقيق وصحيح.

١٠ ـ إن توزيع الأعمال على مراقبي دائرة ضريبة الأملاك المبنية في بيروت، يجعل المراقب مسؤولاً عن شؤون هذه الضريبة بالنسبة لبضعة آلاف بناء. أما في باقي المحافظات، فإن عدد الأبنية يرتفع لدى المراقب حتى العشرة آلاف بناء، وفي محافظة جبل لبنان حتى فوق العشرين ألفاً.

ومن الطبيعي أن لا يكون بمقدور أحد، أن يحسن أداء مهمته على الشكل المطلوب إزاء مثل هذا العدد الكبير من المكلفين، الأمر الذي يقتضي معالجته عن طريق زيادة عدد المراقبين للتمكن من تأمين حسن سير العمل.

١١ ـ ان عدد مراقبي رسم الطابع المالي في محافظة بيروت ضئيل (أربعة مراقبين) ولست أدري كيف يمكن القول إن هؤلاء المراقبين وبعددهم المحدود، يتمكنون من مراقبة صحة قيام كل مكلف بفرض الرسم على نفسه، وتسديده في آن واحد، وفقاً لأحكام القانون. أما في باقي المحافظات فلا يوجد أكثر من مراقب واحد لتولي شؤون هذه الأمور.

١٢ ـ رغم تعلق أعمال مراقب الضرائب بمختلف المكلفين والمؤسسات، فإن راتبه ما يزال ضئيلاً، إذ يوازي راتب محرر في ملاكات الدولة. ومعلوم أن هذا الموظف عليه أن يفرض الضريبة، وخاصة ضريبة الدخل، بمبالغ طائلة، مما قد يُعرِّضه لبعض الإغراءات المادية، خصوصاً إذا كانت نفسيته قلقة وخلقيته معرضة للتجارب المغرية، رغم أنه ليس من شروط تعيينه في الوظيفة أي اعتبار للخلقية ولا للنفسية. وهذا الأمر يقتضي معالجته عن طريق رفع راتبه، من جهة، ومراقبته مراقبة دقيقة، من جهة أخرى.

١٣ ـ إن الأمكنة التي يعمل فيها موظفو مختلف دوائر الضرائب والرسوم في مصلحة الواردات، وكذلك التجهيزات الموضوعة بتصرف هؤلاء الموظفين من أجل قيامهم بالعمل، هي دون المستوى المطلوب وفي بعض الحالات من أسوأ ما يمكن تصوره؛ ذلك أن ملفات المكلفين والقضايا، رغم بالغ أهميتها المادية، مكدسة في خزائن نادراً ما يمكن قفلها، ويتعذر الحصول عليها دون مشقة، في غالب الأحيان، وكثيراً ما ينتهي الأمر إلى عدم العثور عليها اطلاقاً، اما لفقدانها وإما لوجودها مبعثرة هنا وهناك، مع ملفات أخرى عائدة لمواضيع مختلفة. وبديهي أو وسائل عمل من هذا النوع تحول دون الانتاجية المطلوبة، ودون تحصيل مال الدولة، الأمر الذي يستوجب معالجته عن طريق حسن تنظيم هذه الملفات وحفظها.

١٤ ـ معلوم أن من مهام المراقب التنقل. وإذا كانت الادارة تعوض عليه نفقات تنقله خارج بيروت، فإن المراقب في بيروت يتنقل على حسابه الخاص، وهذا أمر غير جائز اطلاقاً ينبغي معالجته عن طريق اعطاء تعويض انتقال مقطوع للمراقب في بيروت.

١٥ ـ اعطاء صلاحية للمراقب للتعمق والتوسع في درس الملفات، لا دراستها بشكل سطحي، كما هي عليه الحال، لأن الدراسة السطحية لا تؤدي إلى النتيجة المطلوبة. فمن الأفضل التعمق بدراسة بعض الملفات واتخاذ عقوبات مشددة عند العثور على أية مخالفة، ليكون ذلك عبرة لباقي المكلفين.

١٦ ـ توزيع العمل بين المراقبين على أساس النشاط الاقتصادي، لا على أساس المناطق الجغرافية. فالتخصص في العمل من شأنه أن يؤدي إلى تأدية أفضل لذلك ينبغي توزيع الأعمال بحيث يكلف مراقب أو أكثر بمؤسسات الضمان، وآخر بأعمال تجارة الأدوية، وآخر بأعمال مؤسسات السينما ودور اللهو... الخ.

١٧ ـ التشهير بالمكلفين الذين يرتكبون الغش الضريبي، وتأمين انضباط المكلفين كي يساهموا طوعاً دون اكراه في تقديم تصاريح صحيحة عن مداخيلهم. وهذا الأمر يتحقق إذا ما لجأت الإدارة الضريبية إلى توزيع عادل للعبء الضريبي بينهم، ويتأمن عن طريق تطبيق مبدأ تجميع الدخل، وتعديل تكليف الشركات.

١٨ ـ رفع مستوى الجباية الاداري كمّاً وكيفاً، وذلك عن طريق اطلاع المراقبين الجدد على آخر تقنيات علم الضرائب، بإيفادهم للتدرب في الخارج وتدريبهم محلياً. علماً أن الإدارة أنشأت لهذه الغاية، في العام ١٩٧٢، مركزاً للتدريب نأمل أن يبدأ باعطاء نتائج ايجابية.

١٩ ـ انشاء جهاز خاص مهمته مراقبة أعمال المراقبين، وتزويده بعناصر ذات كفاءة علمية وخلقية، واخضاع كل موظف قبل تسلمه مهامه إلى تقديم تصريح عن ثروته المادية.

٢٠ ـ مكننة الأعمال الضريبية كافة، لا الاقتصار على قسم منها، لا سيما بعد

ازدياد عدد المكلفين. وهذا الأمر يصبح مُلحّاً عند تطبيق مبدأ تجميع الدخل لمعرفة مختلف مصادر دخل كل مكلف.

٢١ ـ اعطاء الموظف الحق في تقدير الضريبة على العقارات المبنية إذا لم يقتنع بالتكليف، وذلك بالاستناد إلى عقود الإيجار، وإلى مقاييس النسبة المئوية للريع العقاري، وقيمة العقار وغير ذلك من المعطيات الثابتة التي لا يثور الجدل حولها.

٢٢ ـ اعطاء الموظف الحق في التقدير عند عدم اقتناعه بصوابية أرقام عقد المبيع، وذلك من أجل رفع مستوى جباية رسم التسجيل للأموال المنقولة وغير المنقولة.

٢٣ ـ تعديل ملاك وزارة المالية الذي حدد في عام ١٩٥٩ وعدل جزئياً في عام ١٩٧٢ ليتلاءم مع التطورات الجديدة، سيما وأن الموازنة قد زادت خلال هذه الحقبة مئات المرات، وعدد المكلفين قد ازداد، والعمل الفعلي قد توقف نسبياً خلالها؛ وإن الحاجة باتت ملحة لاستدراك ما فات انجازه خلال سنوات الحرب، إضافة إلى تسيير العمل العادي.

وقصارى القول، انه لا يمكن التنكر لمالتحليل الأوضاع الإدارية من أهمية على صعيد الانتاج، وانه لمن المؤكد أن الأوضاع الإدارية الراهنة مسؤولة عن ضياع جزء كبير من حقوق الخزينة سواء من حيث زيادة النفقات غير المجدية، والجهود الضائعة بدون فائدة، اضافة إلى مسؤوليتها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمكلفين. فإذا ما وُضعت الاقتراحات لمعالجة الأوضاع الآنفة الذكر حيز التنفيذ، أمكن عندئذ اعتبار أن النظام الضريبي في وجهه الإداري أصبح في المستوى المطلوب.

ثانياً: اصلاح النظام الضريبي في وجهه الاقتصادي:

من المتفق عليه، أن من أهم وظائف النظام الضريبي، فضلاً عن تأمين تسيير المرافق والخدمات العامة الأساسية، الإسهام في توجيه الاقتصاد الوطني. فالضريبة على هذا الصعيد، وكما هو معلوم، تقسو على النشاط غير المرغوب فيه، وتتساهل وتخف عن النشاط المرتجى شيوعه وانتشاره. فضلاً عن ذلك، فهي تلين في المناطق التي تشكو البطالة وضآلة الانتاج والخدمات، لتشتد في المناطق المكتظة بالعمل والانتاج والخدمات.

في ضوء هذه المسلمات، نتساءل عن الدور الاقتصادي للنظام الضريبي اللبناني، وما هي المهام الجديدة المطلوبة منه، على صعيد بناء لبنان الاقتصادي ما بعد الحرب.

إن الاجابة على هذا السؤال، سوف تتركز بشكل خاص على دور الضرائب المباشرة، لا سيما ضريبة الدخل منها، إذ، كما هو معلوم، بإمكان هذه الضريبة أن تلعب دوراً هاماً في زيادة موارد الدولة، وفي عملية إعادة بناء لبنان الجديد، خلافاً لما هي عليه الآن لا سيما بعد الخراب والدمار والسرقة ووقف الانتاج والبطالة، التي مُني بها البلد.

إن عملية الترميم المنشودة، تتطلب، قبل كل شيء، بناء القاعدة الاقتصادية التي أصابها الشلل والدمار، وهذا يستتبع بالطبع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لا

كمتعهدة، بل كمراقبة ومرشدة وموجهة، ذلك أن المبادرة الفردية أصبحت في ظل ما هي عليه حال لبنان اليوم، أكثر احتياجاً وتقبلاً لهذا التدخل ليفعل فعله، مع ايماننا وقناعتنا بأن هذا التدخل المرتجى والضروري، لن يكون إلا في مصلحة النظام الاقتصادي الحر نفسه في لبنان، فلا يرتاب أصحاب هذا النظام ولا يخشون من زواله. فالتدخل هو بمثابة الرافعة الاقتصادية لمصلحة هذا النظام من أجل عقلنته، ولمصلحة البادرة الفردية من أجل اخراجها من عقلية الربح السريع إلى التعقل والتروي، للحصول على الأرباح عبر القطاعات المنتجة.

ومعلوم أن هذا التدخل سيكون من شأنه أيضاً، امتصاص البطالة التي أفرزتها الحرب الأهلية، مما يؤدي إلى الحفاظ على القوة الشرائية، وعلى تطوير وانماء الاقتصاد اللبناني. كما أن هذا التدخل عبر القطاع العام، سيكون من شأنه اخراج هذا القطاع من دوره التقليدي، الذي لا يتعدى التجهيزات الأولية ويُدخله حيز الانتاج عبر المشاركة مع القطاع الخاص، أو التفرد في المشاريع الانتاجية الأساسية، التي تؤمن المعيشة للمواطنين في البلاد كالمنتجات الغذائية، والتي لم يَعد من المقبول أن تبقى حكراً على بعض المتاجرين بها، في وقت أصبح فيه تدخل الدولة من بديهيات الأمور.

كذلك هناك تدبير اقتصادي هام يجب أخذه بعين الاعتبار، هو قضية رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بتهيئة الظروف الملائمة لاستعادة ما غادر منها من أجل المساهمة في اعادة بناء لبنان الجديد، مع قناعتنا بوجوب تدخل الدولة على هذا الصعيد أيضاً عن طريق الحد من حرية هذه الأموال، في نقل أرباحها للخارج بشكل جزئي. وبتعبير آخر، يجب حمل رؤوس الأموال هذه على توظيف جزء من أرباحها في البلد، في المشاريع الصناعية والزراعية، عبر الخطة التي يتوجب على الدولة تنفيذها، بمعاونة القطاع الخاص، الذي حان له الوقت ليتنازل عن انانيته وجشعه، وليساهم في عملية تأمين العدالة الاجتماعية في البلاد، عن طريق المشاركة في الانماء الاجتماعي، بدفعه السليم لضريبة الدخل الموحدة والتصاعدية، لا أن يقتصر دور هذا القطاع على تكديس الأرباح الطائلة، واستغلال مقدرات البلاد دون مقابل.

إن تقييد الحرية الاقتصادية على هذا الصعيد، عن طريق عقلنتها وتوجيه رؤوس الأموال الأجنبية في صالح البلاد، بدون أن يفقدها هذا الأمر مصلحتها، هو المدخل لعملية بناء لبنان الجديد. وتفترض عقلنة الاقتصاد اللبناني تدخل الدولة، وهذا التدخل يكون أيضاً في صالح رؤوس الأموال ذاتها، كما يكون في صالح الدولة. فنحن اليوم أحوج ما يكون لمثل هذه الأموال في عملية البناء التي نحتاجها. انما، مقابل هذا الترحيب بها، والتسهيلات التي نرغب في اعطائها لها، نرى وجوب الافادة من الأرباح التي تجنيها هذه الأموال في مشاريع انماء البلاد وذلك بإشراف الدولة التي يفترض أن تعمل ضمن خطة انمائية مدروسة، تكون مرتكزة على أسس ودعائم قوية، لا أن تنتابها العشائرية والعائلية والمزاجية كما حصل في الخطط التي وُضعت في السابق.

ونشير هنا، إلى ضرورة مراقبة المؤسسات التي تشغل رؤوس الأموال هذه، من أجل الحؤول دون تهرب هذه المؤسسات من دفع ضرائب الدخل المتوجبة عليها، حتى بعد انتهاء مهل الاعفاء لمثل هذه المؤسسات، وذلك عن طريق التدقيق في الشركات الجديدة، التي تؤسس في البلاد، لمعرفة ما إذا كانت هذه الشركات هي قديمة غيرت أسماءها بهدف التهرب من دفع الضريبة أم لا.

ونسوق على سبيل المثال أنه في أوغندا[٢]، اعتبر أن ضريبة الدخل بنسبة ٢٧٪ على أرباح رؤوس الأموال الأجنبية، وبشكل خاص الأميركية، هي ضريبة منخفضة ومشجعة على التوظيف. فأين نحن من هذه النسبة وأين هي مصلحة الاقتصاد عندنا على صعيد توظيف رؤوس الأموال الأجنبية؟

إن عملية اصلاح النظام الضريبي في وجهه الاقتصادي، تتطلب إعادة بناء وتطوير وإنماء الاقتصاد اللبناني. وعندئذ بإمكان الضرائب، لا سيما ضريبة الدخل، أن تلعب دورها المنشود في تأمين الموارد اللازمة، من أجل تحقيق عملية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، بشكل ملموس وفعال، وهذا هو المدخل الرئيسي لعملية بناء القاعدة الاقتصادية الجديدة للبنان الجديد، وبالتالي تجديد النظام الضريبي.

ومعلوم أن تدخل الدولة في حياة الجماعة والمجتمع، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، بات ظاهرة واضحة، وهي في صالح النظام الرأسمالي وتطوره وتأقلمه مع الظروف الجديدة، الناتجة عن الأزمات التي تنتابه بين الحين والآخر. فهو يعيش أزمة دائمة، ومهارة القيمين على هذا النظام في التكيف والتغير تساعده على الاستمرار. فالضمانات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي يتنازل عنها هذا النظام، لصالح الطبقة العاملة والشعب، عبر المؤسسات النقابية والحزبية، هذه الضمانات تكلف الدولة الكثير، الأمر الذي يجعل من الضرائب وسيلة وحيدة لتغطية هذه الأعباء الجديدة. وقد تمنعت الدولة سابقاً عن القيام بهذه المهمة في لبنان، فتفاقمت التناقضات وحصل الانفجار الاجتماعي الذي نبه إليه المرحوم الأب لوبريه، رئيس بعثة ايرفد، طالباً من البورجوازية اللبنانية التنازل عن انانيتها، والاكثار من الضمانات الاجتماعية، واستبدال حريته الفوضوية بحرية معقلنة، ترسي قواعده وتمكنه من الاستمرار.

وطبيعي أن يتطلب هذا الدور الكبير من الدولة العلمانية الحديثة في لبنان الجديد، الكثير من الايرادات، لتحقيق الانطلاقة المنشودة. وهذا الأمر لا بد منه، انما ينبغي عند الانطلاق ضرورة التساهل بالنسبة للضرائب، لأجل تشجيع وتسريع عملية البناء، كما ينبغي أن تكون عملية الجباية خالية من الغش، وان تُضبط عملية التدقيق في التصاريح الضريبية، وأن تفرض العقوبات الصارمة، مع الاشارة إلى امكانية التساهل بالنسبة لبعض النشاطات كحوافز منشطة في اطار عودة الحياة الاقتصادية. ونعود لتأكيد ما سبق قوله،

(٢) ماركوف: «**مشكلة التغذية وسياسة الامبريالية**»، دار التقدم، موسكو ١٩٧٥. (ص ١٤٣).

من أن ضريبة الدخل هي المرشحة الآن لأن تلعب الدور الرئيسي في تأمين الايرادات اللازمة لعملية الاقلاع بلبنان الحديث. ومن الطبيعي أن لا تستطيع ضريبة الدخل وحدها تأمين تكاليف هذه العملية، مما يستوجب سد العجز بالقروض الداخلية والخارجية، العربية منها والأجنبية، فضلاً عن المساعدات الدولية المختلفة، وعندئذ يمكن تخطي نتائج الحرب الأهلية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك تخطي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي كانت وراء هذه الحرب.

فضريبة الدخل هذه، تبلغ نسبتها إلى الدخل الوطني أقل من ٢٪، فهل يعقل أن يكون الدخل الوطني في لبنان في سنة من السنوات ٦ مليارات ليرة، وتكون ضريبة الدخل في العام نفسه بحدود المئة مليون ليرة؟... في الوقت الذي يدفع موظفو القطاع العام والخاص نسبة كبيرة من هذا المبلغ تبلغ حوالي ٨٥٪ من هذه القيمة، الأمر الذي يعتبر انحيازاً فاضحاً من قبل النظام الضريبي اللبناني لمصلحة رأس المال وأربابه. هذا في الوقت الذي تشكل فيه هذه الضريبة على الأرباح، بالنسبة إلى الناتج الوطني، حوالي ٣٠٪ في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهذه النسبة هي أكثر بكثير مما هي عليه الحال في لبنان.

هذا وتشكل الضريبة على الأرباح بأنواعها المختلفة ٨٥٪[٣] من مجموع واردات الضرائب في الولايات المتحدة الأميركية، وبين ٢٥ و٣٣٪ في فرنسا، في حين أنها في لبنان تبلغ حوالي ١٠٪. وهذا الأمر يشكل انحيازاً فاضحاً لصالح رأس المال وأصحابه، عن طريق تخفيف العبء الضريبي عنه، ومقابل ذلك تحميل الطبقات الشعبية في البلاد عبء عملية تأمين التجهيزات الأولية وعمليات الانماء، من خلال الضرائب والرسوم غير المباشرة. فمن غير المعقول التحدث عن العدالة الاجتماعية، في ظل نظام ضريبي يحمل عبء الانماء للفئات المحرومة، ويخفف هذا العبء عن الفئة التي تتمتع بحوالي ثلثي الدخل الوطني. فمن أصل مئة مليون ليرة ضريبة دخل، دفع منها موظفو القطاع العام حوالي ٢٥٪ موظفو القطاع الخاص ٦٠٪ منها، و١٥٪ الفئة التي تحوز على ثلثي الدخل الوطني.

بعد هذه الصورة المضحكة والمبكية والمؤلمة عن واقع النظام الضريبي اللبناني، لا سيما على صعيد ضريبة الدخل، لا نرى عجباً إذا ما وصلنا إلى ما وصلنا إليه، من انفجار نبه إليه الأب لوبريه في الستينات والأستاذ موريس الجميل في ما بعد. الأمر الذي يستوجب قيام نظام ضريبي عادل، مرتكز على ضريبة دخل عادلة، في اطار تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، واعتماد سياسة ضريبية واضحة المعالم، تكون التعبير الأوضح عن أهم جوانب السياسة الاقتصادية والاجتماعية لتطور البلاد وانمائها. واننا نعلق الأمل الكبير على أن يكون تجديد النظام الضريبي المنشود، جزءاً لا يتجزء من عملية بناء لبنان الجديد، ونورد في هذا المجال بعضاً من الاقتراحات:

١ ـ إن عملية بناء لبنان الجديد، والأخذ بالديموقراطية الصحيحة والعلمنة

---

(٣) DONALD P. JACODS LORING C. FARWELL and EDWIN NEAVE, op. cit, (p. 528).

والعدالة الاجتماعية، وعقلنة وتحديث الاقتصاد والمجتمع اللبناني، تقتضي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكثر فعالية.

٢ ـ استبدال سياسة لبنان الاقتصادية الحالية بسياسة اقتصادية جديدة، تقوم على انماء القطاعات المنتجة من صناعية وزراعية، وعلى توازن بين القطاعات المختلفة، على أن يقوم بعملية التغيير والتوازن نظام ضريبي جديد تسهم فيه ضريبة الدخل بالنصيب الأوفر، كما تسهم بإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٣ ـ امتصاص الفائض من الدخل، والحؤول دون التضخم النقدي الذي سيعقب الفترة اللاحقة للحرب، وقد بدت آثاره واضحة المعالم.

٤ ـ جعل القطاع العام أكثر فعالية في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي المنشودة، مع تشجيع القطاع المختلط في ذات الاتجاه، وكذلك تشجيع القطاع الخاص ودعمه حتى يستمر في دوره التاريخي بالنسبة للبنان، الذي تتميز فيه المبادرة الفردية بميزة تختلف بها عن غيره من اقتصاديات الدول الأخرى.

٥ ـ الحيلولة دون تغيير اسم الشركات الأجنبية التجاري، عندما تكون الغاية من هذا التغيير التهرب من دفع ضريبة الدخل على الأرباح، والافادة من الاعفاءات التشجيعية للشركات الجديدة، إلا في حدود مرة واحدة.

٦ ـ خفض الضرائب والرسوم على السلع الاستهلاكية المتعلقة بالمواد الغذائية، ذات الاستهلاك الشعبي، وجعلها وسيلة للانماء الاقتصادي عن طريق تشجيع الانتاج الوطني المحلي.

٧ ـ اعطاء حوافز ضريبية جديدة، من أجل امتصاص الآثار التي تركتها الحرب اللبنانية في الاقتصاد اللبناني، ويمكن أن تتناول هذه الحوافز النواحي التالية:

ـ تخفيض قيمة الخسائر اللاحقة بالمؤسسات المتضررة، من أرباح السنوات اللاحقة الخاضعة للضريبة، وذلك حتى استهلاك قيمة هذه الخسائر. وهذا ما أقدمت عليه الدولة في الفترة الأخيرة.

ـ منح اعفاءات ضريبية جديدة لغايات الانماء الصناعي والزراعي، وتشجيع الرساميل الأجنبية والوطنية للاقدام على العمل في اطار الاقتصاد اللبناني، وهذا أيضاً ما حصل مؤخراً[٤]:

ـ منح اعفاءات ضريبية للمشاريع التي تقوم في المناطق قليلة السكان، من أجل تأمين نمو اقتصادي واجتماعي متوازن على صعيد المناطق.

---

(٤) بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٨٠/٢٧ تاريخ ١٩ تموز ١٩٨٠ المتعلق بتعديل بعض أحكام ضريبة الدخل وضريبة الاملاك المبنية وأصول تحصيل الضرائب.

ـ تشجيع قيام المجمعات الاقتصادية الكبيرة، عن طريق استبدال الضريبة التصاعدية الحالية على شركات الأموال بضريبة نسبية، مما يؤدي إلى فائدة على الصعيدين الاقتصادي والضريبي.

ـ دعم الصناعات التصديرية لاستعادة ما خسره لبنان من أسواق في الخارج، ودخول أسواق جديدة، مع وضع سياسة حماية جمركية معتدلة، تساعد على تصريف الانتاج داخلياً، وفي ذات الوقت الحؤول دون قيام صناعات دون المستوى، بحيث لا تكون بالنتيجة عالة على الاقتصاد الوطني.

ـ اعطاء مساعدات وقروض مالية بفوائد متدنية للمؤسسات المتضررة، لتمكينها من الاقلاع في عملية بناء الاقتصاد اللبناني.

٨ ـ تكليف القطاع العام والقطاع المختلط على صعيد التجارة والخدمات القيام بالمهام التالي:

ـ على صعيد المصارف، ايجاد مصرف يعود كلياً للقطاع العام، من أجل تلبية حاجات الانماء الزراعي، وبصورة خاصة لمساعدة صغار المزارعين والتعاونيات، على غرار ما هي عليه الحال في الولايات المتحدة وفرنسا. وأيضاً مزيد من التخصص المصرفي للقطاعات الاقتصادية الأخرى، لا سيما في قطاع السياحة والبناء. ومن الطبيعي أن ايجاد هذا المصرف لا يتعارض مع البنك العقاري والصناعي والزراعي القديم، وبنك الانماء الصناعي الحديث، بل يعمل إلى جانبهما.

ـ على صعيد شركات التأمين، العمل في مجال التأمين وبصورة خاصة التأمين على الحياة والسيارات.

ـ على صعيد التجارة الخارجية، العمل لمساعدة التعاونيات في تأمين المواد الغذائية الرئيسية من قمح وسكر ولحوم وزيوت وغير ذلك من المواد الضرورية.

٩ ـ ضم شركة الريجي للقطاع العام، ووقف التجديد لها، وجعل سياسة هذه الشركة تنطلق من مصلحة زراعة التبغ في لبنان، ضمن اطار الزراعات الصناعية كالزيتون والشمندر السكري وغيرهما.

١٠ ـ ايجاد قطاع عام نفطي يشارك فيه القطاع الخاص. ويكون فيه للدولة الكلمة الفصل، وذلك بضم مختلف أجزاء هذا القطاع في شبكة توزيع يدخل فيها القطاع العام ميدان الانتاج البتروكيمائي، ويكون من شأنه حسم المشاكل المعلقة مع شركات البترول لصالح البلاد في اطار المنفعة المتبادلة.

وقصارى القول، إن تحديث النظام الضريبي في وجهه الاقتصادي، يجب أن يكون من ضمن خطة متكاملة للتطور الاقتصادي الاجتماعي. وان نجاح هذه الخطة يتوقف على حسن رسم السياسة الضريبية، وعلى حسن تنفيذها. فالحرب اللبنانية، وان كانت قد

ألحقت اضراراً هائلة في الاقتصاد اللبناني، إلا أنها لم تقض على المقومات اللازمة لإعادة البناء الاقتصادي. فالخبرات والكفاءات وروح المبادرة متوفرة من أجل إعادة بناء الاقتصاد اللبناني الجديد، على مرتكزات جديدة، من أجل تأمين الموارد اللازمة لإعادة التعمير، ولتنفيذ سياسة انمائية فعالة، تأخذ بعين الاعتبار مقتضيات العدالة الاجتماعية، وتعيد النظر في هيكلية هذا الاقتصاد وبنائه على أسس سليمة وصحيحة.

ثالثاً: اصلاح النظام الضريبي في وجهه الاجتماعي:

تعتبر عملية الاستقرار الاجتماعي الغاية الرئيسية التي يتوخاها أي نظام ضريبي. وبديهي أنه يصعب تحقيق مثل هذا الاستقرار الاجتماعي، ما لم يكن مرتكزاً على استقرار اقتصادي. فالمجتمع أشبه بكائن حي له متطلبات وحاجات أساسية، لا بد من توفرها لتحقيق استمراره وبقائه، ومن بين هذه الحاجات الاكتفاء المادي لأبنائه وتحقيق التقدم العلمي والطمأنينة النفسية.

وبديهي أن العائلة هي أساس وركيزة أي مجتمع من المجتمعات قديمها وحديثها، يصلح بصلاحها ويفسد بفسادها، لذلك كان على أي نظام ضريبي ينشد البقاء والاستمرار والنجاح، أن يطمح إلى تحقيق استقرار العائلة، بحيث لا يقسو عليها ولا ينقص من ضرورياتها، ويسعى إلى تشجيعها وتطويرها ويؤمن لأبنائها وهم رجال المستقبل، حياة أفضل ومستقلاً سعيداً.

فواجب الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية، يدعوها إلى اقرار العدالة الضريبية، وذلك بتحميل كل مكلف من الضرائب والرسوم، مبلغاً يتناسب مع طاقته أي قدرته على الدفع، دون التفات إلى قدر استفادته من الخدمات العامة، التي لم توجد الضرائب إلا من أجل تغطية نفاقتها.

والمسلك الذي على الدولة أن تنتهجه في نطاق العدالة الضريبية، هو أن القدرة على الدفع لا تقاس بمقدار الدخل. فربما كان دخل زيد أكثر خمس مرات من دخل عمر، إلا أن قدرته على الدفع لا توازي خمس مرات قدرة عمر، وذلك بسبب اختلاف هذه القدرة في الانفاق على أسباب المعيشة. وهذه القاعدة تستتبع قاعدة اعفاء الانفاق الضروري لمعيشة المكلف. ذلك أن أسباب العيش الضرورية تتقدم على كل ما عداها، وليس بإمكان أية دولة تدَّعي العدالة وحماية المواطنين، أن تقتطع المال الضروري لمعيشة المواطن مهما كانت وجاهة الأسباب. فالعدالة بمعناها الصحيح، تقتضي فرض الضريبة على ما يتبقى للمكلف من دخله بعد استبعاد الجزء اللازم منه للعيش.

وتحقيقاً لعملية الاستقرار في وجهها المنشود، لا بد في نظر النظام الضريبي، من اتاحة المجال أمام المكلف لاختيار النشاط الذي يرغبه بحرية وممارسته بحرية أيضاً، كما أنه لا بد من إقامة المساواة التامة بين المكلفين، فلا يهتم النظام الضريبي بالطريقة التي اعتمدها المكلف، في انماء قدرته على الدفع، بل ينحصر اهتمامه في النتائج دون غيرها، مع

الحفاظ، بطبيعة الحال، على أسرار المكلفين، وعدم البوح بما يمكن الاطلاع عليه منها لأحد. وبديهي أن اتخاذ مثل هذا الموقف من قبل النظام الضريبي، سوف يترك الحرية للمكلف في اختيار النشاط والانتاج الذي يرغب فيه، إلا أنه قد ينطوي على محاذير من شأنها عرقلة سعي المكلف في العمل، ومخالفة قاعدة حرية الانتاج. فكثيراً ما نرى الناس يعدلون عن عمل معين أو عن اقتناء سلعة معينة، إذا ما رفعت أسعار الضرائب عليها.

وفي لبنان، الذي يعتمد الحرية في نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من العسير وضع نظام ضريبي فعال في توجيه الاقتصاد، وتأمين الاستقرار الاجتماعي المنشود، وتطوير المجتمع، لأن مثل هذه الفاعلية القوية، لا يمكنها أن توجد مع الحرية الواسعة، ولا بد في حال الرغبة بتقوية النظام الضريبي، من التوسع بفاعليته على حساب الحرية الأخرى. فهذا النظام، كما هي عليه حاله اليوم؛ ليس أكثر من شبح نظام ضريبي، لأنه حائر بين الحرية والفاعلية، مع وجود صراع بينهما، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في مجموعة الضرائب والرسوم، وتحديث أحكامها وتبديلها وتوحيد المتشابه منها، والتخلي عن غير المفيد إلى جانب اختصارها وتنظيمها، لتأتي منسجمة متناسقة.

ومن الطبيعي أن يؤدي مثل هذا التنظيم، إلى كسب كبير في وقت وجهود المكلف والموظف على السواء، ذلك أن توفير ما يُهدر في هذا السبيل، يزيد من واردات الضرائب ويجعلها أقرب إلى العدالة، ويزيد من قدرة الدولة على الانفاق المفيد.

وهذا التنظيم الجديد المفترض اجراؤه على صعيد الوجه الاجتماعي للنظام الضريبي، ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

١ ـ ان توزيع واردات الدولة، يكشف النقاب عن الطبقات الاجتماعية التي تؤمن تمويل نشاطات الدولة في الانفاق، وإن تنفيذ سياسة الدولة المالية والاقتصادية والاجتماعية، يراعي مصالح الطبقة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً أكثر من سواها، مع افادة باقي الطبقات إلى حد مقبول؛ الأمر الذي ينبغي أن يُعالجه النظام الضريبي الجديد ليكون أكثر عدالة ومساواة.

٢ ـ يعكس النظام الضريبي المتخلف في لبنان، السياسة الاقتصادية المتخلفة لانماء البلاد، لا سيما في القطاعات المنتجة من زراعة وصناعة، وهذا ما يفسر مصالح بقايا الاقطاع السياسي وأصحاب رؤوس الأموال، في عدم الاهتمام بالانماء الاقتصادي والاجتماعي للبنان. وهذا الأمر ينبغي تلافيه عند تجديد النظام الضريبي، بحيث يصبح لصالح عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق تغيير السياسة الاقتصادية المعمول بها، وهذا أمر مهم سيما ونحن بصدد بناء لبنان الجديد، وبناء قاعدته الاقتصادية الجديدة، ونظامه الضريبي عبر إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الجميع.

٣ ـ تشكل الضرائب المباشرة حوالي ثلث واردات الدولة، أما الضرائب غير المباشرة فتشكل حوالي نصف واردات الموازنة بشكل عام. وهذا دليل على واقع تخلف النظام

الضريبي، وكذلك الاقتصادي والاجتماعي، إذ كيف يمكن الحديث عن العدالة الاجتماعية، في ظل نسبة مرتفعة من الضرائب غير المباشرة، لا تميز بين الفقير والغني، في الوقت الذي تعتبر فيه مرتكزات العدالة الاجتماعية قائمة على تخفيف الضرائب غير المباشرة على المواد الغذائية الرئيسية، وتأمين الضمانات الاجتماعية المختلفة التي يفترض أن تُمَّول من الضرائب المباشرة، بحيث لا يتحملها من هم بحاجة إليها. الأمر الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار، وجعل نسبة الضرائب المباشرة في النظام الضريبي المنشود ترتفع حتى النصف والثلاثة أرباع، لتقترب مما هي عليه في البلدان الغربية المتقدمة اقتصادياً، بحيث تصبح الضريبة وسيلة للانماء الاقتصادي والاجتماعي، والعدالة الاجتماعية. فمن غير المعقول التحدث عن العدالة الاجتماعية، في ظل الاستمرار بواقع ضريبي مختلّف، يكون عبء التجهيزات الأولية فيه والانماء على عاتق الطبقات المحرومة، في الوقت الذي ينخفض العبء فيه عن الطبقات القادرة.

٤ ـ الأخذ بسياسة التقشف الشاملة لكل الطبقات، وليس فقط للطبقات المحرومة، في عملية البناء الانمائي للبنان الجديد، على أن يتحمل أصحاب المشاريع ورؤوس الأموال، القسط الأكبر من عملية التقشف هذه.

٥ ـ ايجاد صناديق توفير بريدية لتأمين الخدمات الاجتماعية المختلفة من حيث علاقة المودع بالمؤسسات العامة والخاصة، كدفع الضريبة وفواتير الهاتف والماء والكهرباء، وبالتالي جمع رؤوس الأموال الصغيرة بحيث تصبح ذات أثر اقتصادي، يمكن توجيهه في مشاريع اجتماعية مختلفة تعود بالنفع على المودعين.

٦ ـ افادة الموظفين من الحسومات التقاعدية التي تُقتطع من رواتبهم، عن طريق تشغيل هذه الحسومات في مشاريع اجتماعية مختلفة، كالتعاونيات ومشاريع الاسكان وصناديق المساعدة، لأن هؤلاء الموظفين هم أحوج ما يكون للافادة من ريع محسوماتهم التقاعدية دون سواهم.

٧ ـ ضرورة الربط بين التركيب الاقتصادي وسياسة التنمية والبنية الضريبية، واعطاء موازنة الدولة طابعاً تخطيطياً اقتصادياً واجتماعياً، والأخذ بمبدأ الاصلاح الدائم المتطور لحياة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.

٨ ـ توزيع ايرادات كازينو لبنان على النشاطات الثقافية والاجتماعية والرياضية، بعد زيادة مداخيله عن طريق جعله قطاعاً مختلطاً يكون للدولة فيه الكلمة الفصل.

٩ ـ تغيير دور الرسوم الجمركية، من وسيلة لملء خزانة الدولة إلى وسيلة اقتصادية واجتماعية هامة في عملية التوازن بين القطاعات الاقتصادية، عن طريق تشجيع القطاعات المنتجة. وكل ذلك من أجل الانماء الاقتصادي الذي هو المقدمة للانماء الاجتماعي.

قصارى القول، إن اصلاح النظام الضريبي في وجهه الاجتماعي، يتطلب تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمواطنين، ويكون ذلك بتأمين استقرار العائلة بتحقيق العدالة

الاجتماعية، في ضوء قدرة المكلف على الدفع، وتمكينه من اختيار النشاط الذي يرغبه مع ممارسته بحرية. كذلك فإنه يتطلب تغيير السياسة الاقتصادية المعمول بها الآن، وتوجيهها لصالح الانماء الاقتصادي والاجتماعي للبنان الجديد، واعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الجميع، وأيضاً جعل مرتكزات العدالة الاجتماعية في نظامه الضريبي، قائمة على تخفيف الضرائب غير المباشرة، وتأمين الضمانات الاجتماعية المختلفة وتمويلها من الضرائب المباشرة.

رابعاً: اصلاح النظام الضريبي لجهة التوعية الضريبية:

إن موضوع التوعية الضريبية حديث النشأة، في حين أن ميول المكلفين العدائية من النظام الضريبي هي ظاهرة قديمة تمتد جذورها إلى نشأة هذا النظام. الأمر الذي يجب معالجته عن طريق اهتمام السلطة وافهامها للمواطنين محتوى النظام الضريبي، واقناعهم به وشرح أحكام الضرائب والرسوم على أنواعها للمكلفين، وكسب تأييدهم لحقائق النفقات العامة، حتى لا يبقون جاهلين لسياسة الدولة الضريبية.

وفي لبنان، شأنه شأن غيره في كثير من دول العالم، هناك عداء بين المكلف وبين النظام الضريبي، بدون أن يخطر ببال أحد حتى الآن البحث عن العلاج الناجح لهذا العداء. وإيماناً منا بأهمية التوعية الضريبية كعلاج للعداء بين المكلف والنظام الضريبي، أرى أنه من الأهمية بمكان، الإشارة إلى أبرز أسباب هذا العداء، حتى إذا ما توصلنا إلى معالجتها زال العداء وترسخت التوعية المنشودة.

إن سبب العداء الأول، يكمن في انعدام النظام الضريبي، ذلك أنه من المتفق عليه أن الضرائب والرسوم في صالح المكلف، ما دام هو الذي يتحمل عبئها، وتبغي توفير أسباب أمنه وحياته وسعادته وصون حقوقه. وما دام الأمر كذلك، لا بد من وجود غاية موحدة تصبو إليها جميع الضرائب والرسوم.

وبالقاء نظرة على النظام الضريبي اللبناني، وتفحصنا لأهم ضريبة مباشرة فيه، وهي طبعاً ضريبة الدخل، نجد أنها قد فُرضت على بعض المداخيل وليس على مجموعها، ثم انها تصاعدية على دخل العمل وحده، وعلى دخل العمل المقترن برأس المال، وفي الوقت ذاته تصبح نسبية على دخل رؤوس الأموال المنقولة؛ الأمر الذي يثير الشكوك، ويدعو إلى التساؤل عن مصير العدالة في ظل مثل هذا التمييز.

وكذلك الأمر بالنسبة لضريبة الأملاك المبنية، حيث يلاحظ أن هذه الضريبة نسبية في أساسها وتصاعدية لما يتجاوز الخمسين ألف ليرة سنوياً، لكل مكلف، وهي خالية من كل تنزيل على الأساس، فتصيب المالك الصغير بلا رحمة وشفقة، وتثقل على المالك الكبير، ما يثير التساؤل عن غايتها الموحدة في شقيها النسبي والتصاعدي.

وما قيل عن ضريبة الدخل وضريبة الاملاك المبنية، لجهة انعدام الغاية الواحدة،

ينطبق على جميع الضرائب والرسوم في الموازنة، إذ أن كلا منها يشد في اتجاه بدون غاية معينة، اللهم إلا تغذية خزينة الدولة بصرف النظر عن أي تمييز بين العازب والعائل، بين المليء والفقير، بين من ينتج ومن لا ينتج، بين من يتوخى الكماليات ومن يستهلك الضروريات.

ويكمن السبب الثاني لعداء المكلف للنظام الضريبي، وراء انعدام العدالة والمساواة في هذا النظام، حتى ضمن نطاق الضريبة الواحدة أو الرسم الواحد. ويبدو ذلك في نطاق المعاملات الادارية. فالمعاملات المعقدة تنجز أحياناً في أيام معدودة، في حين أن المعاملات السهلة واليسيرة قد تبقى أشهراً وسنوات أحياناً دون انجاز. مما يؤدي إلى حمل أصحاب العلاقة على التذمر والكفر بالعدالة والمساواة، واتخاذ مواقف عدائية من النظام الضريبي والدولة.

وضمن اطار سبب العداء هذا، نشير إلى تزايد المبالغ المدورة من سنة إلى أخرى في التحصيل والجباية. وهذه المبالغ المدورة هي في صالح القادرين على الدفع والتسديد أكثر من سواهم. الأمر الذي يدعو إلى التذمر والوقوف ضد النظام الضريبي.

كما نشير ضمن الاطار ذاته، إلى تكاثر عدد المكلفين المكتومين، والذي يكاد يوازي عدد المكلفين بحسب تقديرات أصحاب الخبرة، وهؤلاء المكتومون يبقون طليقين من جميع القيود الضريبية، ومن الملاحقات بالتسديد، في الوقت الذي يرهق فيه المكلفون الشرفاء بمتطلبات الضريبة. وهذا ما لا يمكن قبوله والاقتناع به، في ظل نظام ضريبي كهذا.

هنالك سبب عدائي ثالث يتعلق بعملية انفاق الحصيلة الضريبية. فوجوه الانفاق المختلفة قابلة للنقد، إذ أنها لا تراعي التوزيع العادل للنفقات بحسب الاحتياجات. فالمناطق المتقدمة تُلحظ لها المبالغ الكبيرة، والمناطق المتخلفة تبقى على تخلفها، الأمر الذي يقتضي معالجته وتوزيع النفقات بشكل عادل.

وأخيراً، نشير إلى غموض الأحكام المتعلقة بالضرائب والرسوم، وافتقارها إلى التوضيح والتعليل كسبب رئيسي من أسباب عداء المكلفين للنظام الضريبي.

بعد هذا العرض المفصل لأسباب عداء المكلفين للنظام الضريبي، تبدو أهمية التوعية الضريبية كعلاج لأسباب هذا الداء، كفيل بإفهام المواطنين حقيقة النظام الضريبي، وانه إذا كانت تشوبه بعض الشوائب والثغرات، فإن هذا أمر طبيعي بالنسبة لنظام ضريبي لم تكتمل بعد شروطه العلمية والعملية، إذ أن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت، وان الأمر لا يتحمل القفز في المجهول، لما في ذلك من مخاطر. فاعتماد الروية والتعقل أفضل من التسرع، واجتياز الطريق على مراحل له كثير من الحسنات.

ويدخل في اطار التوعية:

١ ـ ايجاد جهاز علاقات عامة في مصلحة الواردات، يكون من مهامه ارشاد المكلفين لجهة علاقتهم بادارة الضرائب، فيُبين لهم كيفية تنظيم التصريح بالدخل، ويؤمن لهم

الاستشارة الصحيحة. ولا يخفى أنه في الآونة الأخيرة كثرت المكاتب الخاصة، التي تتولى ارشاد المكلفين إلى كيفية التهرب، الأمر الذي يزيد من أهمية انشاء مثل هذا الجهاز للحد من نشاط المكاتب الخاصة.

٢ ـ والتوعية الضريبية كفيلة أيضاً بشرح أحكام الضرائب والرسوم، وذلك بادخال الدروس الضريبية في مادة التربية المدنية، وقد الغيت مع الأسف، وذلك ضمن برامج التعليم الثانوي، وتخصيص أوقات كافية في التعليم العالي لنشر أهم المعلومات الضريبية، ليس فقط في كليات الحقوق والعلوم السياسية، بل في باقي الكليات النظرية والتطبيقية، حتى يتخرج المواطن ويدخل معترك الحياة، وهو ملم بما له من حقوق وما عليه من واجبات في حقل الضرائب والرسوم، وكذلك اجراء ندوات ضريبية على غرار ندوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمهيداً للتعرف على مواطن الخلل وابتغاء لإصلاحها عند اللزوم.

٣ ـ فضلاً عن ذلك، فإن التوعية الضريبية تهدف إلى كسب تأييد المكلفين لحقيقة النفقات العامة، بحيث تزيل من نفوسهم الشكوك والشائعات وتنيرهم. وإذا كان هناك نفقات غير مجدية، فإنها قد تكون وليدة أسباب طارئة، تعذر الصمود أمامها إلا بأضرار أشد. ومتى علم المواطن هذه الأمور، ارتاح للنظام وتعاون معه، وعمل على اصلاح ما يحتاج منه إلى تجديد وتبديل.

٤ ـ حق التدارك الذي تتمتع به الادارة في قضايا الضرائب والرسوم، بمقتضى المادة ٣٤ من قانون المحاسبة العمومية. وهذا الحق يعطي الادارة حق الرجوع على المكلف، لغاية آخر السنة الثالثة التي تلي السنة التي كان من الواجب أن يصدر فيها التكليف الأساسي، وذلك بإصدار تكليف اضافي أو تكميلي حسب الاقتضاء.

وهذا يعني أن المكلف الذي يحقق دخلاً ولا يكلف بالضريبة في السنة التالية، أو يكلف جزئياً في خلالها، يمكن أن يكلف لغاية آخر السنة الثالثة.

اضافة إلى ذلك، نشير إلى حق دوائر التحصيل والجباية الذي نصت عليه المادة ٤٢ من قانون المحاسبة العمومية، والذي يمكن الدوائر المذكورة من قطع مرور الزمن على التكليف بمجرد انذار يوجه إلى المكلف ويتبلّغه.

ولكن أية توعية سيكون مصيرها الفشل، إذا لم تقترن بالتعاون الصادق بين الإدارة والمكلف، بين الدولة والمواطن، عن طريق تعزيز ثقته بالدولة القائمة على العدالة والمساواة، لا سيما إذا ما تمادت الادارة في استعمال مثل هذه الأساليب مع المكلفين الشرفاء.

خامساً: اصلاح النظام الضريبي لجهة تجميع نصوصه وتوضيحها وتنسيقها:

إن تجميع النصوص وتوضيحها وتنسيقها هو أمر بديهي في إدارة ضريبة حديثة. وانه ليبدو أمراً غريباً التحدث عن مثل هذا الموضوع في مثل هذه الإدارة. إلا أن إثارة هذا الموضوع بالنسبة للنظام الضريبي اللبناني لا يبدو مستغرباً، لأنه ليس هناك شيء من هذا،

اللهم إلا ما أصدرته وزارة المالية كدليل لضريبة الدخل عام ١٩٧١، وضمنته ما أمكن الحصول عليه من القوانين والمراسيم والقرارات والتعاميم والتعليمات والمذكرات وغيرها من النصوص المتعلقة بقضايا مبدئية، تتناول ضريبة الدخل. وهذه المجموعة ليست الدليل النهائي لضريبة الدخل بقدر ما هي مرحلة ستليها مراحل أخرى بغية الوصول إلى ما هو أفضل. فقد أصدرت وزارة المالية في آب ١٩٧٣ دليل ضريبة الاملاك المبنية، على النسق ذاته المتبع في اعداد دليل ضريبة الدخل، وضمنتها النصوص المتعلقة بتطبيق أحكام قانون ضريبة الأملاك المبنية. وفي عام ١٩٧٤، أعدت وزارة المالية دليل رسم الانتقال، وهي المجموعة الثالثة، وضمنتها، وبالأسلوب ذاته، كل ما توفر لديها من القوانين والمراسيم والقرارات، والتعاميم والتعليمات والمذكرات، وغيرها من النصوص المتعلقة بقضايا مبدئية، تتناول رسم الانتقال منذ سنة ١٩٥١ حتى تاريخ صدورها. وخصص الدليل بمجموعاته الثلاث للاستعمال الرسمي فقط.

فباستثناء هذا الدليل بمجموعاته الثلاث التي صدرت حديثاً، ليس هنالك من توضيح وتنسيق وتجميع للنصوص، الأمر الذي يبقى معه ممكنا ابداء بعض الملاحظات على هذا الصعيد ومفيداً أيضاً، لا سيما إذا عرفنا كيف نُشخِّص الداء لنصف له الدواء الناجع. ويمكن اجمال هذه الملاحظات بما يلي:

١ ـ ان المشترع اللبناني كثيراً ما يضع قواعد وأحكام قانونية تتعلق بقضايا الضرائب والرسوم، ويكون ذلك في بعض الأحيان بمناسبة وضعه لقواعد وأحكام قانونية أخرى تكون في اعتقاد المشترع من اختصاص أجهزة معينة أخرى غير وزارة المالية؛ الأمر الذي تبقى معه مصلحة الواردات بدوائرها المختلفة، غريبة عن الموضوع ودون أي علم به، وكأنه لا يعنيها لا من قريب أو من بعيد.

من ذلك مثلاً ما حصل عندما رفع المشترع حصة البلديات في ضريبة الدخل، من خمسة إلى عشرة بالمئة، بموجب القانون الخاص بالرسوم البلدية[٥]، ولم تعرف دائرة ضريبة الدخل بهذا الأمر إلا صدفة وبعد مضي عشرة أشهر تقريباً، لأن مصلحة الواردات، كما هو معلوم، لا صلاحيات لها في موضوع الرسوم البلدية. ومما يلفت النظر أن هذا الأمر الطريف، قد تكرر مرة أخرى وفي الموضوع ذاته عند رفع حصة البلديات من عشرة إلى خمسة عشرة بالمئة، بموجب قانون الرسوم البلدية[٦].

ومن ذلك أيضاً أن رسم الطابع المالي، العائد لرخصة السوق، قد حدده المشترع بليرتين[٧] إلا أن قانون السير[٨] في مادته ١٦٢ حدد رسم الطابع المالي ذاته بخمس ليرات، ولم تعلم مصلحة الواردات بهذا الرفع لسعر الرسم إلا صدفة في احدى المناسبات.

---

(٥) قانون ٢٣ كانون الثاني ١٩٥١.
(٦) الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ١٥٦٧٧ تاريخ ٤ آذار ١٩٦٤.
(٧) في المرسوم الاشتراعي رقم ٦٧ تاريخ ٥ آب ١٩٦٧. (الجدول الملحق رقم ١ البند رقم ١٢).
(٨) الصادر بالقانون رقم ٦٧/٧٦ تاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦.

٢٠ ل.ل. ثمن سجل رحلات جديد.
٤ ل.ل. قيمة اصدار اجازة.
١ ل.ل. تجديد اجازة.

والجدير بالذكر، ان وزارة المالية نفسها، كانت قد حاولت في ذلك الحين أيضاً تجميع النصوص المتعلقة بالضرائب والرسوم، فتبين لها أنه من الضروري الاستفسار من كل وزارة أخرى عما لديها في هذا الشأن من معلومات وايضاحات. إلا أن هذا العمل، بالنظر لما ينطوي عليه من اساءة بمعنويات الوزارة المذكورة، طُويت صفحته وأحجمت الوزارة في اللحظة الأخيرة عن توجيه التعميم بهذا المعنى.

٥ ـ على صعيد الحلول الادارية لمختلف المعاملات اليومية، نلاحظ أن كل معاملة منها تقترن بحل اداري هو في الحقيقة قرار إداري نافذ، وأقوى من أية تعليمات أو تعاميم. إلا أن تلك القرارات الادارية، قد تتوافق أحياناً مع التعاليم والتعليمات، وقد لا تتوافق، بحيث يأتي الحل مخالفاً لها. والسهو في هذا المجال أمر طبيعي، وليس في وزارة المالية بشكل عام ولا في مصلحة الواردات بشكل خاص، موظف بإمكانه ادعاء استيعاب مختلف الأحكام والالمام بها، حتى ان المرجع الاداري الواحد قد يُبدِّل رأيه بالمعاملة ذاتها في ضوء معلومات جديدة.

إزاء كل ذلك، بات من الضروري حصر الحلول الادارية الصادرة في وحدة ادارية مختصة، تقوم بتجميعها وتحليلها ومقارنتها والتنسيق فيما بينها، من أجل تلافي ما قد ينتج عن تركها.

٦ ـ على صعيد التنسيق والذي يأتي دوره بعد التجميع، يمكن القول إن موضوعه هو تحديد الهدف وتوحيده في ضوء غاية المشرع، وبالتالي فإن مهمته تقتصر على تشذيب الأحكام النافذة التي لا تكون منسجمة مع الهدف المنشود. وبالرغم من أن المشترع قد أولى بموجب المرسوم رقم ٢٨٦٨ تاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٦٠. في المادة ١١، رئاسة مصلحة الواردات بهذه المهمة، تعاونها دائرة التشريع الضريبي فيها، فإن الموضوع ما زال يحتاج إلى الكثير من العناية نظراً للأهمية الفائقة المعلقة عليه.

٧ ـ على صعيد التوضيح، يُلاحظ أن الموضوع هو أكثر مدعاة للأسى والأسف من القضايا الأخرى. ذلك أن التوضيح أمر يفترض سعة الاطلاع، ليس فقط على النظام الضريبي فحسب، بل أيضاً على سائر القوانين والأنظمة والأوضاع، التي تتصل به بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وسعة الاطلاع، مع الأسف، تكاد تكون قليلة الوجود في مصلحة الواردات، وان وُجدت الكفاءات المتخصصة في بعض الموظفين، فإن راتب صاحب مثل هذه الكفاءات، لا يختلف في شيء عن راتب أي موظف آخر حيث يستوي الذين يعملون مع الذين لا يعملون.

وحلاً للعديد من المعضلات، كانت الإدارة في أغلب الأحيان تستطلع آراء الجهات

المختصة الأخرى. إلا أن هذه الجهات الأخرى أثبتت في أكثر من مناسبة، انها هي أيضاً تفتقر إلى ذوي الاطلاع الواسع المقرون بشيء من الاختصاص في مشاكل النظام الضريبي.

وفي مجال التوضيح نُنوِّه بالاجتهادات القضائية الصادرة في القضايا الضريبية، بيد أن هذه الاجتهادات، رغم اقتصار بعضها إلى توثيق لبناني صرف، ما تزال صعبة المنال، وان أمكن حتى اليوم تجميع غالبية الدعاوى الضريبية في دائرة واحدة، لأن نشر الاجتهادات يتطلب تنسيقاً شاملاً تعذر تحقيقه حتى الآن، بسبب قلة عدد الموظفين والافقار إلى الكفاءات اللازمة.

٨ ـ ويدخل في اطار النصوص أيضاً، الغاء بعض الضرائب والرسوم المعلقة بقانون خاص يجدد كل خمس سنوات كالضرائب على الأجهزة اللاسلكية اللاقطة، وكذلك الغاء الرسوم التي تكلف أكثر من تحصيلها، كرسوم الاغنام ورسوم الاحراج، ولا يخفي ما وراء هذا الالغاء من فوائد، وتحويل للجهد المتمثل بجهاز الموظفين والادارة والمكاتب والنفقات الأخرى، إلى ادارات أخرى فاعلة.

٩ ـ تعديل الحد الأقصى لضريبة الدخل في لبنان من ٤٤٪ من الأرباح وجعله في حدود ٦٠٪، علماً أنه في الولايات المتحدة، يصل إلى أكثر من ٨٠ وفي انكلترا إلى أكثر من ٩٠٪.

١٠ ـ تعديل ضريبة الدخل ورفع نسبتها إلى الدخل الوطني لتصل إلى حوالي ٢٠٪ بدلاً من ٢٪، كما هي عليه الآن بغية تحقيق عدالة اجتماعية صحيحة.

١١ ـ تطبيق النظام المحاسبي العام (Plan Comptable) واعتباره المقدمة العقلانية الأولى المتوجب الأخذ بها في القطاع العام والخاص، وذلك على مراحل بدءاً من البنوك والشركات الكبرى والصغرى وشركات التأمين وصولاً إلى أصحاب مؤسسات الجملة والمفرق.

والواقع أن التصميم المحاسبي العام، كان فكرة في ذهن المسؤولين والمهتمين بالشؤون المالية والاقتصادية منذ مدة طويلة، ولم يتح لهذه الفكرة أن تبرز إلى حيز التنفيذ إلا في نهاية عام ١٩٨١، تنفيذاً للمادة ٨ من القانون رقم ٨٠/٢٧ تاريخ ٨٠/٧/١٩، ذلك بموجب المرسوم رقم ٤٦٦٥ تاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦.

والحقيقة ان انجاز وضع التصميم المحاسبي العام وإصداره، يشكلان نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة أخرى أكثر دقة، وهي مرحلة وضعه موضع التنفيذ، مع ما يستتبع ذلك من تعديلات لاحقة قد يستوجبها التطور القانوني والاجتماعي والتقني.

وعند وضع هذا النظام موضع التنفيذ، سوف يؤدي من دون شك إلى خدمة المؤسسة والمتعاملين معها والدولة.

فهو يقدم للمؤسسة الوسائل الفنية لضبط أعمالها، ويتيح لها متابعة تقلبات أسعار سلعها، وأحكام الرقابة على ادارتها الداخلية.

كما سوف يؤدي إلى خدمة المتعاملين مع المؤسسة من شركاء صاحب المشروع، والمساهمين في الشركات المساهمة، والدائنين والمصارف التي تتعامل معها المؤسسة، بحيث يجعل لغة الأرقام واضحة ومعبرة.

وكذلك سوف يؤدي هذا النظام، إلى خدمة الدولة، بحيث تخضع معظم المؤسسات الاقتصادية لموجب مسك محاسبة نظامية، تمكن ادارة الضرائب من فحص وتقييم النتائج المصرح بها، ويساعد على التعرف على الوضع الاقتصادي العام، ويُمكن من جمع الاحصاءات ووضع المحاسبة الوطنية.

والخلاصة أن النظام المحاسبي العام ووضعه موضع التنفيذ، يعتبر مقدمة لتجديد النظام الضريبي، لا سيما في مجال التحقق والتدقيق واكتشاف الغش والتهرب.

١٢ ـ الأخذ بمبدأ الضريبة الموحدة على الأرباح. واننا في هذا المجال نرى الأخذ بشكل عام بمشروع الدكتور بشير الداعوق في الضريبة الموحدة على الدخل. واعتبار هذا المشروع مستنداً في موضوع الاصلاح الضريبي لا سيما ضريبة الدخل.

١٣ ـ في اطار خطة المحاسبة الموحدة، نرى الأخذ بفرض مسك دفاتر محاسبة قانونية على عملاء البورصة، ومن يعملون في شراء وبيع الاسهم المختلفة. وكذلك نرى ضرورة مسك دفاتر محاسبة قانونية من قبل من يقومون بالعمليات المثلثة.

١٤ ـ تعديل النصوص بالنسبة لضريبة الاملاك المبنية، للتمكن من التمييز بين الملكية المشتركة (ملكية الشقق) وملكية الاستثمار، وكذلك بين الأبنية الفخمة والأبنية العادية، وبين الأبنية السكنية والأبنية التجارية. وجعل النصوص الجديدة أكثر عدالة بحيث تخفف عن كاهل أصحاب الشقق العادية من ذوي الدخل المحدودة، وبالمقابل ترفع الضريبة ذاتها على الشقق الفخمة.

بالنسبة للأبنية الاستثمارية السكنية، سواء أكانت فخمة أم عادية، فتخضع للضريبة الحالية وبشكل تصاعدي. واما الأبنية التجارية فتضخع للضريبة التصاعدية المذكورة انما بمعدلات أرفع من تلك المفروضة على الأبنية السكنية.

١٥ ـ تعديل النصوص في ما يتعلق بالرسوم على السيارات الخاصة، والتمييز بين فئات السيارات من فخمة وعادية وصغيرة، بحيث يكون الرسم متدنياً ابتداء من السيارات الصغيرة ويزداد تصاعداً كلما زادت فخامة السيارة.

١٦ ـ تعديل نصوص رسم الانتقال واخضاعها لمبدأ التصاعد، وفقاً لجدول فئات على غرار ضريبة الدخل، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف هذه الضريبة الملموسة، لا سيما لجهة سهولة التهرب منها بواسطة الشركات ذات الاسهم لحامله بشكل خاص.

خلاصة انه باستعراض مجمل الشوائب التي تعتري النظام الضريبي اللبناني، لجهة تجميع نصوصه وتنسيقها وتوضيحها، يتبين بوضوح أن الحل للصعوبات الكامنة

وراء هذه المشاكل، هو في إنفاق مبلغ ضئيل من المال يكفي لتزويد الادارة ببعض الموظفين الأكفاء يجري تفرغهم لهذه المهمة، وتمكينهم من العمل المثمر لجهة المكان والصلاحيات والتجهيزات . عند ذلك يمكن تلافي الفوضى التي يتخبط بها النظام الضريبي على هذا الصعيد، الأمر الذي عن طريقه يمكن توفير مليارات ليرات وتلبية حاجات أصحاب المصالح بعدالة أكثر وبوقت أقصر.

وأخيراً فإن هذه المقترحات لا تعتبر الحل النهائي للنظام الضرائبي في لبنان، بل أرجو أن تكون مفيدة للمطلعين وللعاملين في الحقل الضريبي.

المراجع

١ ـ البطريق يونس: «**المالية العامة في الجمهورية اللبنانية**»، بيروت ٩٦٨.

٢ ـ الداعوق بشير: «**مشروع جديد لقانون الضريبة الموحدة على الدخل**»، دار الطليعة، بيروت ٩٧١.

٣ ـ الشاعر خالد: «**القطاع الخارجي وتطوير الاقتصاد اللبناني على المدى الطويل**»، دار الطليعة، بيروت ٩٦٧.

٤ ـ الصايغ يوسف وعطالله محمد: «**نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني**»،دار الطليعة بيروت، الطبعة الأولى ٩٦٦.

٥ ـ المحمصاني صبحي: «**المبادىء الشرعية والقانونية في الحجر والنفقات والمواريث والوصية**»، دار العلم للملايين بيروت الطبعة الثالثة ٩٦٢.

٦ ـ بيضون توفيق: «**اثر النظام الاقتصادي على تصرف المستهلك في لبنان**»، الجامعة اللبنانية، مركز الأبحاث، بيروت ٩٧٠.

٧ ـ حلبلب عمر: «**دور الضريبة في تنمية اقتصاديات بعض بلاد شبه الجزيرة العربية**» (اليمن، سلطنة عمان، اليمن الديمقراطية الشعبية ولبنان). اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الاسكندرية ٩٧٩.

٨ ـ حلبلب عمر: «**مكانة الضريبة بين أدوات السياسة المالية في لبنان**»، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية ٩٧٢.

٩ ـ حمادة رحبا: «**النظام الضريبي في لبنان**»، مكتبة خياط، بيروت ٩٦١.

١٠ ـ رباط ادمون: «**الوسيط في القانون الدستوري اللبناني**»، دار العلم للملايين، بيروت ٩٧٠.

١١ سعد عبد الحسن: «**الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية**» **(ضريبة الأملاك المبنية)** دار الكتاب اللبناني والمصري، بيروت ٩٧٨.

١٢ ـ سعد عبد الحسن: «**الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية**» **(ضريبة الدخل)** دار الكتاب اللبناني والمصري، بيروت ٩٧٨.

١٣ ـ سعد عبد الحسن: «**الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية**» **(رسم الانتقال)** دار الكتاب اللبناني والمصري، بيروت ٩٧٨.

١٤ ـ سعد عبد الحسن: «**الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية**» **(الضرائب غير المباشرة)** دار الكتاب اللبناني والمصري، بيروت ٩٨٠.

١٥ ـ شادر جوزيف: «**مدخل إلى الاشتراكية والشيوعية والليبرالية والنظام الاقتصادي الاصلح للبنان**»، بيروت ٩٦٦.
١٦ ـ شبلي خطار: «**الموازنة اداة توجيه**»، محاضرة القيت في اطار محاضرات الندوة اللبنانية، بيروت ٩٦٣.
١٧ ـ شعبان شوقي: «**النظرية العامة للجريمة الجمركية**»، بيروت ٩٧٦.
١٨ ـ شلهوب وديع: «**الواردات العمومية**»، محاضرات ألقيت على طلبة المعهد الوطني للإدارة والانماء في بيروت عام ٩٧٠.
١٩ ـ ضيف خيرت: «**المحاسبة الضريبية، وفقاً لأحكام التشريع الضريبي اللبناني**»، دار النهضة العربية، بيروت ٩٧٥.
٢٠ ـ طربيه جوزيف: «**الضرائب على الدخل في لبنان**»، دار النهار للنشر، طبعه ثانية، بيروت ٩٨٠.
٢١ ـ طربيه جوزيف: «**التصميم المحاسبي العام للمؤسسات**»، دار النهار للنشر، بيروت ٩٨٢.
٢٢ ـ علبي عاطف: «**العلمنة والاقتصاد اللبناني**»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ٩٧٩.
٢٣ ـ عواضة حسن: «**الاقتصاد المالي والضريبي**»، محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا في الجامعة اللبنانية ٩٧٨.
٢٤ ـ عواضة حسن: «**المالية العامة**»، دار النهضة العربية الطبعة السادسة، بيروت ٩٨٣.
٢٥ ـ غطاس اميل: «**النظام النقدي في لبنان**»، مؤسسة فرنكلن للطباعة والنشر، بيروت ٩٦٨.
٢٦ ـ فلو حسن: «**النظام الضريبي في لبنان**»، محاضرة في اطار المؤتمر العربي الرابع للعلوم الادارية، بيروت ٩٦٧.
٢٧ ـ قديفة جورج: «**القضايا الجمركية الجزائية**»، الجزء الأول، الشركة الصناعية للطباعة والتغليف ٩٧١.
٢٨ ـ قديفة جورج: «**القضايا الجمركية الجزائية**»، الجزء الثاني، الشركة الصناعية للطباعة والتغليف ٩٧٣.

UNIFERT SAL

ENGRAIS
PESTICIDES
SEMENCES

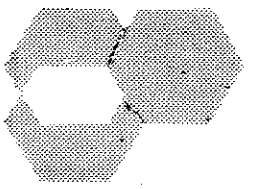

يونيفرت ش.م.ل
اسمدة كيماوية
مبيدات زراعية
بذور مؤصلة

للاستعلامات وطلب العلومات اتصلوا بشركة يونيفرت على احدى العناوين التالية :

* البوشرية :
سنتر بربر – شارع بربر
تلفون ٨٩٢١٦٤/٦٥/٦٦ – ٨٩٠٢١٢/١٣
ص.ب ١١/٦٩٢٧ – ٩٠/٦١٢
تلكس ٢١٧٢١ UNIFER
CHEMCO ٢٠٣١٩

* بيروت :
شارع الكارسيليباز
بناية شركة الرفا المالية والعقارية
تلفون ٢٩٢٦٢٠ – ٢٩٢٦٢١

* الذوق :
تلفون ٩٠٠٣٩٢ – ٩٠٠٣٩٢

* زحلة :
الكورنيش – بناية الرهبان
تلفون ٨٢٣٣١٢ – ٨٢٣٣١٣

* طرابلس :
بناية ابراهيم ميقاتي – شارع اللولة
تلفون ٦٠٠١٥٠

* صيدا :
ملك وقف الروم الكاثوليك
شارع رياض الصلح – تلفون ٧٢١٩٥١

Dagher Frères Corporation
Commerce de Bois - Matériaux de Construction

شركة داغر اخوان وشركاهم
لتجارة الاخشاب ومواد البناء

تجارة جميع انواع
الاخشاب
وكافة مواد البناء

معاكس – مضغوط – لاتيه
شوح – سويد
وجميع متفرعاتها

تجارة جميع انواع الاخشاب وكافة مواد البناء
معاكس – مضغوط – لاتيه – شوح – سويد – وجميع متفرعاتها
تعهدات – منجور وموبيليا – مع خبرة وثقة في التنفيذ
يوجد لدينا فبارك تستقبل النجارين مع كافة التسهيلات، النقليات مؤمنة لجميع المناطق

جديدة المتن – شارع مار انطونيوس – تلفون : ٨٩١٧٥١ – سجل تجاري رقم ٣٩٠٧٢
Jdeidet el Metn - Rue St. Antoine - Tel : 891751 - R.C. 39073

حبكة النزاعات وحلها

من زاوية علم النفس

جميل تابت(*)

إن كان باستطاعة علم النفس اليوم المُساهمة في حل الصراعات، فذلك لأنه استطاع من خلال أبحاثه أن يلقي أضواء كاشفة على مقوّمات «حبكة الصراع» (Trame du conflit) وكيفيّة عملها.

وقد بات بإمكاننا اليوم تحديد أهم المقومات التي تغذي الصراعات، سواءً أكانت عرقية أم قومية أم اثنية. ولما كان الصراع الاثني في مقدمة الصراعات التي تحظى باهتمام الباحثين نظراً لتواتر ظهوره في مختلف أنحاء العالم، ولأنه على الأخص ينطبق على معطيات الواقع اللبناني، فإننا سنتوقف عند أهم معطياته والخصائص ذلك لأن أية محاولة جادة لتدعيم السلام، لابد لها من الشروع بعمل جاد وعميق وطويل الأمد يتناول المقومات والعوامل التي تقوم عليها حبكة الصراع لتعطيل مفاعيلها المدمرة. هذا ان كان ذاك التعطيل ممكناً.

فإذا انطلقنا من فرضية مفادها أن الحروب والنزاعات تنطلق من عقول البشر ومعتقداتهم، استناداً إلى «كريتش» و«كراتشفيلد» (Krech and Crutchfield)، اللذين يريان أن «الإنسان يتصرف وفق ما يعتقد»، وإذا أردنا أن نعرف كيف؛ علينا أن نتطلع صوب نظريات جديدة في معظمها تساعدنا على فهم أشكال تنظيم الفكر وكيفية عمله لضبط الوضعيات استناداً إلى الادراك الذي ينسج صور العالم والآخرين في أذهاننا. وبهذا المعنى يتفتح أمامنا بابان واسعان، يتيح لنا الأول فهم العدوان كسلوك ناتج عن ادراك الوضعية على نحو يثير انفعالات الشخص ويهدد تكيّفه ووجوده، بينما ينفتح الباب الثاني واسعاً أمام التلاعب بالعقول وقدرته على تأجيج الصراعات القومية والعرقية والاثنية.

(*) باحث في علم النفس، الجامعة اللبنانية ـ كلية الآداب . أستاذ في دار المعلمين والمعلمات ـ جونيه ـ المركز التربوي للبحوث والانماء.

ثلاث نظريات على الأقل تشكل الخلفية التي تستند إليها هذه الدراسة وهي تباعاً نظرية التحليل النفسي، لا من حيث تشديدها على وجود دافع مستقل خاص بالعدوان، بل من حيث تشديدها على أهمية اللاوعي ودفاعات الأنا المتورط في الوضعيات والتكيّف ازاءها. ثم نظرية الهوية الاجتماعية (Social identity theory) التي أطلقتها في أوروبا أعمال «تاجفل» و«تورنر» (Tajfel and Turner) وأدت إلى نظرية «روجر براون» (R. Brown) حول «الاثنوية والعدوان». بالاضافة إلى أعمال «سيرج» موسوكوفيسي» (Moscovicis) حول سيكولوجية الأقليات الناشطة. أما النظرية الأساسية الأخيرة، فهي نظرية الإسناد (Attribution theory) ومعالجة الاعلام الاجتماعي (Social information processing)، وهي تشكل ميدان بحث واسع طغى على الدراسات النفسية في الولايات المتحدة منذ السبعينات ولا يزال مستمراً في نمو تصاعدي حتى اليوم ويجد جذوره في أعمال علماء النفس الشكليين (الغشتالتيين) حول الادراك. وقد انبثقت عن هذا الميدان نظريات عديدة حول العدوان منها: نظرية «جيمس تيديشي» (Tedeschi) ١٩٧٤ و١٩٧٧، التي تعتبر العدوان استخداماً «للسلطة الإكراهية»، ونظرية «داغلوريا» (Da Gloria) ١٩٧٥، ١٩٧٧ و٧٩ وهي نظرية تناولت «المحددات المعرفية الادراكية للتصرفات العدوانية». كما تناولت «ماري هاريس» و«ليلي هوانغ» (Harris, M. and Huang L.) ١٩٧٤ العدوان في علاقته بعملية الاسناد. وقد حاول «ريتشارد فلسون» (Felson R.) ١٩٧٨ و١٩٨٢، تفسير العدوان باعتباره «ادارة للانطباعات» (Impression management)، وقدّم بيار كارلي (Karli) ١٩٨٩ في فرنسا، وفي كتابه الانسان العدواني (L'homme agressif)، تفسيراً ينطلق من نموذج سيبيرنيتي (معالجة الاعلام). كما قدّم «غرينبرغ» ومعاونوه (Grembergetal) ١٩٨٦ و١٩٩٠ و١٩٩٢ نظرية تنطلق من أسباب الحاجة إلى تقدير الذات ونتائجها لتوضح مفهوم «ادارة الرعب» (Terror management).

العوامل والعمليات والأواليات العاملة في حبكة الصراع

وهي عديدة تبدأ في البناء الادراكي وصور العالم والآخرين (الفئات الاجتماعية) التي ينسجها الادراك وتختزنها الذاكرة الجماعية ويتدخل الخيال في تفعيلها، وفي نظرنا أن الانا، وهو لا ينفصل عن النحن، يؤدي في شقيه الواعي واللاواعي دور مدير معالجة الاعلام. فيتولاها انطلاقاً من تورطه في التكيف واستناداً إلى دوافعه وحاجاته الخاصة (كالحاجة إلى الثناء الاجتماعي) بحيث تتأمن علاقة أساسية بين الادراك من جهة والتنشيط الأوتوماتي الذي يطال الانفعالات والاتجاهات من جهة ثانية. وإذا أخذنا في الاعتبار أن صور الانا والنحن تنطلق من نرجسية وفوقية وتوتاليتارية (أنا أفضل الناس ـ نحن أفضل الناس الخ...)، وان الانا يقوم بالمقارنة ويستنتج ما يؤكد ارادته وتمايزه حسب فالون (Wallon)، وان الانا أنوي حسب بياجيه (Piaget) ويعتدي بسبب تلك الانوية؛ امكننا تحقيق المزيد من التقدم على صعيد فهم أهم العمليات العاملة عند تأجج الصراع الاثني والقومي..

١ ـ التماهي عند فرويد، وصلة الانا بالنحن عند تاجفل وتورنر

يجب أن يكون هناك أولاً همزة وصل تؤمن العبور من العدوان في خدمة الانا ودفاعاً عنه إلى العدوان في خدمة جماعة الانتماء (In group)، أي النحن، ودفاعاً عنها ضد الغرباء أو الـ «هم». ونجد همزة الوصل هذه.

أ ـ عند فرويد في أوالية التماهي (Identification).

ب ـ عند بعض رواد نظرية الأسناد في الذات تنشأ على التشابه مع النحن وعلى التمايز عن الغرباء.

ج ـ عند تاجفل و«تورنر» مؤسسي «نظرية الهوية الاجتماعية»، في صورة الذات التي تتضمن في آن معاً الانا والنحن.

وهكذا قد يقوم المرء بالعدوان خدمة للانا وخدمة للنحن، ويمكن فهم تدخّل الانوية إلى جانب الاثنوية والعلاقات بينهما.

وعلى سبيل المثال، نجد أن أوالية التماهي عند فرويد تكمن وراء تكون الانا والانا الأعلى (Moi et Surmoi)، وتفسّر لنا كيف يستدخل (Intériorise) الشخص القواعد والقوانين والأعراف والمقولبات السائدة في البنية الاجتماعية لتصبح جزءاً من بنيته النفسية الداخلية. وعندما يتبنى الشخص قواعد جماعة الانتماء وأعرافها ومقولباتها واجماعها، يصبح مستعداً للدفاع عنها. أكثر من ذلك، يمكننا القول إنه بتأثير التماهي قد يصبح المحازب عقائدياً ومتحمساً للعقيدة أكثر من مؤسس العقيدة نفسه، و«ملكياً أكثر من الملك» إن في الدفاع عن العقيدة أو في الدفاع عن الملك! وهكذا يحصل العدوان بكل بساطة لأن القاعدة الاجتماعية المستدخلة (Intériorisée) والعرف والاجماع والمقولبات.. كلها، تتبناه لا بل تفرضه، كجرائم الشرف الحاصلة على طريقة «رأى بطن اخته منفوخاً منفسه برصاصتين»!

٢ ـ الاثنوية أو التمركز حول الاثنية (Ethnocentrisme)

يحدّدها «سامنر» (Sumner) منذ العام ١٩٠٦ بانها «اسم تقني يعني ادراك الأمور ادراكاً تكون فيه جماعة الفرد الخاصة مركزاً لكل شيء (...) وكل جماعة تغذي كبرياءها وغرورها وتدعي انها متفوّقة وتنظر نظرة احتقار إلى الغرباء»، ويرى «براون» (Brown) ١٩٨٦ المتعاطف مع «تاجفل» و«تورنر» ومع نظرية الاسناد وكبار روّادها، أن الصراع الاتني شبيه بكرسي متين يقوم على ثلاث أرجل هي الاثنوية والقولبة والتوزيع الجائر للنتائج أو المردودات. أما الاتنوية والقولبة فهما عمليتان نفسيتان شاملتان يتعذر استئصالهما. أما التوزيع الجائر أو غير العادل للمردودات فحالة وجدت دوماً وفي كل مكان ولم تستطع المجتمعات أن تحقق يوماً العدالة الاجتماعية. وحسب «براون» لا تكون الاثنوية وحدها كافية لحصول العدوان الاثني كما لا تكون المقولبات وحدها كافية لذلك.

فهو يضيف إليها ضرورة أن تكون الجماعات الاثنية على درجة كافية من التشابه حتى تتمكن من مقارنة توزيع المكتسبات والخسائر وتجد التوزيع مجحفاً وغير عادل. ولا يعتبر الاحباط غير العادل والظالم هو وحده السبب الرئيسي للعدوان بل ان «الجور المدرك» أو ادراك الجور والظلم هو النقطة المحورية المعيارية.

والأهم في كل ذلك تفسير كيفية عمل الاثنوية والمقولبات على التأثير في ادراك الاجحاف، ذاك الادراك المؤدي إلى العدوان. فالاثنوية عبر عملية المقارنة الاجتماعية، تستخلص دوماً ما يؤكد تمايزها الايجابي وتفوقها والغطرسة وما تتضمنه من مقولبات وأفكار جامدة ومسبقة (نحن أفضل الناس، نحن الأقوى). وعند ادراك توزيع الحصص والمردودات، فهي تريد ما يتناسب مع هذا التفوق. وحتى لو كنا أمام توزيع عادل للنتائج والحصص، فإن ادراك الأجحاف سيحصل طالما أن الاثنوية تنطلق من فوقية عليا وغطرسة أساسية في ادراك الأجحاف. فلأننا أفضل الناس وأقواهم يجب أن ننال أفضل الحصص. فيأتي ادراك توزيع النتائج والحصص متناسباً مع قدر الاثنية وغطرستها. وهكذا تنفتح نافذة أساسية على أن الاثنوية ومقولباتها قادرة على الوصول إلى تجريد المنتمين إلى اثنية غريبة (Out group) من حقوقهم وصلاحياتهم، وفي حال الصراع الاثني، تجريدهم من حق الحياة.

٣ ـ التصنيف الاجتماعي الخطر

وهو يتجلّى بادراك الانسان الفرد كنموذج يمثل جماعته الاثنية أو العرقية أو القومية. ويلي هذا انه إن كان من جماعة الغرباء (Out group) المصوّرة في الذهن بصور وهيئات وصفات بغيضة، فإن صفات جماعته البغيضة ستسند إليه. ومثل هذا التصنيف يؤدي إلى نزع الصفات الفردية عن الانسان الآخر واحلال صفات جماعة الـ «هم» محلها. مع الاشارة إلى أن الفرد في الاثنيات الشرقية يكون على العموم مشبعاً بروح الاثنية وجماعة الانتماء، فإن هذا التصنيف يبقى على حدّ تعبير كيلي شايفير (Shaver K.) خطراً ولا يؤدي إلى نزع الصفات الفردية (Deindividuation) وحسب بل أيضاً إلى تجريد الآخر من صفاته الانسانية (Dehumanisation) وتحليل الاعتداء عليه.

ومع الاشارة أيضاً إلى الصلة بين الاثنوية والتصنيف الاجتماعي الخطر، إذ أن منطق الاثنية يتضمّن التصنيف، نستطيع أن نجد الرابط بين تجريد الآخر من صفاته الفردية والإنسانية وتجريده أيضاً من حقوقه الإنسانية الأساسية. وعلى أي حال، نكون أمام نموذج يبيّن أن التصنيف الاجتماعي ينطلق من نزع الصفات والحقوق الانسانية عن الاثنيات الغريبة ويزداد عمله في مرحلة متقدمة من تفاقم الصراع.

٤ ـ الفكر اللاانعكاسي، الفكر المغلق، وعدم التساهل مع الغموض

ونفترض أن هناك علاقة بين الفكر الانوي العاجز عن تحقيق الانعكاسية كقدرة على ادراك الأمور وتفهمها من وجهة نظر الآخر استناداً إلى أعمال جان بياجيه، وبين التفكير

الاثنوي الذي يعجز هو الآخر عن تحقيق هذه الانعكاسية لتفهم مخاوف الآخرين وأخذها في الاعتبار، وبين الفكر المغلق الذي تكلم عليه «روكيش»، والسلطوية (الاوتوريتارية) استناداً إلى أعمال «أدورنو» ومعاونيه (Adorno) ١٩٥٠ والدراسات اللاحقة. وتعكس أنماط الفكر هذه تأكيد وجهة النظر الفردية والاثنية كما تعكس العجز عن تصوّر وجود وجهة نظر أخرى للأمور، والعجز عن تقبّل الرأي المعارض بهدف تحليله وبناء الحكم الموضوعي عليه، وليس بهدف تبنّيه. وهي في النهاية أنماط فكر متجذرة في تاريخ الشرق عموماً.

٥ ـ الوهم الجماعي حسب «تتلوك» (Tetlock) ١٩٧٩ و«جانيس» (Janis) ١٩٧٢

درس «جانيس» بعض القرارات السياسية التي اتخذها مجلس الوزراء الأميركي، مثل قرار غزو خليج الخنازير، والقرارات المتعلقة بأزمة نشر الصواريخ السوفياتية في كوبا. وتبين له أن القرارات السياسية الفاشلة كقرار غزو خليج الخنازير كان سببها السلطوية أو الاوتوريتارية، وعدم استنفاد الاحتمالات الممكنة، وبروز الاجماع الكذاب، إذ وافق بعض الوزراء خوفاً من سلطوية الرئيس كينيدي، وسببها أيضاً عدم البحث عن الآراء والمقترحات المعارضة لتوظيفها.

٦ ـ سرعة الادراك وتسريع الانفعالات

وما نفترضه أيضاً أنه عند انطلاق الصراع الاثني والقومي تنشط عمليات نفسية عديدة كتسريع الادراك، وحصول التنشيط الأوتوماتي للاتجاهات، وانزال المقولبات المتعلقة بصور الفئات الاجتماعية تدخل الانفعالات الاشمئزازية كالخوف والغضب ثم الشكوك المتأصلة على نحو عميق؛ وهي كلها تغذي الصراع وتجعله يستمر ويتصعّد. وهكذا تكون حبكته ذات دينامية سيكولوجية. فالتمسك بصور الذات والنحن كصور فوقية متعالية، والتمسك بالاتجاهات والمعتقدات باعتبارها حسب «ابلسون» (Abelson) من ممتلكات الانا أو مقتنياته قادرة عندما تتهدد على اثارة حال التنشيط الانفعالي. إذ أن تهديدها يهدد تكيف الانا والنحن التي لا ترضى عن الأوتوريتارية والتعالي بديلاً.

٧ ـ الكبرياء الاثنية والقومية

تبدو معطى أساسياً خاصة في الشرق الأوسط. فتعالي الهوية الاجتماعية والنحن والانا والتوتاليتارية التابعة لهما،... تعمل بعمق وخفاء وبشكل لا واع وأوتوماتي ينزلق عبر سرعة الادراك وتسريعه وعبر تسريع التنشيط الاوتوماتي للانفعالات والاتجاهات. وعملها الخفي والأوتوماتي اللاواعي هو الذي يوظف الايديولوجيات السياسية، ويسخرّها لمصلحته، ويؤثر فيها قبل أن تؤثر فيه، لذلك قد تتعدد الايديولوجيات على مرّ الزمان وتبقى الأوتوريتارية والفكر السلطاني، أما توتاليتارية الانا والنحن فتكون مدعومة بأواليات

نفسية اوتوماتية، كالاسنادات العاملة في خدمة الانا بشكل تلقائي وأوتوماتي، وكالانحيازات الانوية والاثنوية وكالصور الجاهزة وكاخطاء الادراك وعيوبه، وكالعجز عن استخدام المعدّل الأساسي من المعلومات الخ...

بعض النماذج

١ ـ التلاعب بالعقول والانفعالات

إن تسريع الادراك وتنشيط الانفعالات تبدو في نظرنا عاملاً رئيسياً في تأجيج الصراع القومي والعرقي والاثني. والمعطيات التي تقدمها الدراسات الاسنادية مهمة للغاية سواءً أكانت في مجال تسريع الادراك وأوتوماتيته أو في مجال الانفعالات والتنشيط الأوتوماتي للاتجاهات. وترتبط المعطيات هنا بامكانية تنشيط الانفعالات الاشمئزازية كالخوف والغضب عن طريق تقديم التفسيرات المعرفية التي تعزّزها. وتبدو نظرية «شاختر» الاسنادية مهمة للغاية، اذ تعتبر حالة التنشيط الفيزيولوجي قابلة للاستغلال اما بشكل ايجابي والوصول بالمرء إلى المرح والحبور، وأما بشكل سلبي يثير الانفعالات الاشمئزازية كالخوف والغضب، وهذان النوعان من الاستغلال يقومان على التلاعب بتقديم التفسيرات المعرفية أو على المعايرة المعرفية (Cognitive tuning) وتعديلها: فإذا قدمنا الظروف التخفيفية، ساعدنا المرء على ضبط حالة التنشيط الفيزيولوجي والتحكم بها: انه التحكم العقلاني. واذا قدمنا التفسيرات التصعيدية باتجاه تعزيز الانفعالات الاشمئزازية كالخوف والغضب عزّزنا التصرفات التابعة لها بما في ذلك التصرفات العدوانية.

واستناداً إلى أعمال «شاختر» و«سينجر» (Schachter and Singer) ١٩٦٢ ثم «لازاروس» (Lazarus) ١٩٨٤، و«فريجدا» (Frijda) ١٩٨٨ وآخرين، واستناداً إلى المعايرة المعرفية في تقديم التفسيرات التصعيدية ـ وهي تقنية من تقنيات التلاعب بالعقول ـ، يمكننا القول: انه عندما نكون امام حالة من القلق العام المجهول المصدر أو المتعدد الأسباب، أو حالة من الاحباط العام، فإن باستطاعة التفسير الايديولوجي أن يعزز الانفعالات السلبية الاشمئزازية عن طريق اللجوء إلى اعتماد المعايرة المعرفية التصعيدية. ويتمّ ذلك:

أ ـ من خلال تحديد سبب معين أو مصدر معين لهذا القلق العام بحيث تظهر جماعة اثنية أو حزبية وراء هذا القلق.

ب ـ تعيين جماعة اثنية أو حزبية أخرى، أو عدة جماعات أخرى مستهدفة. وهذا ما حصل ابان اندلاع الحرب اللبنانية في العام ١٩٧٥.

ويمكن أيضاً، انطلاقاً من حادث اجرامي يثير الاشمئزاز ولكنه مجهول السبب والمصدر، أن يعمل ادراك الناس تلقائياً على تحديد الجهة الفاعلة أو أن تعمل الايديولوجيا على تحديد الجهة تلك معينة سبب الذعر والاشمئزاز وما يتوجب فعله ازاءه، وهذا ما

حصل اثر اغتيال النائب «معروف سعد» وحادثة عين الرمانة. ويمكن القول أنه في حالات كهذه يمكن أن يعمل الادراك الشعبي باوتوماتية كلية تزداد سرعة وتسرعاً بتأثير الانفعالات الاشمئزازية وتدخل الكبرياء الاثنية ومقولباتها وأفكارها الأولية والمسبقة، وصولاً إلى التظاهر والاحتجاج والعدوان. ويمكننا تصور التقاء التفسير الايديولوجي مع اتجاهات الناس واستعدادهم لتأويل الوقائع استناداً إلى الكبرياء الاثنية والقومية. ولئن كانت تلك الاستعدادات كامنة، فعمل الايديولوجيا على تخريج تفسير يتلاءم معها يؤدي إلى نتوئها وتنشيطها. أما كيفية توظيفها واستغلالها على نحو تصعيدي فأمر تعرفه الايديولوجيا. ويمكن القول انه عندما يتلاقى التفسير الذي تقدمه الايديولوجيا مع جهوزية الادراك الشعبي وأفكارها المسبقة ومقولباتها، تصبح الايديولوجيا قادرة على توجيه التصرفات نحو التصعيد العدواني بمعايرة الشحن الانفعالي بواسطة التأويل والتفسير واقتراح الخطوات العملية كالتظاهر...

ويمكن أيضاً اقناع الجماعات والأشخاص وتوجيه ادراكهم تدريجياً بواسطة أعمال عدوانية تطال الجميع وتبين لهم أنهم مستهدفون من دون استثناء. وهذا ما حققته ظاهرات كالقصف العشوائي والخطف على الهوية وتفجير السيارات المفخخة، وأدت إلى ما هو أبعد من الاقناع التدريجي، إذ بتأثير تواترها، كان معظم الذين لم يقتنعوا بعد بضرورة حمل السلاح، يقتنعون.

٢ ـ التأثير الاجتماعي

استناداً إلى تجارب «ستانلي ميلغرام» (Milgrams. S)، يمكن تفسير العدوان بالخضوع للسلطة. وقد استطاع ميلغرام في تجاربه التي انطلقت من السلطة العملية الجامعية، وهي سلطة ذات تأثير خفيف إذا ما قورن بالتأثير الذي تتمتع به السلطة السياسية والعسكرية عندما تأمر العناصر التابعة لها بالخضوع، ان يبين ما للتأثير الاجتماعي (Influence) من آثار. فقد بيّنت تجاربه أن مئة بالمئة من الأشخاص الذين شملتهم تجربته توصلوا إلى صعق متعلم غليظ الذهن بشحنات كهربائية وصلت إلى ٣٠٠ فولت. كما توصل ٦٥٪ منهم إلى صعقه بشحنة ٤٥٠ فولتاً وهي الشحنة الأعلى المتوافرة أمامهم. وكل ذلك على الرغم من استغاثات ذلك المتعلّم (وهو متواطىء مع القائم بالاختبار) وشكواه من آلام القلب.. وبالنتيجة فإن التجربة نجحت في أخذ ادراك الشخص واقناعه عن طريق تقديم تفسير للوضعية يربط بين العقوبة المتدرجة والتعلّم. فما أن اقتنع الشخص وتقبّل دوره وقبض بضعة دولارات (التزام وتورّط) حتى انخرط في دوره وتوصل إلى تبنّي العدوان القاتل. واستناداً إلى «ميلغرام» ينفّذ الخاضعون للسلطة المجازر الكبرى كمجزرة ايديولوجيةً «مي لاي» التي نفذها في فيتنام ضابط أميركي مع جنوده.

ومع أن التفسير الذي يقدّمه القائم بالاختبار، لتوضيح الوضعية يعتبره «ميلغرام» ايديولوجيةً تؤثر في ادراك الشخص عندما يقتنع بها، فإن باستطاعتنا أيضاً أن نعتبر تبني ايديولوجية الحزب وتبني مقولبات الاثنية وافكارها المسبقة وصورها الفوقية الخ والاندفاع

المتحمّس في سبيلها تؤدي إلى العدوان. فالإيديولوجيا والمقولبات والأفكار المسبّقة تتفعّل تفعيلاً تلقائياً أوتوماتياً في ذهن المقاتل والمقاتلين، فتحصل في بعض الأحيان المجازر من دون أن يكون الحزب قد خطط لها ولكن باندفاع المقاتلين وحماسهم أي بالتفعيل الأوتوماتي التلقائي.

حل الصراعات أو النزاعات

تكمن أهمية هذه العمليات والعوامل في أنها توضح لنا حقيقة بعض ما يجري في حبكة الصراع وتأجيجه، وتبين لنا أثر القوى النفسية غير الظاهرة التي تمد النزاع بتغذية أوتوماتية تلقائية، وتضعنا أمام معطيات توضح لنا لا عقلانية الصراع. وكثيراً ما تتساءل كيف يستمرون في القتال وكلهم خاسر؟ ان مسألة حل النزاع تبقى مسألة العقلانية في مواجهة اللاعقلانية، والتفكير الواقعي في مواجهة أخطاء الادراك والوهم ومسألة الفكر المنفتح والانعكاسي في مواجهة الفكر المنغلق واللاانعكاسي، وبطء الادراك المؤدي إلى الموضوعية مقابل سرعة الادراك المؤدية إلى التهور.

في ضوء ما تقدم، لا بدّ من تحقيق شروط صعبة تتمثل في تبطيء الادراك، وتحقيق الانعكاسية، ومعالجة التشويه الادراكي وصولاً إلى تعزيز الديمقراطية:

١ ـ تبطيء الادراك

اما تبطيء الادراك فيشكل علاجاً جزئياً لسرعة الادراك الفائقة، إذ لا نستطيع التحكم بالعديد من الأواليات الأوتوماتية واللاواعية التي تعمل بشكل فوري مستبقة مراحل معالجة الاعلام ومتحكمة بعملية التنميط الأولى. هذا التبطيء في بناء الأحكام الاجتماعية، يجد قواعده في الأمثال الشعبية التي تنصح بالتروي والتمهل والتعقل (عد للعشرة)، وفي بعض الحكم مثل قول عمر بن الخطاب «ليت لي عنق الجمل لأزن كلمتي قبل أن أتفوه بها». ويتضمن التبطيء تأجيل ردة الفعل، وبناء الحكم، ثم تفتيح الحواس لتلقي المعلومات وجمعها، وتفتيح الذهن للعديد من الاحتمالات والتفسيرات ومناقشتها، ثم تقبّل المناسب منها.

٢ ـ تحقيق انعكاسية الفكر بالمعنى البياجيتي (Piagétien)

وهي تتمثل بمحاولة تفهم الأمور من وجهة نظر الآخر، وأخذ تلك الوجهة بعين الاعتبار لتحليلها ومناقشتها، ثم في ضوء التحليل والمناقشة حصول التقبّل أو حصول الرفض، والمقصود هنا بالتحليل والمناقشة الموضوعيين اللذين يبتعدان عن التقليل من أهمية رأي الآخر أو الرأي المعارض، وعن زيادة تقدير الرأي الخاص والتشدد في تبريره، ويُعتبر تحقيق الانعكاسية خطوة متقدمة في معالجة انغلاق الفكر الانوي الاثنوي،

٣ ـ محاولة فهم اخطاء الادراك والقوى اللاعقلانية

وكنموذج على أخطاء الادراك، نستنجد بما يذكره «رالف وايت» في دراسته «أخطاء الادراك في الصراع العربي الاسرائيلي» عن الدبلوماسيين الأميركيين الذين كانوا يتنقلون بين البلدان العربية واسرائيل كثيراً ما كانوا يضطرون إلى ترديد عبارة «ولكن الطرف الآخر لا يرى الأمر من هذه الزاوية أو لا يوافقك الرأي كلياً». ويجد «وايت» أن الخطأ الكبير الذي وقع فيه العديد من كبار الدبلوماسيين والاكاديميين هو أنهم اقتنعوا بأنه إذا كانت الفكرة معقولة وفي مصلحة الطرفين كليهما، فإن لها حظاً كبيراً في أن تحظى بموافقتهما بعد بعض التفاوض والاقناع العقلاني. ويضيف ان هؤلاء الاشخاص قد خفضوا قيمة القوى السيكولوجية اللاعقلانية التي كانت تنشط بقوة لتدعيم الادراكات والمواقف الصلبة المتناقضة عند كلا الطرفين.

ويرى «رالف وايت» (White R.) ان العناصر المشتركة التي تقود إلى التشويه الادراكي وأخطاء الادراك والاسناد هي ذات طبيعة نفسية اجتماعية، أو انها تلك القوى السيكولوجية اللاعقلانية. وقد اشار إلى عدد من التشويهات الادراكية عند الأميركيين أثناء الحرب الفيتنامية، نذكر بعضها على سبيل المثال:

فعلى صعيد صورة الذات، كان الأميركيون يمتلكون صورة قوية عن ذاتهم مقرونة بصورة قوية عن جيشهم وسياستهم تتمتع بصفات مثل الحزم والقوة. وكانت لديهم صورة أخلاقية عالية عن الذات. كانوا لا يتفوّقون على «الفييتكونغ» عسكرياً وحسب، بل كانت لديهم «ثقة عالية» بجيشهم. فانطلاقاً من كونهم لم يخسروا حرباً قط اعتقد الاميركيون أنهم قادرون على كسب أية مجابهة يخوضونها. لذلك بدا لهم في الحرب الفيتنامية أن ما ينقصهم هو معركة واحدة وحسب لتحقيق النصر النهائي.

وبالمقابل فقد كوّنوا عن العدوّ «صورة شيطانية». فالفييتكونغ غامضون مخادعون ولا يتورعون عن ارتكاب الفظائع الرهيبة والاعتداءات الوحشية. ويشير «وايت» أيضاً إلى انعدام التعاطف مع ما يشعر به الخصم والعجز عن فهم لماذا يقاتل، وإلى اللاإنتباه الانتقائي أو السهو الانتقائي» (Selective inattention). فلأن حكومة فيتنام الجنوبية كانت إلى جانب الولايات المتحدة، جهلت هذه الأخيرة فساد تلك الحكومة وأعمالها اللاديمقراطية... ولأن الأمور تتخطى حدود المعقول والمفهوم عند تأجّج الصراعات الاثنية والقومية، ولأن هذه القوى تشكل المادة الشديدة الانفجار التي تغذي الحروب وتصعد عنف الصراعات، يصبح فريقاً النزاع عاجزين عن الوصول إلى الحلول. ذلك لأن المنطق الذي يقود أفعالهما أسير التشويه والانحياز والبحث عن المعركة الاضافية الكفيلة بتحقيق النصر النهائي أو بتحقيق انتصارات جزئية تنقل العدو من هزيمة صغيرة إلى هزيمة صغيرة وتستنزف قوته. فكيف يمكن الوصول إلى الحل؟

تتطلب الحلول، في الواقع، كسر مثل هذا المنطق. وهو أمر لا يحصل عادةً من قبل فريقي النزاع الشغوفين بالبحث عن معارك جديدة والمسجونين خل منطق يُصر على

العدوان ويطالب بالمزيد. ومع ذلك، لا يبدو الحل ممكناً الا عن طريقين: طريق يدعو إلى تفعيل العقلانية مهما بدا هذا الطريق مثالياً وغير واقعي، لأن عقلية طرفي النزاع تكون أسيرة منطق منحاز ومشوه ولا عقلاني، وطريق يدعو إلى «تدخل طرف ثالث» (Third-party Intervention).

٤ ـ تحقيق العقلانية

وهو صعب اجمالاً أثناء الأزمات والصراعات، ويمكن اعتماده كطريقة حل دائمة نعمل على ترسيخها في صنع القرارات السياسية حتى تكون جاهزة أثناء الأزمات والصراعات، فحسب جانيس (Janis)، تفترض الادارة الناجحة للأزمات جمع العديد من المعلومات والآراء والمقترحات، كما تتطلب، على الأخص، البحث عن الآراء المعارضة والتنقيب عنها لأنها تشكل محكاً اساسياً نمتحن قراراتنا في ضوء ما تقدمه من براهين. ولذلك، يجب أن يكون في كل جماعة سياسية تعمل على اتخاذ قرارات مهمة، عضو يؤدي دور «محامي الشيطان»، مقدّماً البراهين المعاكسة... وهكذا يمكن استغلال وجود المعارضة.

أما «تتلوك» (Tetlock)، وفي معرض بحثه عن الحلول المتعلقة بالسياسة الخارجية ودور علماء النفس في المساهمة فيها، فينصح السياسيين والحكام بضرورة اللجوء إلى علماء النفس ذوي الاختصاص في بناء الأحكام الاجتماعية وفي عمليات اتخاذ القرارات، لأنهم قادرون على تحديد مكامن الخطأ والانحياز في هذه العمليات، وحصرها وتخفيف آثارها. كما ينصح أيضاً باللجوء إلى علماء نفس ذوي اختصاص في سيكولوجية التفاوض وآخرين مختصين في مسائل التنبوء بالسلوك في الوضعيات المعقدة.

٥ ـ تأصيل الممارسة الديمقراطية والانفتاح على الآخر

يتبع ذلك أنه في المجتمعات المعرّضة للاهتزاز، وأثناء فترات الرخاء والسلام، يجب تعزيز الأساليب الديمقراطية في التفاعل الانساني العام، وتأصيل الممارسة الديمقراطية سواء أكان ذلك على مستوى الحياة العامة أم على مستوى حياة المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الحزبية. مثلاً، التعوّد على عدم تجديد ولاية رئيس المؤسسة أو رئيس الحزب لأكثر من مرة، ذاك أن الكثير من المشكلات تحل، في معظم الأحيان، مع بروز قيادة جديدة.. الخ.

ويتبع ذلك أيضاً، أثناء فترات الرخاء والسلام، مكافحة التصنيف الاجتماعي الخطر والأفكار المسبقة والمقولبات، بتعزيز ظروف التلاقي والاختلاط الاثنوي على مختلف أنواعها، كالاعتماد على المدارس، واقامة المخيمات المختلطة، وخلق المناسبات التي تجمع افراداً من مختلف الاثنيات. فالتلاقي والتفاعل الانساني والعمل المشترك كلها، عوامل ايجابية تبدد مضامين المقولبات والأفكار المسبقة. ويرى «براون» (Brown) ان الحياة في مثل هذه المخيمات والمدارس، إذا ما اقتصرت على العدالة والمساواة، لا تبدو كافية، كما

انها لا تكفي عندما تقتصر على المنافسة. والحل يكون في تحويل المناخات السائدة إلى مناخات تعاون (Cooperation) لأن فيها المشاركة الوجدانية. فمن خلال معطيات كهذه، يمكن تعزيز انفتاح الفكر على الآخرين كحقائق نفسية انسانية، وعلى الموضوعية والواقعية في معالجة المشكلات والبحث عن الحلول.

٦ ـ تدخّل الفريق الثالث (Third- party intervention)

يعتبر تدخل الفريق الثالث أمراً لا مفرّ منه، خاصة في الصراعات الاثنية والقومية التي تدخل ذاك المنطق الجهنمي، الذي يصبح فيه البحث عن المعركة الاضافية والنهائية هاجس فريقي النزاع، بينما يخلفان وراءهما الضحايا والمدن المرجومة الخ. وفي هذه الحالات، يستحيل الكلام على تنشيط ذاتي للعقلانية أو على مبادرات سلمية من كلا الفريقين المتنازعين. ويأتي تدخل الفريق الثالث لعدة أسباب لعل أهمها أن الحروب كالأوبئة وكبقع الزيت تهدد بالانتشار، وقد درس «روبين» (Rubin) عملية تدخل الفريق الثالث، من خلال تجارب أجريت في المختبرات ومن خلال دراسات اجراها على حالات تاريخية. وهو يرى أن تدخل الفريق الثالث يتيح للأطراف المتورطة في النزاع الدخول في المفاوضات من دون أن يخسروا «ماء الوجه»، ذاك انهم يمتنعون عن التفاوض المباشر الذي قد يُؤول كعلامة ضعف، أما دوره فيكون تحقيق القيام بالتنازلات (Concession making)، وتسهيل حصولها من كلا الطرفين أو الأطراف كلها. وهو بذلك يسهل سبب المفاوضات ويساعد عليها. ويحدد «روبين» ما يشبه القاعدة المتعلقة بتدخل الطرف الثالث، وهي أن التقنيات التي تبدو فعالة عندما تكون النزاعات خفيفة أو متوسطة الحدة، لا تصبح عديمة الفعالية، عند اشتداد النزاعات وحسب، بل قد تجعل الأمور أسوأ: كأن تقود كلا الطرفين إلى الشعور بأنهما مستفردان أكثر ممّا كان الأمر عليه قبل تدخّل الفريق الثالث. ويحصل ذلك بقدر ما تكون الخلافات بينهما قوية وحادة، كما لو أن تدخل هذا الفريق يجسّم الخلافات ويجعلها أكثر نتوءاً. ويصل الأمر بأطراف النزاع إلى اتهام الفريق الثالث وتفضيل اللجوء إلى حل خلافاتهم بأنفسهم. فمن هذه الزاوية، يتكلّم «روبين» على النتائج الايجابية التي يؤدي اليها تدخل الفريق الثالث، إذ يجعل الطرفين أكثر ميلاً إلى حل خلافاتهما بأنفسهما وزيادة دوافعهما نحو الوصول إلى ما يسميه بالتوافق العادل.

وإذا أردنا أن ندخل في كيفية عمل الفريق الثالث، خاصة في ما يتعلق بكسر حلقة العنف الجهنميّة، بدت لنا الملاحظات التي يوردها «رالف وايت» (R. White) مهمة وضرورية. فهو ينصح علماء النفس والديبلوماسيين الذين يحاولون حل النزاع العربي الاسرائيلي، بأن يعطوا الأولوية لدراسة الحقائق التاريخية والنفسية كالاطلاع على تاريخ النزاع وتاريخ التفاعلات واللجوء إلى المحادثات مع الأطراف، وإلى معطيات تقدمها استطلاعات الرأي، أو الاستفتاءات، هنا وهناك، ثم العمل على كشف الانماط السيكولوجية التي رافقت الحروب العربية الإسرائيلية، كصورة العدوّ الشيطانية، والصورة المعنوية المتعلقة بالذات، وغياب التعاطف الواقعي مع الأعداء ومع من يرون الأمور من بعيد،

والعجز عن ادراك العوامل التابعة للوضعية والتي تؤثر في سلوك الخصم. وقد شكلت هذه النقطة الأخيرة موضوعاً للعديد من الدراسات الاسنادية، هذا الموضوع الذي عُرف باسم «الخطأ الأساسي في الاسناد»، مفاده أن الناس يكونون عادة ميالين إلى ردّ تصرفات الآخرين إلى اتجاهاتهم واستعداداتهم واغفال تأثير العوامل التابعة للوضعية. وهذا الخطأ يبدو لـ «وايت» أساسياً في ادراك تصرفات الخصم أثناء الحروب. ويتوقف «وايت» مطوّلاً عند خطأ أساسي في الادراك عند العرب وعند الاسرائيليين، وهو كون طرفي النزاع لا يتصوران ما يمكنهما فعله لتغيير سلوك الطرف الآخر. وهو يثير هنا موضوعاً متقدماً، بمعنى أنه يتطلب مستوى عالياً من العقلانية، بينما تجري الأمور، في نظرنا، على مستوى أولي من الاوتوماتية، وهي اوتوماتية الادراك المتصلة بالتنشيط الأوتوماتي الذي يطال الانفعالات والاتجاهات. وحين يتوصل الطرف الثالث إليه، يكون قد اجتاز مسافة متقدمة على طريق العقلانية وتبطيء الادراك، والسيطرة على الأواليات العاملة في الانحياز الأنوي والاثنوي.

وأخيراً، يمكن أن يكون الفريق الثالث الأمم المتحدة، التي يوليها «براون» دوراً أساسياً في حل الصراعات الاثنية. فهي في نظره قادرة على ضبط الصراعات على الطريقة الحاصلة في المباريات الرياضية التنافسية. اذ يتبين له امكانية معالجة العدوان من خلال مجموعة من القواعد تضعها سلطة فائقة التنظيم كتلك التي ترعى الألعاب الرياضية التنافسية (...) وأن الأمم المتحدة ستكون قادرة على سن القواعد ووضع القيود ومعاقبة المخالفين. وعلاوة على ذلك، نضيف أن الأمم المتحدة، عندما تنطلق من أسس وقواعد يوافق عليها الجميع بهدف رعاية حقوق الجميع، لا تبدو ظالمة عندما تحاول تطبيق تلك القواعد. والأمر يصل عند هذه الحدود إلى مفهوم الارادة العامة عند «روسو» مع اعطائه بعداً عالمياً.

ولكن لا بد من الاشارة إلى الشروط الضرورية لتدخل الأمم المتحدة، كالتجرد، واستقلالية القرار، والمساواة... اذ أن ادراك الاجحاف، وهو متأثر بصورة «النحن» الفوقية، قد يعود ليطل من جديد. ولا بدّ في النهاية من عمل تربوي انساني جاد وعميق يخترق الاثنيات والقوميات ليجعل تلك الحقوق والقوانين كشرعة حقوق الإنسان، من مسلّمات التفكير الانساني...

المراجع

ABELSON, 1988, **conviction.** American psychologist, vol. 43, p. 267-275.

ADELSON, 1953, **«A study of minority group authoritarianism»**, Jnal. of. abn. and soc. psych. vol 48. N° 4. p. 477 - 485.

BARGH and PIETROMONACO, 1982. **«Automatic information processing and social perception»**, Jnal. of pers. and soc. psych. vol. 43, p. 437 - 449.

BROWN, R. 1953, **«A determinant of the relationship between rigidity and authoritarianism»**. Jnal of abn. and soc. psych. vol. 48, p. 469 - 476.

BROWN, R. 1986, «**The ethnic conflict, in social psychology**». second ed. Free Press. p. 533 - 633.

BURNSTEIN and SCHULL. 1982, «**The informational basis of social judgment operations in forming impressions of other persons**». Jnal of experimental soc. psych. vol 18, p. 217 - 234.

CLORE and PARROTT, 1994, «**Cognitive feelings and metacognitive judgments**». European jnal of soc. psych. vol 24. p. 101 - 115.

DEVINE, 1989, «**Stereotypes and prejudice: Their automatic and controlled components**». Jnal of pty and soc. psych. vol 56, p. 5 - 15.

Da GLORIA et DUDA, 1979, «**Le comportement agressif: conduite antinormative ou usage de coercition**». Recherche de psych. soc. vol 1. p. 65 - 81.

DOVIDIO et al, 1986, «**Racial stereotypes the contents of their cognitive representation**». Jnal of experimental soc. psych. vol 22, p. 22 - 37.

FELSON, R. 1978. «**Aggression as impression management**». soc. psych. vol. 41. N°3, p. 205 - 213.

FELSON, R. 1982, «**Impression mangement and the escalation of aggression and violence**». soc. psych. quarterly. vol 45. p. 245 - 254.

GREENWALD, 1980, «**The totalitarian ego (...). American psychologist**». vol. 35 p. 603 - 618.

HARRIS and HUANG, 1974, «**Aggression and the attribution process**». The Jnal of soc. psych. vol. 92, p. 209 - 216.

KARLI, P. 1989, «**L'homme agressif**». Paris, O. J. 4, points.

KELLEY, H. 1959, «**Experimental studies of threats in interpersonal negociations**». Jnal of conflict resolution. vol. 9. p. 79 - 105.

LERNER, 1990. «**The manipulators: Personnality and politics in multiple perspectives**». Law rence Erlbaum associates ed.

MANSTEAD, 1991, «**Emotion in social life: A special issue of cognition and emotion**». L. E. A. ed.

MARTIN and TESSER, 1992, «**The construction of social judgments**». L. E. A. ed.

MESSICK et al. 1985. «**Why we are fairer than others**». Jnal of experimental soc. psych. vol. 21, p. 480 - 500.

RUBIN. 1981, «**Dynamics of third party intervention**» (...) N. Y. Praeger.

SCHACHTER and SINGER, 1962. «**Cognitive, social and physiological determinants of emotional state**». psychological Review, vol. 69. p. 379 - 399.

SCHACHTER. 1964. «**Interaction of cognitive and physiological determinants of emotional state**». In Berkowitz. Advances in experimental social psych. vol. 1. p. 49 - 82. N. Y. Academic press.

SMITH and LERNER. 1986. «**Development of automatism of social judgments**». Jnal of pty and soc. psych. vol. 50 p. 246 - 259.

SNYDER, STEPHAN, and ROSENFIELD. 1976. **«Egotism and attribution»**. Jnal. of pty. and soc. psych. vol. 33. p. 435 - 441.

SNYDER and CANTOR. 1980. **«Thinking about ourselves and others: Self monitoring and social knowledge»**. Jnal of Pty and soc. psych. vol. 39. p. 586 - 597.

STRAUMAN and HIGGINS, 1987, **«Automatic activation of self discrepancies and emotional syndromes: when cognitive structures influence affect»**. Jnal of pty and soc. psych. vol. 53. p. 1004 - 1014.

SWANN and HILL. 1982, **«When our identities are mistaken: Reaffirming self conceptions through social interaction»**. Jnal. of pty. and soc. psych. vol. 43. p. 59 - 66.

TAJFEL. 1982. **«Social psychology of intergroup relations»**. Annual review of psychology, vol. 33. p. 1 - 39.

TAYLOR and FISKE, 1975. **«Point - of - view and perception of causality»**. Jnal of pty. and soc. psych. vol. 32, p. 439 - 445.

TAYLOR and FISKE, 1991, **«Social cognition»**, McGraw - Hill, ed.

TEDESCHI et al, 1974. **«Areinterpretation of research on aggression»**, Psychological Bulletin, vol. 81, p. 540 - 562.

TEDESCHI et al 1977, **«Aggression and the use of coercive power»**. Jnal of social issues. vol. 33. p. 101 - 125.

TETLOCK, 1979. **«Identifying victims of group think from public statements of decision makers»**. Jnal of pty. and soc. psych. vol. 37, p. 1314 - 1324.

TETLOCK, 1986. **«psychological advice on foreign policy. What do we have to contribute!»** American psychologist. vol. 41. p. 557 - 567.

TURNER, BROWN, and TAJFEL. 1979. **«Social comparison and group interest in ingroup favoritism»**. European Jnal of soc. psych. vol. 9. p. 187 - 204.

TURNER and OAKES, 1986, **«The significance of the social identity concept for social psychology (...)»**. British Jnal. of soc. psych. vol. 25. p. 237 - 252.

WHITE G. L. et al, 1981, **«Passionate love and misattribution of arousal»**. Jnal of personnality and soc. psych. vol. 41. p. 56 - 62.

WHITE, R. 1971, **«Misperception and the vietnam war»**. Jnal of soc. issues, vol. 22, N° 3, p. 1 - 166.

WHITE, R. 1977, **«Misperception and the Arab - Israeli conflict»**. Jnal of soc. issues. vol. 33, n° 1, p. 190 - 221.

WYER and SRULL., 1993, **«Perspectives on anger and Emotion»**. L.E.A. ed.

المواقع الأثرية
في الجنوب اللبناني
خلال تسميات الأعلام ق.م.

د. يوسف الحوراني(*)

أينما تجولنا في جنوب لبنان، نجد أنفسنا بين البقايا الأثرية للحضارات القديمة. ومع من تحدثنا من سكان المنطقة، إذا كانت لنا هواية دراسة التاريخ من خلال اللغة، نكتشف في حديثه بقايا لا تزال حية من أولئك الذين عاشوا في الماضي هناك.

إن قصة الإنسان في جنوب لبنان تبدأ ما قبل التاريخ . فالملاذات الطبيعية، مثل تلك الكهوف الرائعة في وادي الزهراني، تشهد على وجود الإنسان مع أدواته الحجرية وفنونه البدائية، مع أن علماء الآثار لم يصلوا بعد إلى إكتشافات تؤكد ذلك .

فالجبال والتلال والأودية والمروج والمنحدرات والينابيع وعيون المياه والأنهار والملاجىء الطبيعية، جميع هذه، متجاورة متقاربة، كانت تناسب الإنسان الذي كان يبحث عن أرض تصلح لحمايته، ليس فقط من أعدائه، بل من قسوة الطبيعة التي تواجهه في مناطق أخرى، لأن اي شيء أو حدث هنا، في الجنوب، يكون معتدلاً حين يحدث . وهذا ما دعا الإنسان إلى تكوين حياة اجتماعية ببناء المستوطنات والقرى والمعابد .

طبيعة الأرض هذه ساندت الحياة الاجتماعية بصورة مستمرة منذ آلاف السنين، والشاهد على هذه الاستمرارية هو استمرار استعمال الأسماء ذاتها للخرائب والمواقع القديمة، كما للأودية والينابيع، مهما تكن ضئيلة القيمة والشأن.

ومع اقتناعنا بهذه الفكرة للاستمرارية في الحياة الاجتماعية لجنوب لبنان، نعتبر أسماء الاعلام المعطاة للقرى والمواقع، مفاتيح مناسبة للتعرف إلى الحضارات والثقافات التي مرّت في الماضي في المنطقة.

(*) دكتور في فلسفة الفكر الحضاري القديم، أستاذ في الجامعة اللبنانية – فرع الجنوب.

وإذ نستعمل الأسماء التي نختارها لأعلام معروفين جيداً، نتجنب، عمداً، التفسيرات اللغوية التي اعتمدها بعض الباحثين في هذا الحقل. وهكذا يكون هدفنا ليس تحديد أي اسم يوجد على الخريطة، وانما انتقاء الأسماء الواضحة التي تساندها الأدلة، من نصوص تاريخية وتقاليد وبراهين أخرى، كوجود أسماء أخرى في الجوار تنتمي الى الثقافة المفترضة ذاتها. وهكذا نستدلُّ ، على عدد من الثقافات والحقب التاريخية بواسطة الأسماء التي كانت تُطلق في ما مضى على المواقع الجنوبية .

الحوريّون:

والاسم المفتاح الأوّل الذي سنبدأ به ، هو اسم غامض للإله «كورا» تكرَّر وروده في مجلس آلهة «إيبلا»، كما يذكر ذلك عالم الآثار الايطالي «جيوفاني بتِّناتو» الذي درس آثار هذه المدينة الكنعانية القديمة في الأراضي السورية ووصفه بأنه:

«... هام لكنه غير محدد الهوية بعد»، ثم انه لاحظ: «... هناك تكرار لذكر تقدمات للاله «كورا» والاله «مول» (المشتري)»[١].

هذا الإله الغامض في نصوص «ايبلا» له موقع أثري هام على اسمه في جنوب لبنان، قرب بلدة «رميش». وغموضه في عدم التمكن من تحديد نسبه، وإذا كان ينتمي الى الكنعانيين أو إلى الحوريين، لأن مجتمع إيبلا، كما ثقافتها، كانا خليطاً من عناصر كنعانية وحورية.

ووجود الإله «كورا» في موقعه قرب «رميش» لا يوضح هويته وإنما يدعم وجود الحوريين في منطقة رميش كفرضية أولى، ويشجعنا على اعتباره إلهاً سماوياً أو كوكبياً، مثل رفيقه «مول» في إيبلا. وسبب هذا الاعتبار هو أننا نجد في دائرة لا يزيد قطرها على خمسة كيلومترات حول تلة كورا أسماء حورية لالهة سماويين، لا تزال قيد الاستعمال وهي: «قوزح» اسم قرية «وسموخي» اسم خربة أثرية، و«عيتا الشعب» اسم قرية، ومثلها «علما الشعب». وقد وردت هذه الأسماء معاً خلال معاهدة باللغة الأكادية بين ملكين هما: «سوبيلوليوما» و«كورتيوازا». والنص يستشهد بالالهة الحورية: «تشوب، رب السماء والأرض، وقوزح وسميغي»[٢]. وهذا يعني: إله العاصفة والطقس، واله القمر، واله الشمس. ونحن نضيف إلى هذه المجموعة من الآلهة الحورية المشهورة، وفي المنطقة المحددة ذاتها، الإله «أداما» شرق بلدة «يارون».

فقد ورد اسم الإله «أداما» في مجلس آلهة إيبلا كإله حوري، له عيد في الشهر التاسع[٣]. والموقع الذي يحمل اسمه هو حصن أثري هام، ورد ذكره لدى «يشوع» باعتباره مدينة حصينة في أرض نفتالي (١٩: ٣٣ و٣٦). واسمها الحالي تحمله عين في سفحها هي «عين داما» والخربة تشرف على الطريق «السلطاني» ، طريق العربات للملوك الفراعنة باتجاه الأرض السورية.

ومما يستحق الذكر هنا هو أن مجموعة كتب العهد القديم العبري لم تذكر الحوريين، حتى ولو بالاسم في المنطقة، خلال القرون الأخيرة من الألف الثاني قبل الميلاد، مع أنهم كان لهم أكثر من مركز في جنوب لبنان. فنحن، مثلاً، نلاحظ وجود اسم الإله الحوري الأكبر في اسم «كفرشوبا» في سفح جبل «حرمون»، كما أننا نجد اسم «حبّت»، الالهة قرينته في اسم بلدة «حبّوش» قرب مدينة النبطية. ووجود موقع أثري يحمل اسماً واضحاً هو «شارما» شمال بلدة حبوش، يدعم هويتها الحورية. لأن «شارما» هو ابن الإلهة حبوش، حسبما ورد في مجلس الهة الحوريين في شمال سوريا[٤]. مع أن اسم هذا الإله لم يرد معها ومع زوجها «تشوب» في مجلس آلهة «إيبلا».

وفي سجلات الفرعون المصري «أمنحوتب الثاني» (حوالى ١٤٤٧ ــ ١٤٢١ ق.م.) تأكيد على الوجود الحوري في المنطقة،إذ نجده في سجل الاسلاب من أرض «رتنو». إذ يذكر الفرعون أسلابه: «من العابيرو ٢٦٠٠، ومن الشاسو الاحياء: ١٥٢٠٠، ومن الخارو (الحوريين): ٣٦٣٠٠، ومن النيغز: ١٥٠٧٠»[٥].

ولهذا نجد سجلات «سيتي الأول» (١٣١٨ ــ ١٣٠١ ق.م.) تشير إلى جنوب لبنان باسم «سلسلة جبال خارو»[٦].

الكنعانيون:

كان الحوريون في جنوب لبنان في منطقة تسود فيها أسماء كبار آلهة الكنعانيين على التلال والجبال والمستقرات القديمة.

ويبدو أن المنطقة كانت على علاقة وثيقة بمصر، منذ بدء التاريخ. و هذه العلاقة تظهر في توافق أسماء أعلام معروفين جيداً في مصر مع أسماء قرى ومزارات محترمة في المنطقة. وأشهر هذه الأسماء هو اسم الإله «شيت» الذي يوصف بأنه الأقدم، وكان مكروهاً خلال قسم كبير من التاريخ المصري. ونحن نجد في المنطقة الجنوبية مجموعة من القرى والمزارات منسوبة إليه: جب شيت، حدشيت، عدشيت؛ برعشيت والنبي شيت، وهو يوصف بنعت «نبي». وقد ورد اسمه في التكوين (٤: ٢٥) بوصفه الإبن الثالث لآدم. كما وصف المؤابيون في شرق الأردن بأنهم أبناء شيت (عدد ٢٤: ١٧).

ولقد وردت أسماء ثلاثة ملوك لهذه القرى القديمة بلفظها السامي، خلال نص «لعان» سحري يعود تاريخه الى المملكة الوسطى بين القرنين التاسع عشر والثامن عشر قبل الميلاد. في النص ذكر لثلاثة ملوك متمردين لمدن «شوتو». وأسماء الملوك هي: أيابوم، كوثر، وزبلانو (أيوب، كوثر، ذبلان). ونفترض هنا أن اسم «كوثرية» في الجنوب هو نسبة لأحد هؤلاء الثلاثة القدماء.

وفي النص السحري ذاته، نجد اسمين لملكين آخرين لمدينتين متمردتين باسم «سلِم». والاسمان هما: «يقرعمو وسجعان»[٧]. وعلينا أن ننتبه هنا إلى أن النص كتب قبل بروز «أور – سلِم» مع أبرام وملكي صادق الكنعاني. وفي جوار قرى «شيت» التي ذكرناها نجد قريتين باسم «سلِم»، إحداهما «خربة سلِم» والأخرى «مجدل سلِم». ونحن نفترض أن هاتين المدينتين أيضاً كانتا عاصيتين على الفرعون. ونجد قريباً منهما قرية مع مزار باسم هذا الإله هي «عرب ساليم». ونفترض أن أصل الاسم هو «رب سلِم» علما ان اسم المزار في هذه القرية هو «النبي ساليم»، وما يساعدنا على افتراض الكلمة الأولى في الاسم «رب» وليس «عرب» هو وجود النعت «رب» بصيغة المؤنث في المنطقة في اسم «ربَّة لاتين»، أي «ربَّة الليطاني»، وهذا يجعلنا نستنتج انه في حقبة تاريخية ما كان ينعت فيها الإله بكلمة «رب» بدلاً من «نبي» أو إله.

وفي النص ذاته (نص اللعان) ، يرد اسما مدينتين «يرموتا»، المدينة اللغز الثرية والمنظَّمة جيداً، كما تذكرها رسائل «تل العمارنة». ونحن نفترض وجود هاتين المدينتين في جوار صيدا، إحداهما في سفح الجبل إلى الشرق وهي «عرمتا»، والأخرى جنوب مصب «الزهراني» على الشاطىء، وكان الاغريقي «سترابو» قد أشار إليها باسم «أورينتو» (١٦: ٢، ٢٤). وخرائب هذه المدينة وبقاياها مع خزانات مياهها وأقنيتها الأثرية، تشجعنا على اعتبارها «يرموتا» الشهيرة والثرية في الألف الثاني قبل الميلاد، لأنه، باستثناء ملاحظة سترابو في القرن الأول للميلاد، لم يُذكر اسم للموقع، بل يُطلق عليه اليوم اسم «تل البراك» (أي خزانات المياه). ونعتبر أن في التسمية اليونانية خطأ في النسخ.

ونلاحظ أيضاً في المنطقة الجنوبية مجموعة أسماء آلهة وآلهات كنعانية تُعرف بها قرى ومواقع. وهذه الأسماء ترد أحياناً كمجموعات خلال النصوص المصرية للألف الثاني قبل الميلاد. علماً أن ورود بعض الأسماء الغامضة في مجموعة ما، يُساعدنا في تحديد هوية تلك الأسماء الكنعانية، كما يوضح أصل هذه الأسماء في المنطقة. ومثل على ذلك نص ينسب إلى امرأة من مدينة «ممفيس» كتبته دعاء لآلهة عدة ، فقالت:

« ... إلى التاسوع الذي في بيت «بتاح»، إلى «بعلة» إلى «قدش» إلى «ميني». إلى بعلي صافون، إلى صبدو[٨] ».

ويبدو أن جميع هؤلاء هم كنعانيون أصيلون. ونبدأ بالإله «بتاح» الرئيس. فالمعنى السامي للكلمة يفيد «الفتح»، والصفة هذه تستعمل في أسماء الله الحسنى «فتَّاح». وهو أحد الآلهة الكبار (كبيرس) لدى الكنعانيين. وقد وصف المؤرخ الاغريقي ، هيرودتس، تاسوع ممفيس في القرن الخامس قبل الميلاد، خلال احتلال «قمبيز» الفارسي، فكتب: «...لقد دخل إلى معبد «هيفايستس» (الاسم اليوناني) وسخِر من تمثال الإله. وهذا التمثال يشبه تماماً «بتاخي» الذي

يضعه الفينيقيون على مقدمة سفنهم الحربية... و«الكبيرس» يشبهون تماثيل هيفايستس، ويفترض أنهم أبناؤه»[٩]. وهنا نجد أن المؤرخ أعطى «بتاح» اسماً يونانياً يعني إله الإبداع، ولكنه عيّن اسمه باللغة الفينيقية الكنعانية «بتاخي»، الاسم الأصيل الذي يحترمه الكنعانيون..

وبعلة وقدش هما: إلهتان. واسم الأولى لقب لكل الهة كزوجة، واسمها هو، كما يبدو، في تسمية قرية «بلاط». والثانية لها قرية ومزار مقدس باسمها شرق بلدة «عيترون». ثم يأتينا «ميني»، وهذا قراءته غير واضحة في النص الهيروغليفي، وهو غير محدد الهوية بعد. أما بعلي صافون فهو معروف جيداً في المنطقة باسم «النبي صافي» وجبل صافي.

أما الإله «صبدو» فهناك إشكال حول اسمه يتطلب جهداً للتعّرف إليه .ففي المنطقة قرية باسم «صفد البطيخ»، كما هناك مدينة في «الجليل» باسم «صفد العلي» للتمييز بينهما. والمسافة بين الموقعين حوالى ٢٥ كيلومتراً. والسؤال هنا هو: هل يعني الاسم: «صبدو بتاخي» أي صبدو المنتسب إلى بتاخ، رأس التاسوع؟ ونحن بذلك لا نكون قد أهملنا ملاحظة المؤرخ هيرودتس الذي افترض أنهما أب وإبن.

وقبول هذه الفرضية ، يُساعدنا في العثور على اسم «بتاح» في اسم قرية «بيت ياحون» في جوار صفد البطيخ باعتبار الاسم الأصيل «بتاح أون» . وبالقرب من هاتين القريتين الجارتين، توجد قرية باسم «عيتا الزط». وعندما تكون كلمة «عيتا» تعني «المقر، المقام والسكن»، نفترض أن كلمة «زط» هي «زد» رمز الإله «بتاح» الذي يشبه شجرة الصنوبر، ويرمزالى الانبعاث السنوي، وكان له عيد وحفلة يُقامان بالمناسبة . وهكذا نفترض أن المكان كان مزاراً قديماً لهذه المناسبة.

وقبل أن نترك «بتاح أون»، علينا أن نشير إلى أن اللاحقة «أون» في أسماء القرى المنتهية بها مثل: يارون، عيترون، مارون وشلعبون وغيرها، هذه اللاحقة الإكمالية هي كلمة سامية «أوى، إيوان»، وهي تعني: ملجأ، مسكن، بناء. وقد وردت باللفظ ذاته في الهيروغليفية المصرية مع صورة لعمود فوقه بناء[١٠]. كما البادئة «عاتا، حد، عد» لها المعنى ذاته. ومنها اسم الآلهة «حتحور» أي سكن الإله «حر» (الصقر).

والملاحظة الأخيرة في نص ممفيس هي اسم بعلي صافون. فقد أورد الباحث «بادج» اسم إلهة لقبها «بعلة صافون» واسمها «بيرتا». وليس بعيداً عن مقام «النبي صافي» ،نجد قرية باسم هذه البعلة هي «بيرتا»، شرق صيدا[١١].

وعلى نصب هو الآن في «فيينا»، نرى الإلهة «قدش» تقف على ظهر أسد وهي عارية، ويحيط بها إلهان هما: مين ورشف. والإلهان يحملان رموزاً مصرية. كمانجد على النصب ذاته، في الأسفل، الآلهة «عناة»، تلبس ثوباً طويلاً، وتلبس التاج المصري الأبيض مع ريشات «معات» (العدالة)، وهي تحمل بيدها اليمنى حربة وترساً، وتلوح بعصا أو بفأس بيدها اليسرى المرفوعة عاليا[١٢].

فالإلهة «قدش» هي شخصية هامة في التاريخ الكنعاني، حيث تيمّنوا باسمها فأطلقوه على عاصمتهم الشهيرة، قرب نهر «العاصي»، كما أطلقوه على رأس بحري أقاموا فيه على شاطىء المحيط الأطلسي في أواخر الألف الثاني قبل الميلاد.

الإله «مين» غير محدد بعد. أما «رشف» فهو اله كبير له قرية باسمه، يقع بجوارها واد مهيب يُدعى الآن «وادي العيون». ونحن نفترض أن كاتب رعمسيس الخامس في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، أشار إلى هذا الوادي عندما ذكر «وادي رشف في أرض خاتي»[١٣] أي أرض الحثيين، كما كانت تسمية أرض الجنوب آنذاك.

أما «عناة» فهي الإلهة الهامة في نصوص «أوغاريت». وقد أسمى الفرعون «سيتي الأول» (١٣١٨ ــ ١٣٠١ ق.م.) فرقة خيالة من جيشه باسم «عناة راضية»[١٤]. كما ورد في نص لرعمسيس الثالث في القرن الثاني عشر قبل الميلاد: «مونتو وشيت هما معه في كل صراع، وعناة وعشتارت هما ترس له»[١٤].

وعلى اسم عناة، توجد قرية جنوبية كانت تدعى «بيت عناة» في نصوص رعمسيس الثاني[١٥]، كما في نصوص يشوع (١٩: ٣٨). وفي هذه القرية توجد شجرة تدعى اليوم «شجرة النبية». كما توجد قريباً منها في «بنت جبيل» ساحة تدعى «ساحة النبية»، مع مزار كان حتى خمسة وعشرين عاماً مضت يتلقى النذور والتقدمات من الأهلين قبل إزالته.

ولغياب النصوص الكنعانية، نجد نفسنا مضطرين لاستعمال النصوص الفرعونية بتوسُّع. فنجد أن آلهة الكنعانيين لم يكونوا غرباء في مصر، وبوجه خاص خلال النصوص الملكية من الألف الثاني قبل الميلاد.

وقد كانت معابد هؤلاء الآلهة ومقاماتهم مقدسة من قبل الفراعنة. وهذا يعني أن أرض الجنوب اللبنانية، حيث توجد هذه المعابد في منطقة محدودة، كانت ذات حرمة تستحق عناية الملوك. ويبدو أن هذا السبب هو ما دفع رعمسيس الثاني (١٢٩٨ – ١٢٣٢ ق.م.) إلى بناء مدينة على اسم الإله «أمون»، وهذه المدينة لا تزال خرائبها تحمل الاسم ذاته الذي أعطاها إياه الفرعون ، وهو «مريمين» أي «مري أمون»، وهي قرية بجوار قرية «يعتر» الجنوبية. أما تحديد موقعها فمؤكد من خلال النص ذاته الذي ذكرها: «... سار مشاته في الممرات الضيقة وكأنهم على طرقات مصر الواسعة. و بعد أيام مرت، وصل جلالته رعمسيس إلى« مري أمون» المدينة التي في وادي الأرز (الغابات).ثم انطلق جلالته شمالاً حتى وصل إلى سلسلة جبال قادش»[١٥].

وهذا يعني جغرافياً أن الملك، مرَّ مع مشاته، في مضائق «رأس الناقورة»، ثم خلال «وادي العيون»، فوصلوا إلى «مريمين». ومن ثم اجتازوا جنوب لبنان إلى جنوب البقاع، حيث تبدأ سلسلة جبال قادش، أي جبال لبنان.

وقد دُعيت « وادي العيون » خطأ «وادي الأرز»، لكننا نفترض أن الخطأ ذاته حدث في ترجمة أسطورة «الأخوين» (انوبيس وباتا)، حيث لجأ باتا إلى المنطقة وتزوّج امرأة منها. ولكن اسم الموقع ووصف سير الرحلة العسكرية ، حلاً مشكلة التسمية للوادي الذي ورد مرة باسم «وادي رشف»، كما رأينا.

وكان المؤرخ الباحث «رينان» قد ذكر بدهشة حوض سباحة في خرائب المدينة الملكية «مريمين»، ووصفه بالجميل جداً، وله درج منحوت في الصخر وعمود في وسطه. كما ذكر بتعجب كثرة عدد آبار المياه، وذلك عندما زار الموقع في منتصف القرن التاسع عشر[١٦].

وقد بنى رعمسيس الثالث (١١٩٥ ــ ١١٦٤ ق.م.)أيضاً معبداً للإله «أمون» في أرض «جاهي» شبه أفق السماء الذي في الفضاء... والغرباء من «رتنو» يأتون إليه، حاملين ضرائبهم له، وكأنه إله[١٧].

والموقع الذي اختاره رعمسيس الثاني لبناء مدينته «مري أمون» ، لا يزال يحمل لغزاً ينتظر علماء الآثار ومعاولهم لحلّه، لأن المكان منعزل ولا يصلح ليكون مركزاً سياسياً، بالرغم من انه مناسب ليكون معبداً. وبالمقابل، نجد رعمسيس الثالث يبني «البيت العجيب»، كما يصفه النص، ليكون مركزاً سياسياً لتلقي الضرائب من الغرباء.لكن موقع هذا المركز لم يحدَّد بعد. فالنص يوحي بأنه فوق مرتفع له اطلالة جيدة، ويمكن الوصول إليه بالعربات. وهذه الشروط تتناسب مع تلال أثرية كثيرة في جنوب لبنان، منطقة الآلهة الكبار، كما قد تتناسب مع غيرها...

المجموعة الأوزيرية:

لقد استعرضنا حتى الآن أسماء أعلام الأمكنة ذات الصفات والتقاليد المعروفة جيداً لدى الكنعانيين والحوريين. والآن سنذكرآلهة اشتهرت في مصر بطقوسها وتقاليدها. والأكثر أهمية بينها هو «اوزيريس». فطقوسه كإله شعبي، كانت هي ذاتها طقوس «بعل» الكنعانيين و«ماردوخ» البابليين.

اسمه هو «أزارو». ورد في ملحمة الخلق البابلية كمانح للفلاحة[١٨]، وله المسؤوليات ذاتها التي تنسب له في التراثين المصري والاغريقي. أزارو (أوزير) هذا له عدد من المواقع باسمه في أرض كنعان أشهرها هو المدينة الأثرية «حازور» في منخفض «الحولة» قرب الجنوب اللبناني. كما هناك موقع قديم باسمه قرب قرية «دبل» يدعى «عين حازور»، و قرية «عازور» شرق صيدا مع مقام مقدس له باسم «النبي عازور». وهو توكيد على قيمة هذا الاسم وأهميته.

رفيقة هذا الإله هي «ايزيس». وعندما نسقط حرف «الأس» اليوناني من آخر الاسم يبقى

لنا «إيزي»، وهو اسم مدينة «صور» البرية، كما هو اسم قرية «عزّي» غرب النبطية، واسم «عزيّه» في جوار صور، وهي تنسب إلى قرية «معركة» (عزية معركة)، أي معبد «عزي» التابع لمعركة، ولا يبدو أن «عزّى» هي غير «العزى» العربية.

والمرأة الثانية في هذه المجموعة هي «نبطي» (بدون حرف أس اليوناني). هذه المرأة هي زوجة الإله «شيت» الذي رأينا عدداً من القرى على اسمه. و هذه الإلهة كان لها حق حمل رمز الإله شيت بيدها ، مع أنها وقفت إلى جانب ضحيته «أوزيريس». واسم هذه الإلهة هو في تسمية «نبطية»، مركز القرى التي تحمل تسمية «شيت».

وقد لاحظ الباحث الفرنسي «رينان»، في أواسط القرن الماضي[١٩] ، نحتاً في خرائب «أم العواميد»، افترض انه لهذهالإلهة .

وتشتهر مدينة النبطية ، حتى اليوم، كنسبة للأنباط في شرق الأردن. ولكن يُفترض بالأنباط أنفسهم انهم ينتسبون للإلهين نبطي وشيت، لأن كلمة نبطي ليست اسماً للإلهة فقط بل هي لقب أيضاً للإله شيت هذا. وقد ورد اسم أحد الملوك الفراعنة «عابحتي ست نبطي» [٢٠] كما أن المؤابيين في شرق الأردن كان لقبهم «أبناء شيت» (عدد ٢٤: ١٧).

وترتبط الأسطورة الأوزيرية بشكل وثيق بالشاطىء اللبناني وبالمدينة الأثرية «جبيل». ولكن أسماء أعلامها تقودنا إلى اعتبار جنوب لبنان منطقة مهد آلهتها هي وأمثالها من أساطير الكنعانيين. وحين تصفُّح نص «سانخونياتن» الكنعاني، نجد تطابقاً معه في عدد من المرويات التي ينقلها غيره. فهذا النص ترجمه إلى اليونانية «فيلون الجبيلي» في القرن الأول للميلاد، ونشره لاستنكار أسطوريته ، «اوزابيوس القيصري». سانخونياتن، الذي عاش في الألف الثاني قبل الميلاد على الأرجح، يعتبر أن «سيتون» (شيت؟) هو اسم آخر للإله «داغون»[٢١] المعروف جيداً لدى الساميين. ونحن نقدر هذه النظرية، نظراً لغياب اسم «داغون» عن جنوب لبنان برغم نفوذه الكبير في ايبلا واوغاريت.

كما أشار النص إلى اوزيريس كمخترع، وعرَّفه بأنه أخ لكناع، الذي غيّر اسمه إلى فينيق كما يقول[٢٢].

وقد سمَّي سانخونياتن الإنسان الأول الفاني «أيون»[٢٣]. ونجد هذا الاسم في اسم مدينة «مرج عيون»، كما نجده دون التباس، في اسم «مجدل يون» شرق صيدا. وقد ورد ذكر الأولى في سفر الملوك الأول (١٥: ٢٠) والملوك الثاني (١٥: ٢٩). وأيون هذا كان مقدساً لدى الكنعانيين، حيث نقرأ نصيحة للنبي هوشع يقول فيها: «... ولا تصعدوا إلى بيت أون، ولا تحلفوا، حي هو الرب، (٤: ١٥). كما نشير إلى أن الاسم الأصيل لمدينة «هيليوبولس» في مصر هو «أيون»[٢٤]، أي الاسم ذاته الذي تحمله المدينة اللبنانية، وقد ورد في سفر التكوين (٤١: ٤٥).

ووصف النص «صدِّيق» بأنه والد الآلهة السبعة الكبار (كبيرس) ، ثم الأخ المنفرد الثامن «اشمون» (اسكلابيوس)[٢٥]. ولصدِّيق هذا مقام مقدس بجوار «تبنين»، كما له قرية باسم «صدّيقين». ولقبه هو «النبي صدِّيق»، يتلقى النذور والتقدمات من الأهلين من مختلف الطوائف.

وهناك أيضاً ذكر للإلهة «هورا» التي كان «أورانوس» قد أرسلها لمقاومة «كرونوس»[٢٦]، ونجد اسمها في «وادي هورا» قرب «كفركلا». هذه الإلهة كان لها دور جيد في «الالياذة» بأوصافها السامية «هورا التي لها عينا بقرة» (١: ٥٥١). كما هناك ذكرلإبنتي كرونوس: «بروصربين وأثينا». الأولى ماتت وهي عذراء[٢٧]، وهناك خلاف حول كتابة اسمها في التراث الكلاسيكي، كما حول شخصيتها. ولكن بقي لدينا اسمها في قرية «صربِّين». أما أختها أثينا فيمكن أن تكون تحت اسم «بعلة» (بلاط) في اللغة الكنعانية.

وثامن أبناء «صديق» «اشمون»، أي الثامن، وهو اختصاصي بالطب، وله معبد واسع لهذا الغرض، شمال مدينة صيدا بجوار نهر «الأولي» باسم «اسكلابيوس».

المجموعة القدموسية:

نتناول هنا أسماء العائلة القدموسية المعروفة خلال التراث الاغريقي باعتبارها شبه اسطورية، مضيفين إليها ما نعتبره يعود لزمنها من تسميات ذات ملامح عربية، وبخاصة تلك التي تسبقها صفة «نبي» مثل: الخضر، الجليل، إدريس، منذر وغيرهم.

وبهذه المناسبة، نقدر جيداً ما أورده «سترابو» الاغريقي حول وجود العرب في المنطقة. فهو كتب حول سكان «عوبوا» في بلاد الاغريق فقال: «...وفي الأزمنة القديمة، أقام فيها بعض العرب ممن اجتازوا البحر مع قدموس»[٢٨].

وهذا يعني أن العرب كانوا معروفين باسمهم خلال الألف الثاني قبل الميلاد على الشاطىء المتوسطي . ولا يمكن لهذه الملاحظة أن تكون من صنع سترابو أو أنها خطأ منه، لأنه ينتقد مثل هذه الأخطاء، ويناقش اسم العرب في مكان آخر من كتابه. فهو ينسب إلى «زينون» الرواقي تصحيح الاسم من «ايرامب» ، كما في الأوديسية لهوميروس (٤: ٨٤)، إلى عرب، مع أن «بوزيدونيوس» السوري كتب الاسم «أرامب» كما يقول سترابو[٢٩].

ووفق هذه النظرية، لنا أن نعتبر قبائل «شاسو» التي كانت تتآمر على سلطة «ستي» الأول (١٣١٨ ــ ١٣٠١ ق.م.) في سلسلة جبال خارو[٣٠] من القبائل العربية .

ونتابع البحث في الأسماء العائدة للعهد القدموسي . تقول القصة إن «أغنور» جاء من مصر إلى أرض كنعان وتزوج «تلفاسا»، فأنجب منها قدموس وأخوته. ونحن نجد اسم

الأم في قرية «طلّوسا» قرب «مرجعيون». كما أن الأم عرفت باسم آخر هو «عرغيوبا»[٣١]، الذي نجده في تسمية منطقة «العرقوب» عند سفح جبل «حرمون». وقد ورد الاسم في الألف الثاني قبل الميلاد (تثنية ٣: ٤ و١٣: ١٤).

ولقد كان لقدموس ابنة باسم «سميليه»، واسمها يطلق على منطقة أثرية قرب النبطية باسم «شميله». وهناك أبناء عم قدموس: كيفاوس وفيناوس، أبناء «بعلوس»[٣٢]. ونحن نجد اسم «كيفاوس» في اسم «ديركيفا»، كما زوجته «قصيوبا» في اسم «القصيبي». وهناك جدل حول المكان الذي قُدِّمت فيه «أندروميدا» ابنة كيفاوس للوحش البحري، حسب الاسطورة. فبينما تعيّن غالبية المؤرخين المكان قرب مدينة «يافا»، التي كان «كيفا» ملكها، يعيّن «فريزر» وحده المكان والحادثة في جنوب لبنان، ويعتبر الصخرة التي ربطت إليها الفتاة هي رأس بحري قرب صور[٣٣].

ولا ننسى «فروناوس» الجد الأعلى لأغنور قبل قدموس. فهو وُصف بأنه «أول من جمع الناس في مجتمع»... وأرغوس ابن ابنة فروناوس كان ملكاً بعده، وأعطى اسمه الشخصي للمنطقة»[٣٤]. ولدينا اسم الجد في اسم بلدة «فرون». كما هناك شخصية قدموسية هامة تدعى «تيرا»، أعطت اسمها لجزيرة «تيرا»، وتبدو واضحة في أسمي « طيري، وطورا»، في المنطقة الجنوبية التي كانت تعرف قبله باسم «كاليستا». وقد حدث ذلك بعد ثمانية أجيال من قدموس، كما يقول هيرودوت (٤: ١٤٩) .

وكان الكنعانيون الذين أقاموا في «أرغولس» ، يسمون أنفسهم أبناء «عباس»[٣٥]، وهذا الجد الكنعاني الكبير له جبل باسمه هو «جبل عباس» في جزيرة «غاديرا» في المحيط الأطلسي قرب الشاطىء [٣٦]، حيث وجد الكنعانيون منذ الألف الثاني قبل الميلاد. وينقل لنا الرحالة «بوزانياس»: «ان شعب «آبي» جاء من «أرغوس» إلى «فوكيس»، وأسمى مدينته باسم مؤسسها «عباس» ابن «لنكوس» وابنة «دناوس» (هيبرمنسترا)»[٣٧].

واسم عباس لا يزال حياً عندنا باسم الـ «عباسية». ولفظ الاسم العربي الصريح يمكنه أن يكون مفتاحاً لتوضيح وجود العرب مع قدموس كما أعلمنا «سترابو» (١٠: ١، ٨). ولا نهمل كذلك التوافق بين اسم عاصمة قدموس في بلاد الاغريق «طيبه»، واسم قرية «الطيبة» الجنوبية، كما بين منطقة «عوبوا» الاغريقية و«وادي عوبا» بصخرته الشهيرة التي يضرب بها المثل : «شقيف عوبا» في جوار عثرون، كما بين الرأس البحري في «عوبوا» واسمه «كفاروس»، والكلمة السامية «كفر» وقرية «كفرا» الجنوبية.

ونشير أخيراً إلى مقامين مقدسين هامين في جنوب لبنان، نرجح أنهما يعودان باسميهما إلى هذه الحقبة، هما «النبي ادريس» في بلدة الغازية، و«الخضر» في بلدة «يارون»

و«الصرفند». فالأول هو التسمية العربية للحكيم «طوط، هرمس، مركور، أخنوخ»، والثاني «الخضر» الاسم العربي لأدونيس ــ تموز. وعلى أية حال ، فإن أي مقام في جنوب لبنان، مهما يكن اسمه، له تقاليده الخاصة به وحرمته ونذوره.

الألف الأول قبل الميلاد:

كان الجنوب عامراً مكتظاً بالساميين ومزدهراً في أوائل الألف الأول قبل الميلاد، عهد ازدهار صور وملكها «حيرام». كانت أرضه ملجأ لأولئك الذين يفرون من الحروب ويبحثون عن سلامتهم. وتذكر لنا سجلات «شلمناصر الثالث» (٨٥٨ ــ ٨٢٨ ق.م.) قوله، خلال حروبه مع الآراميين في جنوب لبنان: «مشيت حتى جبال «بعلي راسي» الذي هو رأس، وأقمت هناك نصباً مع صورتي كملك. وفي الوقت ذاته ، تلقيت ضرائب صور وصيدا وسيحو ابن عمرى»(٣٨).

ولدينا في جنوب لبنان رأسان مشهوران، الأول: «رأس الناقورة» على البحر، والثاني «مارون الراس». وعندما نترجم كلمة «مار» بمعناها «السيد» أي البعل، ونعتبر اللاحقة «أون» المقام، كما ذكرنا سابقاً، يصبح معنى «مارون الراس» بعلي رأسي. ونحن نرجح أن يكون هذا الموقع هو ما قصده الملك المحارب، وليس الناقورة، لأن الجيش الآتي من الشرق مع عربات لا يسهل عليه الوصول إلى رأس الناقورة خلال الغابات والممرات الضيقة.

وليس في الجنوب آثار خاصة بالآراميين لأنهم جاءوا قبائل إلى منطقة مكتظة بالعمران، ليس كأعداء وإنما كأعضاء في عائلة. ولهذا لا نجد في جنوب لبنان معابد للبعل الآرامي «حدد» إلا كصفة لملكارت صور، بينما نجد معابد له في ضواحي بيروت وبعلبك والجبّة في الشمال اللبناني، حيث غدت هذه المعابد لحدد قرى تحمل اسمه. ولا تزال تحمل انتسابها للمدن التي خصصت لها: حدد بيروت، حدد بعلبك، حدد الجبّة.

ومع ذلك ، هناك بعض الأسماء لا يمكننا تفسير وجودها بدون الآراميين . وأولها اسم «مجدل زون». ونحن نفترض أن هذا الاسم هو للطائر الشرير «زو»، الذي يقاتل ضد البعل، وكان معروفاً جيداً خلال احتفالات سنوية بهذا القتال كان يقيمها الاشوريون في شمال سوريا، وهي كانت، على الأرجح، مألوفة لدى الآراميين أيضاً، كما يمكن أن يكون الحلقة المفقودة بين اسم «زو» في أرض الرافدين والإله الاغريقي «زوس»، ما دام الاثنان يحملان مسؤولية الجو والغيوم..

والاسم الثاني هو «أبو الركب»، في جوار بلدة «عرمتا»، شرق صيدا. فالاسم الأصيل، كما يبدو هو «بار ركب»، وهو اسم ملك شهير في مدينة «شمأل» شمال سوريا في أسفل سلسلة

جبال «أمانوس». وقد أقام هذا الملك نصباً ذكر عليه اسم الإله «ركب ال» كإله خاص بالعائلة المالكة[٣٩].

والجدير بالملاحظة هنا أن لغة «شمأل»، كما أسماء آلهتها وأشخاصها، قريبة جداً من اللغة والأسماء في جنوب لبنان. ومثالها: «ال، بعل شميم، بعل رشف، بعل صمد، وبعل حمان. كما نجد بين أسماء العائلة المالكة في شمأل: حيا (ن)، جبار[٤٠].

ونفترض هنا أن قرية «كفر حمام» في سفح جبل «حرمون» هي على اسم «بعل حمان»، كما «بني حيان» قرب الناقورة هي على اسم «حيا» (النون تسقط كتابتها). ونضيف لذلك أن اسم قرية «يهودية» قرب «تبنين» توافق الاسم القديم لشمأل وهو «ياهودى».

وقد ورد في القرن الثامن قبل الميلاد، اسم قبيلة «عاملة» للمرة الأولى في النصوص الاشورية، إذ ذُكرت مع قبائل عربية معروفة ، منها: حمارنه، لحواطو، ربيعه، نصيرو، نباطو، عبيدو، دامونو، عاملتو، وغيرها. وهذه كانت بين أسماء القبائل التي أخضعها تغلاتبلاصر الثالث (٧٤٥ ــ ٧٢٧ ق.م.) في السنوات السبع عشرة الأولى من حكمه. وهو ذكر هذه القبائل باعتبارها آرامية [٤١]، بدون أن يُعيِّن منازلها. ونحن هنا نقدر جيداً التقاليد التي تدعو جنوب لبنان باسم «جبل عاملة».

وفي أواسط الألف الأول قبل الميلاد، دخل الكلدانيون المنطقة. وقد سجل ملكهم «نبوخذ نصر» الثاني حصاراً لمدينة صور، دام حوالى ثلاثة عشر عاماً (٥٨٥ ــ ٥٧٢ ق.م.). واستمرت حروبه في المنطقة قرابة نصف قرن ضد النفوذ المصري (٦٠٥ ــ ٥٦٢ ق.م.). وقد سجل صداقته ومساندته للبنانيين على صخرة في «وادي بريسا» في شمال البقاع، إذ كتب : «...نظمت جيشي من أجل حملة إلى لبنان. فجعلت ذلك القطر سعيداً باستئصال أعدائه حيثما كانوا، وأعدت سكانه المشردين إلى بيوتهم»[٤٢].

ولهذا التاريخ، نُعيد إنشاء معابد لإلهة أرض الرافدين «صربند»، رفيقة الإله الأكبر «ماردوخ». وأحد هذه المعابد على شاطىء لبنان الجنوبي. وقد غدا موقعه اليوم مدينة صغيرة باسم «صرفند». أما المعبد الآخر فقرب جبل «الكرمل». فقد كان نبوخذ نصر مؤمناً بهذه الإلهة، مخلصاً لها ينشىء لها المعابد أينما يذهب[٤٣].

وللتاريخ ذاته، نعيد البدء باستعمال اللقب «نبي» لوصف آلهة الكنعانيين. وقد ورد في النص مرة كإله مستقل ومرة كلقب للإله «ماردوخ»، وكان ذلك مألوفاً في نصوص أرض الرافدين[٤٤]. ولدينا في جنوب لبنان عدد كبير من المعابد والمقامات مسبوقة أسماؤها بلقب «نبي».

وهذه الطريقة بنعت الآلهة المحليين بلقب لتمييزها، تتوافق مع ميول الفينيقيين عموماً إلى التوحيد لإله متعال . وذلك ما نجده بوضوح في نصوص «عزتودع» في منطقة «أضنا»، حيث

صفات الإله هي: « خالق الأرض والشمس الخالدة والمجموعة الكاملة لأبناء الآله»[٤٥]. وهذا النص يعود، على الأرجح إلى القرن الثامن قبل الميلاد.

وقد زار سترابو المنطقة في أوائل القرن الأول للميلاد فكتب: «الآن جميع الأقسام الجبلية يشغلها الايطوريون والعرب»[٤٦]. وآثار الايطوريين نجدها في تسمية بلدة «حيطورا». كما أن سترابو عندما ذكر منطقة «الجليل»، قال: «... انها مسكونة، بوجه عام، كما في كل مكان بوجه خاص، بمجموعات مختلطة من الشعوب، من مصريين وعرب وقبائل فينيقية. هذه هي جنسية هؤلاء الذين يسكنون الجليل وأريحا وفيلادلفيا (عمان) والسامرة»[٤٦].

ويورد المؤرخ جوزيفس فلافيوس الملاحظة ذاتها حول تعدد الجنسيات[٤٧]، ملاحظاً أنهم كانوا يتعاملون بالنقد الصوري[٤٨].

ومن المستحسن هنا مناقشة تسمية المنطقة الواقعة شرق مدينة صور وجنوبها. فهذه مشهورة باسم «جليل الأمم» من قبل الكتاب القدماء، و هكذا دعاها القديس «جيروم» عندما عيّن موقع «قانا الجليل» في أرض «أشير». والسؤال هو: من أين جاء الاسم للمنطقة؟

وعندما استعمل القديس جيروم (ايرونيموس) كلمة «الأمم» ، إنما استعملها لغاية التمييز بين منطقتين، واحدة يقيم فيها اليهود والأخرى للأمم (الكنعانيون والعرب). ولكن يبقى السؤال: اسم العلم «الجليل» من أين جاء؟

لدينا في الجنوب مقامان باسم «النبي الجليل» ، واحد في قرية «الشرقية»، والآخر في قرية «قانا» حيث عُرّفت القرية بالنسبة إليه، نظراً لتعدد تسميات «قانا». وفي هذه القرية أجرى المسيح معجزة تحويل الماء إلى خمر خلال عرس هناك (يوحنا ــ ٢). كما وصف انجيل «متى» المرأة التي جاءت من شواطىء صور وصيدا بأنها كنعانية (١٥: ٢٢).

وخلال الألف الأول قبل الميلاد، كان الفرس والاغريق والرومان يشغلون جنوب لبنان، لكنهم لم يتركوا أسماء معينة على آثارهم، مع أنها ضخمة وهامة في بعض المواقع. فنحن ننسب لزمن الاسكندر الأكبر قرية صغيرة تحمل اسمه «اسكندرونه»، ونفترض أنها كانت معسكراً لجيشه.

ويعرض المؤرخ «رينان» الآثار الجبارة لخربة «أم العواميد»، قرب الناقورة، فيفترض أنها آثار مدينة «اللاذقية» التي في لبنان، للعهد الهلنستي السلوقي[٤٩]. ولكن الآثار الهامة لهذه المدينة الواسعة المعتبرة لغزاً حتى الآن، لا تتناسب مع ذلك التاريخ المعين، مع أنها قد تكون حملت هذا الاسم الاغريقي السلوقي من قبل الذين أقاموا فيها في تلك الحقبة.

وللرومان نعيد الكثير من الآثار الهامة، كمساكن ودور وأنصاب وكتابات دون أسماء مميزة، أو بالأسماء السامية القديمة لمواقعها، مثل تلك الموجودة قرب يارون ويعتر وعين ابل

ودبل وغيرها، من دون أن ننسى الآثار والمدافن والملعب والقوس في مدينة صور، وهذه قد نبشت بمعظمها.

وإذا كنا لا نجد أسماء كثيرة من أصل اغريقي أو لاتيني أو فارسي أو حتى عربي، فهذا لا يعني غياب الآثار من هذه الشعوب، وإنما يعني أن المنطقة كانت عامرة ومسكونة باستمرار، منذ أقدم تاريخ للكنعانيين والحوريين وربما غيرهم....

وأخيراً، نشير إلى أننا أوردنا هذه المجموعة من أسماء الاعلام والمواقع المعروفة جيداً في جنوب لبنان بهدف إثارة أسئلة عامة وهامة للباحثين والأثريين حول دور المنطقة الجنوبية في ولادة حضارة الشرق الأدنى وتطورها.

المراجع

(1) PETINATO (Giovanni), "**The Archives of Ebla**", p. 246, 254. Doubleday & Co., N.Y. 1981.
(2) PRITCHARD (J.B.), "**Ancient Near Eastern Texts**", p. 206. Princeton University Press.
(3) PETINATO (Giovanni), A. E. p. 251, 257.
(4) GURNEY, (O.R.), "**The Hittites**", p. 135. Ed. Penguin Books, 1969.
(5) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 247.
(6) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 254.
(7) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 329.
(8) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 249 - 250.
(9) HERODOTUS, 3:38. Penguin Books.
(10) Gardner, (Sir Alan), "**Egyptian Grammar**", 3rd. ed. p. 495, Oxford University Press, 1969, London.
(11) BUDGE (E.A. Wallis), "**Gods of the Egyptians**", vol. 2, p. 281. The Open Court Publishing Co., London, 1904.
(12) PRITCHARD (J.B.), "**The Ancient Near East in Pictures**". No. 473. Princeton University Press, 1969.
(13) ORIENTALIA, 1960, Vol. 29, "**Reshef in Egypt**", by Willaim Kelly Simpson, New Haven, p. 67.
(14) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 254, 250.
(15) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 255 - 256.
(16) RENAN (Ernest), "**Mission de Phénicie**", p. 672. Imprimerie Impériale, 1864. Paris.
(17) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 260 - 261.
(18) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 70.
(19) RENAN (Ernest), **Mission de Phénicie**, p. 670.
(20) DRIOTON et VENDIER, "**Egypt**" chap. 8:3, et 5 B1. Les Presses Universitaires de France.
(21) EUSEBE DE CESAREE, "**La Préparation Evangélique**", 1:10, 16, Edition du C.E.R.F. 1974. France.

(21) EUSEBE DE CESAREE, "**La Préparation Evangélique**", 1:10, 39.
(23) EUSEBE DE CESAREE, "**La Préparation Evangélique**", 1:10, 7.
(24) "**DICTIONNAIRE de la CIVILISATION EGYPTIENNE**", p. 123 (Heliopolis) Larousse, 1968.
(25) EUSEBE DE CESAREE, "**La Préparation Evangélique**", 1:10, 14, 24, 38.
(26) EUSEBE DE CESAREE, "**La Préparation Evangélique**", 1:10, 23.
(27) EUSEBE DE CESAREE, "**La Préparation Evangélique**", 1:10, 18.
(28) STRABO, 10: 1,8. LOEB, Classical Library, 1961.
(29) STRABO, 16: 4,27. LOEB, Classical Library, 1966.
(30) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 254.
(31) GRAVES (Robert), "**The Greek Myths**", No 58, Penguin Books, 1960.
(32) APOLLODORUS, III. 1,1.
(33) PAUSANIA, "**Guide to Greece**", IV, 35,8, note. Penguin Classics.
(34) PAUSANIA, "**Guide to Greece**", II, 15,4.
(35) GRAVES (Robert), "**The Greek Myths**", 1:72,3, Penguin Books, 1969.
(36) APOLLODORUS, 11:5, 10.
(37) PAUSANIA, "**Guide to Greece**", X, 35, 1, note. Penguin Books, 1971.
(38) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 280.
(39) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 655.
(40) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 654.
(41) LUCKENBILL (D.D), "**Ancient Records of Assyria and Babylonia**", 1:788, 805. Chicago, 1926.
(42) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 307.
(43) DHORME (Edouard), "**Les religions de Babylonie et d'Assyrie**", p. 148- 150, Presses Universitaires de France, 1949.
(44) DHORME (Edouard), "**Les religions de Babylonie et d'Assyrie**", p. 170.
(45) PRITCHARD, A.N.E.T., p. 654.
(46) STRABO, 16:2,20; 16: 2,34.
(47) FLAVIUS (Josephus), "**La Guerre des Juifs contre les Romains**" (66 - 70 A.D.), p. 760, (3:4), LIDIS, 1968.
(47) FLAVIUS (Josephus), "**La Guerre des Juifs contre les Romains**" (66 - 70 A.D.), p. 751 (2:43).
(49) RENAN, **Mission de Phénicie**, p. 711.

CONSOLIDATED ENGINEERING & TRADING CO. SAL

شركة الإتحاد للهندسة والتجارة (ش.م.ل)

مع أطيب التمنيات القلبية لكافة ضباط وافراد الجيش اللبناني بدوام العزة والعنفوان

Sin El Fil - Round - About AL-Hayek - Edmond Bilal Bldg.
Tel: 01/481390 - 496751
Tlx: 40213 CET - Fax: 01/496754 - VHF: 14.7180
Mailing Address: P.O.Box: 55129
Sin El-Fil - Lebanon

FARHAT & BITAR
CO. LTD.
TRADING & INDUSTRY

شركة
فرحات وبيطار
للصناعة والتجارة ش.م.م.

FB

صناعة جميع معدّات ولوازم الأفران العربية والاوتوماتيكية

Fabrication Of all Automatic And Arabic Ovens

نهر الموت – طريق روميه – سنتر التجاري الصناعي CIC
تلفون: ٨٨٤٩٢٠/١/٢/٣ – داخلي: ٢٣٥ – تشارلي: ٤٩٠٨٠٠ – ٤٩٠٠٨٠ /٢٥٩-٢٠٦

Nahr el Mott - Roumieh's Rd. - CIC Center
Tel: 884920/1/2/3 - Ext. 235 - CHARLIE: 490800 - 490080/259 - 206

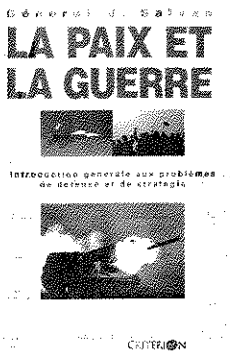

السلم والحرب

مدخل عام إلى مسائل الدفاع والستراتيجية

العميد الركن اديب سعد(*)

مسائل السلم والحرب والدفاع والستراتيجية، كُتب عنها الكثير. فكتب التاريخ تكاد تقتصر على سرد الحملات العسكرية والفتوحات ووصف المعارك ومدح خطط وشجاعة الذين خاضوها. وتأتي مؤلفات المنظرين الستراتيجيين والقادة والمدربين العسكريين لتنضم إلى كتب التاريخ وتملأ دور النشر والمعاهد العسكرية ومكتباتها. غير أن أفضل النظريات في حقل الدفاع تبقى تلك التي سطرها الذين شاركوا في المعارك، فدونوا ملاحظاتهم أثناء العمليات الحربية أو أثرها مباشرة، أو الذين تنبهوا إلى المستجدات والتطورات التكنولوجية وما سيكون لها من انعكاسات على الفنون العسكرية.

والظرف الذي كتب فيه الفريق سلڤان مؤلفه «السلم والحرب»، ليس بعيداً عن هذه الأجواء. فمن نزاعات الشرق الأوسط، إلى حرب الخليج إلى الخلافات الاثنية في ما كان يُدعى سابقاً الاتحاد السوڤياتي ويوغوسلافيا، إلى ظهور قوى دولية جديدة كاليابان ونهضتها التكنولوجية، وألمانيا بعد توحيدها، والوحدة الأوروبية، كل هذه تشكل أحداثاً معاصرة لم تنتهِ بعد.

والفريق سلڤان هو من بين أكثر المؤهلين لخوض مثل هكذا مواضيع. فهو، وقبل انخراطه في الجندية، كان، كما يقول، مشغفاً بقراءة الستراتيجيين الكبار وكتاباتهم، وقد تسلّم وهو في الجيش عدة مسؤوليات هامة داخل فرنسا وفي افريقيا والولايات المتحدة الأميركية ولدى الحلف الأطلسي وأخيراً في لبنان حيث قاد فوج المظليين البحريين الفرنسيين ضمن قوات الطوارىء الدولية (FINUL). وهنا، وفي ضواحي مدينة صور، تعرض في ١٢ أيار ١٩٧٨، لإصابة بالغة الخطورة اثر وقوعه مع عناصر له في كمين نصبه له مسلحون. ولم تكن هذه اصابته الأولى، إذ أنه كان سبق وتعرض قبل مجيئه إلى لبنان إلى اصابة مماثلة.

(*) عميد متقاعد. قائد المدرسة الحربية سابقاً.

٣ ـ بعد هذه اللمحة عن الدفاع، يأتي الكاتب إلى تحديد التعابير الثلاثة: السياسة، الستراتيجية والتكتية، وهذا ضروري لأن الكثيرين، وخاصة بين العامة، لا يفرقون بينها:

● يتبنى في تعريف السياسة ما جاء في قاموس (روبرت) «فن حكم المجتمع»، أو رأي ريمون آرون «البحث عن المصلحة الوطنية». ويفترض أن تستند السياسة على أربع ركائز:

أ ـ وجود تنظيم اجتماعي، كالدولة مثلاً.

ب ـ أن يكون لدى المسؤول عن هذا التنظيم القدرة على اتخاذ القرار، مثل ديغول وخروتشوف وستالين وريغن. والرجل المسؤول هذا يجب أن يُحضَّر لاستلام زمام الأمور، خاصة من الناحية العسكرية كما كانت الحال في العصور القديمة. فلا يكفي أن يكون السياسي ذكياً لينجح في أمور الدفاع والستراتيجية. والدليل على ذلك، فشل هتلر وكندي في كوبا والهند الصينية، وكارتر في ايران، وصدام حسين في أزمة الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١.

ج ـ القدرة على التأقلم مع المستقبل كي لا تكون المخططات والمشاريع خيالية.

د ـ وجود مرجعية ثقافية. فالصين تعود دوماً إلى مرجعيتها (كونفوشيوس[٢]).

● وتأتي الستراتيجية مباشرة بعد السياسة في سلّم الأولويات، لأنه بواسطتها تتحقق الأهداف التي رسمها المسؤول السياسي. وبعد أن يعطي عدة تفسيرات للستراتيجية، كما جاء على لسان كلوزفيتز وبوفر وليدل هارت، يحددها بأنها: «مجموعة الوسائل والطرق الضرورية لبلوغ أهداف السياسة». والستراتيجية، برأيه، لا تقتصر على الشق العسكري، بل تتعداه إلى الاقتصاد والديبلوماسية والسيكولوجية والثقافة، وكل هذه الستراتيجيات، تلتقي على مستوى أرفع ضمن الستراتيجية العامة أو الشاملة (تسمية فرنسية)، أو الستراتيجية الكبرى (تسمية بريطانية)، أو الستراتيجية القومية (تسمية أميركية). وفي هذا المستوى، تكون من صلاحيات مجلس الوزراء مجتمعاً أو رئيس مجلس الوزراء.

● للحصول على الفعالية المطلوبة من واضع الستراتيجية لا بد من التكتية التي هي: «فن استعمال الوسائل للحصول على الفعالية المطلوبة من واضع الستراتيجية».

وبعد اعطاء هذه التفسيرات، يتناول بالنقد مقامات فرنسية رفيعة المستوى مارست التكتية بدلاً من أن تبقى على المستوى الستراتيجي أو السياسي المطلوب منها. ومن بين هذه المقامات، غرفة وزير الدفاع التي كانت تعطي فرائض لتسيير الدوريات في شوارع بيروت عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣، خالطة بين السياسة والستراتيجية والتكتية.

٤ ـ السلم بنظر الفريق سلڤان هو ما يُعرف بـ «بعكس الحرب»، أو بعدم وجود

(٢) أشهر فلاسفة الصين (٥٥١ ـ ٤٧٩ ق.م.). وضع في المرتبة الأولى الجهد المتواصل لتثقيف الفرد كي يكون منسجماً في الجسم الاجتماعي.

نزاعات مسلحة. وللانتقال من حالة السلم إلى حالة الحرب، كان العرف يقضي بالمرور باعلان حالة الحرب على الخصم قبل الاعتداء عليه. وهذا لم يعد مألوفاً بعد مهاجمة اليابان لبيرل هاربور في الحرب العالمية الثانية. ثم أن اعلان الحرب، برأينا، وبوجود الأسلحة الصاروخية وأسلحة الدمار الشامل، يفوت على المهاجم عنصر المفاجأة، ويترك للخصم المجال بأن يقوم بالضربة الأولى التي توجع عادة أكثر من غيرها.

والحرب الحديثة بنظر الكاتب لم يعد بإمكان الدول تحملها، فلم يبقَ بالتالي سوى الحروب المحدودة أو الخفيفة، كحرب العصابات والاغارات وتخليص الرهائن ومداهمات المافيا والمهربين. وهذا النوع من الحروب لم يترك فرقاً كبيراً بين العسكريين والمدنيين، كما أنه يحول دون استعمال الأسلحة المتطورة. أما مناطق الحرب بنظره فتبقى دول العالم الثالث ودول أوروبا الجنوبية.

٥ ـ في علاقة السياسة والجيش، غالباً ما يوجد تقصير تجاه العسكري من قبل السياسي الذي يعمد، في زمن السلم، إلى تخفيض ميزانية الدفاع وعديد الجيش. هذا ما حصل قبيل حرب الخليج، إذ سُرِّح من جيش البر فقط، بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٩، أربعة آلاف متطوع. وكان سبق في العام ١٩٣٢، وقبيل استلام هتلر الحكم في ألمانيا، أن قرر رئيس مجلس الوزراء، بول بونكور، تخفيض الموازنة العسكرية مائتي مليون فرنك في حينه، وتخفيض عدد الضباط خمسة آلاف ضابط.

والحذر من العسكريين أصبح من الثوابت لدى رجال السياسة. فمنذ الثورة وانقلاب نابوليون، إلى استلام الحكم من قبل بيتان العام ١٩٤٠، إلى ديغول العام ١٩٥٨؛ كل هذه الأحداث لم تكن لتحلّ الأمور بل لتزيدها تعقيداً. وانعكاس ذلك جعل السياسيين لا ينتقون النخبة للمراكز القيادية الهامة. وعدم وجود هؤلاء في مركز القيادة مع بداية الحروب، أدى إلى الفشل العام ١٨٧٠ والعام ١٩١٤ والعام ١٩٤٠.

ولم تسلم الماسونية من لسانه، لأنه كان لها بنظره دور فعّال في انتقاء المراكز، وذلك منذ زمن الجنرال اندريه العام ١٩٠٤، وحتى الجمهورية الثالثة التي أوصلت إلى الحكم الجنرال جوفر وغيره. حالياً، ومع أن أثرها قد ضعف، فإن عدة ترقيات في صفوف الدرك، بخاصة تلك التي جرت العام ١٩٨٩، لا تُفسَّر سوى بعلاقات أصحابها بهذا التنظيم.

٦ ـ أن البعد بين الدفاع والجامعة هو مزمن. فالكتّاب كانوا سابقاً ضد العسكريين. كذلك بعض اللاهوتيين، ومنهم مار توما الأكويني الذي كان يتساءل «كيف يمكن لشخص مسيحي أن يكون جندياً» أو «كيف يمكن لحرب أن تكون عادلة». واستمر هذا الجفاء من قبل الكتاب والفنانين إلى زمن كالو وڤولتير وكورتلاين وغيرهم؛ وهذا ما كان يُنبىء بمجتمع صناعي بعيد عن العنف والسلاح.

بعد العام ١٩٤٠، وبفضل ضباط الاحتياط وكتابات ريمون آرون ودابزي Dabesies، أصبح البحاثة والجامعيون

ينتقون المواضيع العسكرية والستراتيجية ويبحثون في تأثيرها الاقتصادي ممَّا قرّب بين الجامعة والجيش.

أما الدستور الذي يضع الجيش بتصرف السلطة المدنية فلا يروق للكاتب كثيراً، لأن الجيوش تسبق عادة تأسيس الدول: فالجيش الڤيتنامي سبق تأسيس دولة ڤيتنام والجيش الجزائري سبق دولة الجزائر والجيش الفلسطيني يسبق كما يظهر الدولة الفلسطينية وكذلك الثوار الأكراد فإنهم يسبقون قيام كردستان محتملة.

٧ ـ من الضروري وجود تنسيق وانسجام بين السياسي والستراتيجي، لأن فصل الاثنين عن بعضهما أدى إلى فشل ١٩٤٠. ولكن منذ الجمهورية الخامسة، أُنشيء مركز موحد لدى رئاسة الجمهورية قادر على أداء الستراتيجية الشاملة لتلافي ما حصل قبل الحرب العالمية الثانية، وخلاصته ما يلي: على الصعيد السياسي، عقدت فرنسا تحالفاً مع بولونيا وتشيكوسلوڤاكيا ورومانيا. وكان المفترض أن يُترجم ذلك على الصعيد الستراتيجي بتحقيق طائرات ودبابات وقوى منقولة تمكن فرنسا من مساعدة تلك الدول الحليفة، في حال الاعتداء عليها، وليس بناء خط دفاعي كخط ماجينو والتقوقع وراءه.

إن القوى التي لديها أسلحة نووية ليست بالضرورة على خصام لأن سياستها وستراتيجيتها لا تتقبلان المجازفة بحرب نووية تصاعدية. ويعطي مثلاً على ذلك ما حدث أثناء حرب السويس العام ١٩٥٦، عندما ذكر بولغانين المهاجمين بأن باريس ولندن هما ضمن مدى الأسلحة الذرية الروسية. فما كان من ايزنهاور إلا وصرح أن الولايات المتحدة لا يمكنها في هذه الحالة مساعدة حلفائها. وهنا يأخذ المؤلف على انطوني ايدن وغي موليه ضعف ثقافتهما العسكرية، كونهما أذعنا للانذار، في حين كان معروفاً أن روسيا لم تكن لتستعمل الذرة لدعم مصالح ضئيلة.

في ما يتعلق بالستراتيجية العسكرية، فإنها تطورت بعد ١٩٤٥ لأن الذرة أظهرت تفوق التكنولوجيا الجديدة، وأصبحت النتائج المحققة هائلة بالنسبة إلى العتاد المستعمل. فحسب التقدير الأميركي، كان يجب القاء ٢١٠٠ طناً من القنابل التقليدية للحصول على النتيجة التي حققتها قنبلة هيروشيما. واقدام واشنطن على استعمال الذرة بدون انذار اليابانيين الذين ربما كانوا أذعنوا للانذار، يعود إلى أن واشنطن أرادت اظهار قوتها لموسكو أيضاً.

هذا، ومع الصواريخ الستراتيجية، فإن عامل الوقت والمسافة والفضاء صار بدون قيمة في السياسة والستراتيجية والتكتية. ويبقى احتمال استعمالها ممكناً، بالرغم من ضآلة هذه الإمكانية.

ثانياً: العام ١٩٢٥، نبّه المارشال شابوشنيكوف، المستشار العسكري لستالين، من اعتماد أشكال جديدة للحرب حين قال: «ان السلم هو استمرار الصراع بوسائل أخرى»، وتمشياً مع هذا القول، عالج المؤلف من الفصل العاشر حتى السابع عشر بعض أشكال الحرب غير التقليدية، كالسلاح الاقتصادي والاستعلام والتكنولوجيا والحرب النفسية

والارهاب وأهمية نزع السلاح وفرض السلام من قبل الأمم المتحدة ونزاعات الشرق الأوسط.

١ ـ تبقى الحرب الاقتصادية البديل الرئيسي للحرب التقليدية. وهذا ما تسمح به شرعة الأمم المتحدة في المادة ٤١. ويهدف هذا النوع من النزاع إلى احتلال الأسواق بدلاً من احتلال الأراضي، وبذلك تنفتح أمام المواطنين فرص العمل والمداخيل التصاعدية. انها أيضاً سياسة الأرض المحروقة (حرق آبار البترول في الكويت)، وسياسة فرض الحصار، والخطر، والتجسس التقني والعلمي، وتجميد الأرصدة في المصارف، كقوة ضغط، كما فعلت واشنطن بالأموال الايرانية لديها، الأمر الذي أدى، في النهاية، إلى الافراج عن الرهائن الأميركية في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨١.

٢ ـ مهما كان نوع الحرب، فهي بحاجة إلى الاستعلام. فمنذ خمسة وعشرين قرناً كتب صن تزو (Sun Tze) في مؤلفه فن الحرب ما يلي: «عندما يحقق اميرملهم أو قائد محنّك النصر، فذلك بفضل المعرفة المسبقة عن العدو». ومنذ ذلك الحين إلى يومنا، مروراً بهنيبعل ويوليوس قيصر، نادى الجميع بضرورة وجود جواسيس أو من يعطيهم معلومات عن العدو وأرضه.

ومهما تطورت وسائل الاعلام، يبقى الانسان العنصر الأهم في جمع المعلومات واعطائها. فالأقمار الاصطناعية لا يمكنها أن ترى ما يجري تحت الأرض أو تحت المياه العميقة أو داخل المدن أو في أفكار الناس. ومحاولة انقاذ الرهائن الأميركيين في ايران العام ١٩٨٠ هي أكبر دليل على ذلك. ففشل تلك العملية مرده إلى عدم معرفة شروط الحياة في منطقة صحراوية حيث لا يتجول الناس إلّا ليلاً عندما تكون حرارة الطقس محتملة لذلك لم تكتشف الأقمار الاصطناعية آثار التجول في منطقة (صحراء واحد) (Desert one)، فإذا بالطائرات والمروحيات الأميركية تفاجأ بوجود مشاة وآليات تتحرك في منطقة هبوطها.

وبعد التركيز على أهمية المعلومات يستعرض الكاتب أهم أجهزة المخابرات في العالم يبدأ بالأجهزة الروسية، فهي قديمة العهد، إذ أن الـ (KGB) تأسست في ٧ كانون الأول ١٩١٧. يقابل هذا الجهاز عند الأميركيين الـ (CIA)، الحديثة العهد، إذ حصلت على هذه التسمية في العام ١٩٤٧، لكنها تطورت بسرعة واظهرت فعاليتها في اكتشاف الصواريخ الروسية في كوبا العام ١٩٦١. أما البريطانيون فهم السباقون لكافة الأجهزة في العالم، وهم يعملون حالياً، بصلة وثيقة مع الاستخبارات الأميركية. أما الاستخبارات الألمانية، فقد ظهر مؤخراً انها كانت مخروقة من قبل العملاء الشرقيين، بخاصة من جهاز أمن الدولة STASI... ويصل أخيراً إلى الاستخبارات الفرنسية التي كانت بنظره فعالة قبل العام ١٩٨١. لكنها حالياً، كما كانت في السابق البعيد، لا يمكنها أن تتوقع الأخطار التي تهدد الوطن.

٣ ـ إن التكنولوجيا التي تخدم الاستعلام أصبحت متعددة الأغراض. فالقمر الاصطناعي الذي يوجه البواخر

المدنية يمكنه أن يوجه، في الوقت ذاته، الغواصات المجهزة بالصواريخ الستراتيجية. وكما يوجه ارسال التلفزة، يمكنه نقل الأوامر إلى الطائرات الانقضاضية وهي في الجو.

لقد أظهرت حرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) امكانات التكنولوجيا الحديثة في مهاجمة العمق الستراتيجي وما يتمركز فيه من قيادات وأجهزة اتصال ولوجستية؛ كما أظهرت أهمية الحرب الالكترونية والذخيرة الذكية ووسائل المراقبة الليلية. هذه العوامل مجتمعة، أعطت الحلفاء قوة تفوُّق ستراتيجي وتكتي أدت، في النهاية، إلى انهيار الجبهة العراقية.

وتبقى، بنظر الكاتب، العبرة الأهم من حرب الخليج وهي أنه منذ آلاف السنين، كانت التكنولوجيا تتوقف على قيمة الرجال الذين يخدمونها ولكن منذ العام ١٩٩١، صار الرجال يُقاسون بالتكنولوجيا التي يستعملونها.

٤ ـ بعد تعداد أهمية التكنولوجيا المتطورة، ينتقل سلڤان إلى تبيان خطورة الحرب النفسية التي تهدف إلى النيل من معنويات الخصم أو لفرض طريقة عيش معينة عليه. هذا العمل السيكولوجي يؤثر عادة على المدنيين أكثر منه على العسكريين، وينجح في الدول الديمقراطية التي تكون أبوابها عادة مشرعة للشائعات. وهذا السلاح استعمله الحلفاء بكثافة أثناء الحرب العالمية الأخيرة، إذ ألقوا فوق أوروبا ٣٢ مليون منشوراً، مما حمل الكثير من الجنود الألمان على الاستسلام.

٥ ـ ويأتي الارهاب في أعلى مرتبة بين وسائل الحرب النفسية. وهو ستراتيجية تُستعمل للمدى البعيد بوسائل ضئيلة لبلوغ أهداف سياسية. وهو قديم العهد لا يعود، كما يعتقد البعض، إلى النصف الثاني من القرن العشرين. فمنذ عهد الرومان، كان اليهود يستفردون جنود الامبراطور ويقتلونهم بالسكاكين. وكذلك في أيام الصليبيين، كان بعض جنودهم يلاقون حتفهم على أيدي السكان المحليين بالوسيلة ذاتها. وبعد أن يستعرض أهم وأقوى المنظمات الارهابية كمثل عصابة بادر (Baader) والألوية الحمراء وغيرها، يختصر هذا النوع من الاعتداءات بانه «قنبلة الفقراء الذرية». ثم يلقي اللوم على الاتحاد السوفياتي سابقاً، وكأنه الداعم الأقوى للحركات الارهابية. فلمعرفة مدى تورط دول حلف وارسو في دعم الألوية الحمراء وكارلوس وأبو نضال وغيرهم، كان يجب انتظار انهيار المانيا الشرقية.

٦ ـ الهدف من نزع السلاح هو فرض الأمن. فبعد كل نهاية حرب، كانت هناك محاولة في هذا المجال، ولكن بدون جدوى. لقد أحصى غاستون بوتول (Gaston Bouthol)، منذ بدء التاريخ إلى يومنا، أكثر من ثمانية آلاف معاهدة صلح. ومع كل معاهدة كان يُعتقد أن الحروب انتهت إلى غير عودة لكنها كانت تتكرر، وغالباً بين الذين سبق وتعهدوا بعدم اللجوء إليها من جديد. أما عصبة الأمم، والأمم المتحدة ومحادثات سالت (SALT) وستارت (START)، فلم تحرز أي تقدم في هذا المجال. وحالياً، لا يُقبل بنزع الأسلحة المتوسطة المدى، لمسافة ٢٥٠٠ كلم والتي يبحث جدياً بإزالتها من أوروبا، لأن هذا النوع أصبح موجوداً بكثرة لدى

دول شرق أوسطية ودول جنوب شرقي آسيا.

٧ ـ يفترض بالأمم المتحدة أن تكون حارساً للسلام في العالم. لكنها بعد أن تدخلت في الحرب الكورية العام ١٩٥٠، غابت عنها قرارات التدخل بالقوة إلى أن جاءت أزمة الخليج سنة ١٩٩٠، فاتخذت عدة قرارات كان من أهمها اعادة تحرير الكويت.

ومهمات الأمم المتحدة في حفظ السلام غالباً ما تكون صعبة وشاقة. ففي جنوب لبنان، مثلاً، حيث وقع سلڤان مع عناصر تابعة له في كمين أدى إلى قتل وجرح ثمانية من رجاله وإصابته بجروح بالغة؛ تعمل قوات الخوذ الزرقاء بين خطرين وتحركاتها ليست آمنة أبداً. فإسرائيل، التي كانت معارضة لوجود هذه القوة، تمارس عليها شتى أنواع المضايقات في حين تقابل ذلك من الجانب اللبناني كثرة المنظمات وفئات المسلحين التي تعمل على هواها.

ويجري حالياً البحث في ادخال تعديلات على هيكلية الأمم المتحدة لجعلها أقوى علماً أنه منذ تأسيسها حتى اليوم، لم يُدخل عليها أي تعديل. وتطالب ألمانيا واليابان بأن يكون لكل منهما حق الڤيتو أسوة بفرنسا. وهذا بنظره، منطقي. ولكن يُخشى أن تطالب دول أخرى بالحق ذاته. وقد يكون من بينها دول من أميركاالاتينية أو افريقيا.

٨ ـ لقد عرفت منطقة الشرق الأوسط أنواع الحروب كافة، من تقليدية وثورية وارهابية، الأمر الذي رفع مصاريف الدفاع التي أصبحت نسبياً الأعلى في العالم: ٣٠٪ من الدخل القومي لايران، و٣٢٪ للعراق، و١٩٪ لإسرائيل. وبعد أن كانت هذه المنطقة مهد الحضارات، أمست حالياً عالم التناقضات من حيث السكان والثروة[٣] والفقر والمشاكل المعقدة والمتداخلة سياسياً وستراتيجياً واقتصادياً. أما مشاكلها الهامة فهي ثلاث: المشكلة الفلسطينية، الأصولية الدينية ووجود النفط؛ يضاف إليها مشاكل أخرى، كقلة المياه التي قد تكون في المستقبل مصدر نزاعات، والخلافات على الحدود، وفكرة الثأر، وتزايد عدد السكان، والفرق بين الطبقات في الثقافة والثروة، وأخيراً تصادم الستراتيجيتين الأميركية والسوڤياتية.

ثالثاً: الفصول الأربعة الأخيرة يحتفظ بها المؤلف لفرنسا وعلاقاتها: بالولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، وسياستها الدفاعية، وستراتجيتها العسكرية.

١ ـ تعمل الولايات المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوڤياتي كي لا تحل مكانه قوة عظمى جديدة تنافسها يوماً ما في قيادة العالم، ويمدح واشنطن لتصرفها الحكيم تجاه ما حدث في دول حلف وارسو، من تأييد بوريس يلتسين، إلى الاعتراف بالدول المنشقة، إلى فرض احترام الأنظمة الديموقراطية، وحماية الأقليات، إلى الإلغاء التدريجي للأسلحة النووية ذات المدى القصير.

أما في ما يتعلق بالأوروبيين، فترى

(٣) ٦٠٪ من احتياط البترول العالمي موجود في هذه المنطقة.

واشنطن ضرورة استمرار الحلف الأطلسي لحمايتهم لأنهم، ازاء تفكك الاتحاد السوفياتي، واحتلال الكويت من قبل العراق وإزاء الأزمة اليوغوسلافية: أظهروا ضعفهم العسكري وانهم غير كفوئين لتأمين سلامتهم.

وبالرغم من اقتناعه بحاجة أوروبا إلى الحلف الأطلسي في الوقت الحاضر، فهو يحذر من خطورة بقاء الأميركيين نهائياً في أوروبا.

علماً أنه بعد صدور هذا الكتاب بثمانية أشهر، طالعنا الأميرال انطوان سنغيناتي بما معناه أن تعديلاً شبه سري ادخل على نظام الحلف الأطلسي العام ١٩٥٦، وجعل منه مجموعة تتمتع بصلاحيات واسعة: سياسية واقتصادية وثقافية واعلامية ذات طابع دائم يتخطى سيادة الدول[٤]. وهذا يعني أن الوجود الأميركي في أوروبا ليس فقط لأغراض عسكرية.

٢ ـ إن السياسة الروسية هي عميقة الجذور. وإن تغيرت تكتيكياً فهي لا تزال كما كانت عليه ستراتيجياً. فالمحافظة على قوة كبيرة هي لمقاومة الغربيين الذين هم هواة حرب وقد قاموا بحملات ضد موسكو، بدءاً من النمساويين إلى البروسيين، فالسويديين فجيوش نابوليون. والستراتيجية المتبعة هي شاملة، تعتمد على الحرب النفسية والردع مع استعمال القوة. وهي أيضاً غير مباشرة تُتَرجم بحروب ثورية. وهذه الأخيرة، أنهكت الاتحاد السوفياتي اقتصادياً لما صرفه من أموال في دول العالم الثالث (أفغانستان، كوبا، فيتنام، نيكارغوا، اثيوبيا، انغولا والموزامبيق). وهذا ما أدى إلى تفككه الى ١٥ جمهورية لا يزال مستقبل كل منها غامضاً، في الوقت الحاضر، في حين أن روسيا ستبقى الجار المزعج في أوروبا وآسيا.

٣ ـ وتحت عنوان «الدفاع الفرنسي»، في الفصل قبل الأخير، يتناول المؤلف وضع أوروبا بوجه عام. فيقول انه، نظراً لضعف نسبة الولادة فيها، فإنها ستمسي مأوى عجزة وبالتالي بدون دفاع، لأن السكان المسنين لا يمكنهم القيام بهذا الواجب لا جسدياً ولا مالياً. وفي حين سيصير عدد سكان أوروبا العام ٢٠٢٥ نحو ٢١٧ مليون نسمة، فإن عدد سكان دول افريقيا الشمالية سيتعدى الستمائة مليون. أما الانتشار النووي الذي كان حكراً على أوروبا، فصار موجوداً في آسيا وافريقيا.

بالنسبة إلى فرنسا، فإن خفض ميزانية التسلح لقوى البر والبحر والجو قد يجعل منها قوة عالمية من مستوى سويسرا أو السويد. ثم ينصح الفرنسيين بالمحافظة على العلاقات مع الحلف الأطلسي والمستعمرات السابقة والدول الفرنكوفونية. كما يدعو إلى الحفاظ على حقل رماية الأسلحة النووية في الباسيفيك، ومركز كورو لاطلاق الأقمار الاصطناعية في الغويان.

٤ ـ في الفصل الأخير، يتقدم المؤلف

(٤) SANGUINETTI Antoine Le Monde Diplomatique - Juillet 93.

باقتراحات حول ماهية الستراتيجية العسكرية للجيوش الفرنسية. إنّه مع عدم الاستغناء عن السلاح النووي، بل مع تقويته كماً ونوعاً. وهو مع تحقيق قوى برية حديثة تكون منقولة ومدربة للقتال على المسرح الأوروبي، ويكون قوامها من الجنود المتطوعين الاختياريين وليس من المطلوبين للخدمة الاجبارية. وبعد أن ينتقد الهدر في القوى المسلحة لسوء التنظيم، يتهم القيمين على الدولة بأنهم قد عدلوا حتى عن فرنسا كقوة أوروبية، وهم يموهون عن ذلك بأعمال اعلامية وانسانية، بينما الأمور تتطلب أكثر من ذلك، مذكراً بقول تشرشل الشهير بعد ميونيخ ١٩٣٨ «لقد انتقيتم العار لاعتقادكم أنكم ستتلافون الحرب، فكان لكم العار كما ستكون لكم الحرب».

ان النقاط والمواضيع التي آثارها المؤلف في كتابه هذا «السلم والحرب»، تشكل دليلاً على اهتمامه بالدفاع عن وطنه متجاوزاً الاعتبارات والمفاهيم التقليدية لدى باحثي أمور الدفاع. وقد يخيّل للبعض أن النقد اللاذع لديه يعود إلى عذاباته وآلامه من جراء اصاباته البليغة، أو لأنه لم يحصل على مركز مرموق كان يصبو اليه، ولكن من يعرف هذا الضابط العام عن قرب لا يعتريه أي شك في أن ما كتبه كان بدافع الغيرة على جيشه ووطنه، تلك الغيرة التي رافقته طيلة حياته العسكرية.

مع
أطيب التمنيات
Joaillerie Gemayel
Fax : 9.918803
Tel : 9.938831
9..938564
TLX : 45198 Gema
P.O.Box : 620 Jounieh - Lebanon

CONSOLIDATED STEEL LEBANON S.A.L.

كونسوليداتد ستيل ليبانون ش.م.ل

CONSOLIDATED STEEL LEBANON IS THE ONLY STEEL ROLLING MILL CURRENTLY OPERATIONAL IN LEBANON. WE HAVE BEEN SERVING THE LOCAL MARKET FOR MORE THAN 30 YEARS. OUR FACTORY AND OFFICES ARE LOCATED IN AMCHIT, JUST NORTH OF BYBLOS.

WE ARE PRODUCERS OF THE FOLLOWING PRODUCTS:

- STEEL RE-INFORCING BARS FOR CONCRETE

  SIZES : 8mm — 32mm

- STEEL MERCHANT BARS / SMALL AND LARGE FLATS

  SIZES : CONTACT US FOR FULL RANGE AVAILABLE

WE WELCOME INQUIRIES FOR ANY ORDERS, LARGE OR SMALL.

Contact us at the following numbers:

ADDRESS : P.O. BOX 5198 - Beirut / 166440 Achrafieh - Lebanon
TELEX : STEEL 45182LE CABLE : STEELIBAN - BEIRUT
PHONE : 09/943713 - 09/940191 - 01/403016
INT. PHONE/FAX : 0012124781038 - 003579522416 - 009611403016

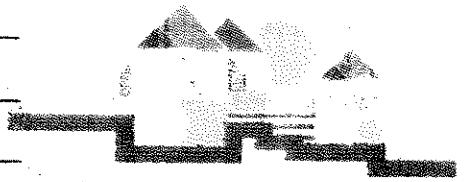

MI-CHEMIN

RESIDENTIAL COMPLEX AND SHOPPING CENTER

BLV: Rayfoun - Kleat

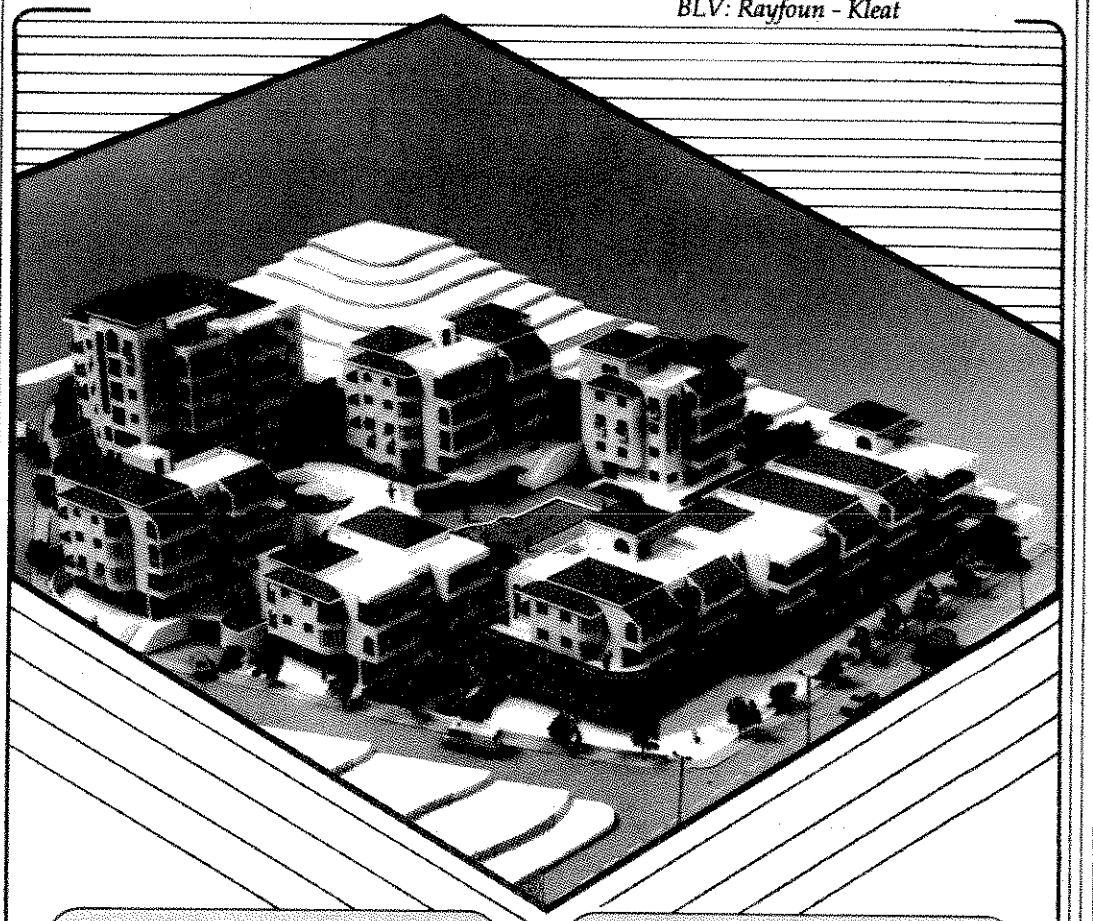

LUXURIOUS FLATS & DUPLEXES
Independant Entrances
SHOPPING CENTER
Restaurants & Night Club
Shops & Galleries

شقق فخمة ودوبلاكس
مداخل مستقلة
مركز تجاري
مطاعم ونواد ليلية
متاجر وغاليري

MANAGEMENT : Abou Ezzi-Engineering Est.
STRUCTURE : Mounir Abou Ezzi

ARCHITECTS : Elie & Randa Gebrayel
CONSULTANTS : erga group

PROMOTER: BASSOUL REAL ESTATE.

Sales office: Dora - Tel: 884310/11/12 - 898530 - 883999

عواد اتوبارتس ش.م.م

AWAD AUTO PARTS S.A.R.L

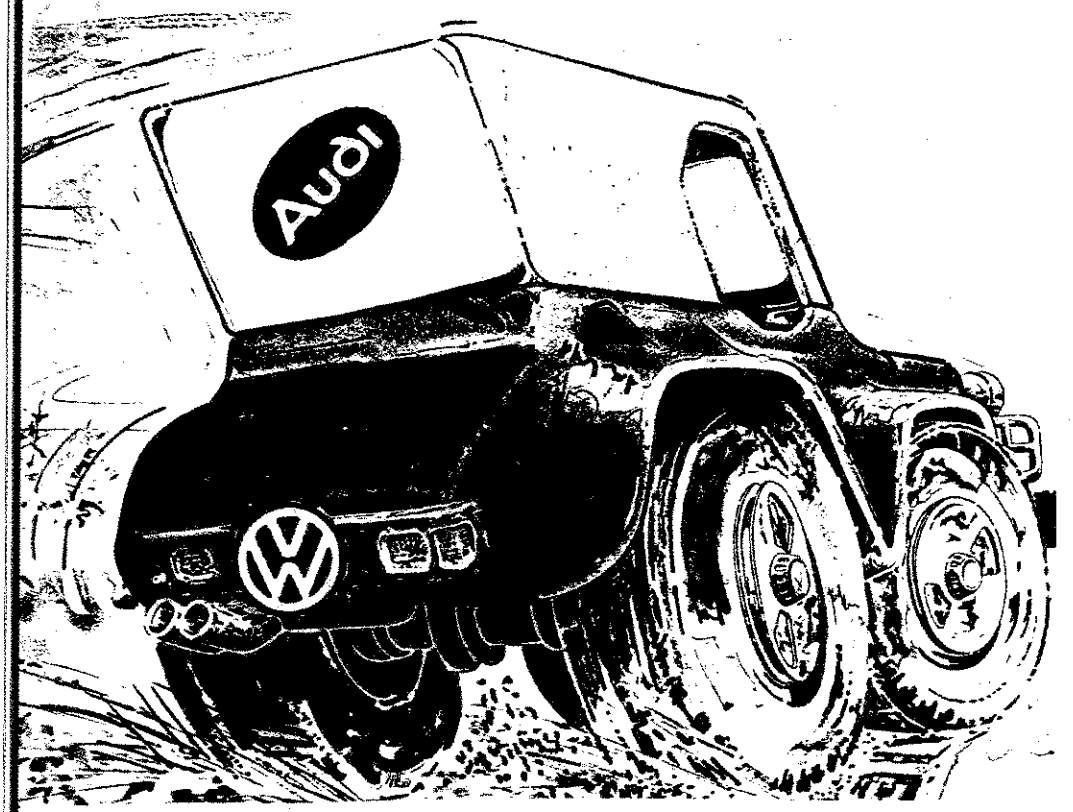

قطع تبديل : فولكسفاكن - غولف - اودي

Pièce de rechange : *VOLKSWAGEN - GOLF - AUDI*

مبيع جملة و مفرق
Vente en Gros et en Detail

ساحة الضبيه ، تلفون : ٠١-٤٠٣٢٥٦/٧
المتن ، لبنان
Place Dbayeh, Tel : 01-403256/7
Metn - Liban

MM

مؤسسة محمد الميس

للميكانيك والتجارة

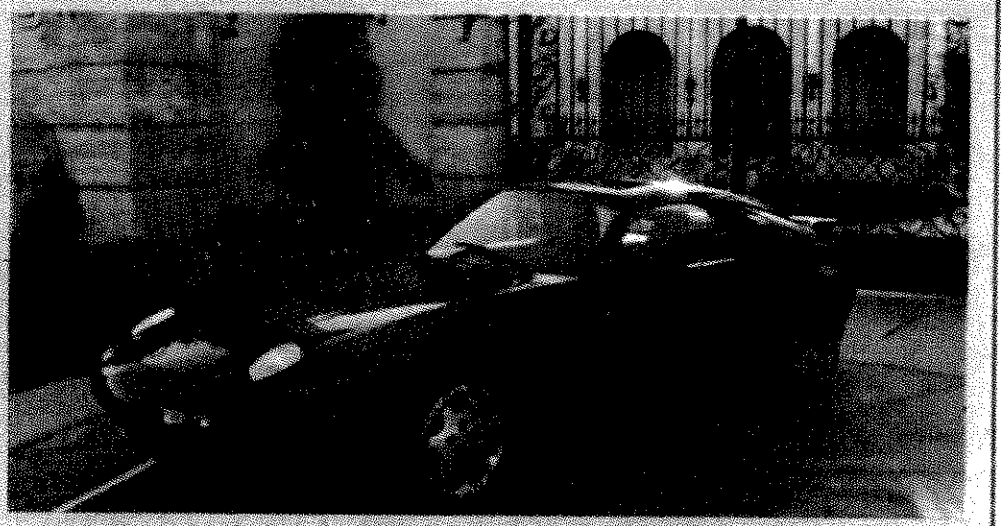

مبيع جميع قطع السيارات
الاوروبية، الاميركية واليابانية

بيروت - الشياح - شارع معوض - خلف وزارة الموارد - هـ: ٨٢١٣٤٩

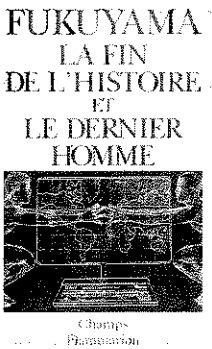

فوكوياما:
نهاية التاريخ والإنسان الأخير

حسين سبيتي(*)

كانت المشكلة عند كبار الفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين، ولا تزال، الوصول إلى شكل مثالي ونهائي للحياة، أو لتنظيم الحياة الفردية والاجتماعية والسياسية. بمعنى آخر، إذا كان هناك من تطور مستمر في التاريخ، وفي البيئات المختلفة والعصور المتباينة، أفلن يكتشف الإنسان حلاً نهائياً لمشكلاته الاجتماعية والاقتصادية والقانونية بشكل نهائي؟؟ وهل سيبقى هذا الإنسان، فرداً ومجتمعاً، ضحية التطور وعدم الاستقرار وفريسة التناقض بين المذاهب المتعدِّدة والآراء المتفاوتة؟؟

ولقد عرف قدماء اليونان نظام المدن، وعرفت روما نظام الأمبراطوريّة، وعرفت العصور الحديثة أشكالاً عديدةً للملكية والديمقراطية والاشتراكية والشيوعية: كل ذلك حسب البيئات والعصور. وما حصل في العصر الحاضر والذي يلفت النظر ويزيد من القلق بعد تفكك الاتحاد السوفياتي الذي كان يمثل أقوى وأعظم الأنظمة الاشتراكية في العالم، هو بدء الاجتياح الأميركي للعالم بجميع الأشكال الاقتصادية والثقافية، هذا إلى التقدم السريع الذي حصل في الصناعة وعلوم الفيزياء والاقتصاد وما نتج عن ذلك من انفتاح الدول بعضها على بعض، واستعدادها للتعاون والتبادل والاشتراك في أعمال وبرامج اقتصادية كبيرة، كما حصل في الوحدة الأوروبية الجديدة وغيرها.

من هنا، راح المؤلف يفلسف الأحداث التي يذكرها ويبررها عقلياً، مع توجيه نحو فلسفة اجتماعية جديدة، يستمد أصولها من العودة إلى المذاهب الفكرية القديمة والحديثة معاً، وذلك من قراءة جديدة للأحداث الهامة التي حصلت في عصرنا هذا. وكأن المؤلف، مع تعمقه في فهم الفلسفة، لا يريد أن يفلت الواقع الحسي والاجتماعي من بين يديه وفي

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية ـ كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ الفرع الأول.

الوقت نفسه، لا يريد أن يأخذ من الواقع الذي قبله أو أشار إليه كبار الفلاسفة. إلاّ ما تقوم البرهنة العقلية عليه.

فلا عجب، بعد ذلك، إذا رأينا في هذا الكتاب أسماء: أفلاطون وهيغل وكانط وماركس وهوبز وديوي وأمثالهم من أصحاب المدارس الفكرية والتربوية والاقتصادية.

ونظراً لتنوع وغنى المادة الموجودة في الكتاب، سنكتفي بالإشارة إلى أهم النقاط الواردة فيه:

أولاً: الحس بالكرامة

يعود المؤلف «فوكوياما» باستمرار إلى الطبيعة البشرية الموجودة في الإنسان منذ الولادة، ويشدد على «الميل التيموسي» الذي يعني الميل إلى تحقيق الذات وفرض الإحترام والشعور بالكرامة والانتماء إلى عالم من القيم السامية الخ... وهذه الفكرة الأفلاطونية لعبت دوراً هاماً في الحياة والفكر، ونجدها عند هيغل في فصل الصراع بين «السيد والعبد» حيث يحاول السيد فرض شخصيته على العبد بالقوة والتهديد، كما حاول سلبه حريته ليجعله عبداً في خدمته. ونجد هذه الفكرة أيضاً في معظم الأحزاب العنصرية التي صنفت الناس طبقات ومستويات زاعمة أن أصنافاً من البشر هي أرقى من غيرها. ونجد هذه الفكرة كذلك في معظم الفلسفات النفعية التي ظهرت خاصة في انكلترا، وفي بعض الفلسفات ذات الاتجاه العملي أو البراغماتي التي برزت في أميركا. فمن مفكري الانكليز في هذا الاتجاه، نذكر هوبز ولوك وهيوم. ومن مفكري أميركا، نذكر وليم جيمس وجون ديوي. هذه الفلسفات، في غالبيتها، أخذت فكرة أفلاطون وعدلتها أو شوهتها قليلاً، لأن أفلاطون ميز بين «التيموس»، الذي هو شعور بالأنا والكرامة والحرية والقيم، وبين الرغبة، التي هي منفعة وأنانية لا أكثر. أما المدارس الانكليزية والأميركية فلم تنتبه إلى التمييز الدقيق الذي قام به أفلاطون، لذلك كان اتجاهها الأخلاقي العام نفعياً وعملياً وبعيداً كل البعد عن الاتجاه الأفلاطوني الأصيل. وقد يكون السبب في ذلك ما أملته البيئة والعصر على هذه المدارس أكثر من أي شيء آخر.

ومن فكرة أفلاطون انطلق المؤلّف محاولاً تطويرها لتتناسب مع الفلسفة الديمقراطية والليبرالية الجديدة والتي يراها مناسبة للمستقبل.

ثانياً: نقد الأنظمة السياسية

يستعرض المؤلف معظم أشكال الحكم المعروفة في القرن العشرين وحتى يومنا هذا، كالنازية والفاشستية والشيوعية، محللاً بعض الحوادث السياسية في الداخل والخارج التي تثبت فشل هذه الأنظمة، وعجزها عن مجابهة قانون التطور الخلاق، وتقصيرها في مجال اسعاد المواطنين وتأمين سعادتهم، بل يبرهن أن الأنظمة التوتاليتارية كانت وسائل للقمع والتعذيب والظلم وسلب الحريات والضغط الاقتصادي داخل البلاد وخارجها. وكان من نتائجها حروب عديدة وقعت وأودت بالملايين من الناس، وأوقعت الخسائر على كل المستويات الإنسانية والاقتصادية.

وكان لا بد لهذه الأنظمة أن تتفكك

وتزول تلقائياً لأنها لم تعد تتلاءم وتطور الحياة الجديدة. وكان زوالها عن الساحة السياسية والاجتماعية أمراً طبيعياً ومنطقياً للغاية.

وقد بقيت الفلسفات التي قامت عليها هذه الأنظمة أسيرة ظروف وبيئات معينة ومحدودة للغاية، كان من المنتظر أن تزول بزوالها. فقوة الاتحاد السوفياتي العسكرية التي كانت تخيف العالم بأسره، لم تستطع حمايته من التفكك والزوال وعودة الحياة فيه إلى أشكالها القومية والقديمة.

ثالثاً: الثورة الليبرالية

الحقيقة ان هذه الثورة الليبرالية ليست وليدة اللحظة الأخيرة، بل إن جذورها تمتد قروناً عديدة إلى الوراء. ولكن من الناحية العملية، لم تبرز صورتها بوضوح إلا بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، أي بعد انكسار الفاشستية والنازية ونشوء الأمم المتحدة.

ولقد زاد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه من وضوح هذه الصورة، على جميع المستويات السياسية والاقتصادية، لأن النظام السوفياتي كان مغلقاً للغاية وعسكرياً للغاية، لاسيما منذ عهد ستالين.

أما الليبرالية الديمقراطية فتشمل نواح عديدة نذكر منها:

أ ـ حرية الرأي والفكر والمعتقد والعمل والسلوك، مع تأمين الدولة لهذه الحرية. فمن واجب الدولة حماية حرية المواطن، كل مواطن.

ب ـ حق المشاركة في السياسة والحكم والعمليات الانتخابية وسائر النشاطات. فالأعمال السياسية ليست محصورة بفئة أو طبقة أو مجلس أو حزب أو نقابة. إلخ... وعلى الدولة تأمين حرية المشاركة لكل مواطن وما يتبع ذلك من ترشيح وتصويت الخ...

ج ـ حرية التجارة والمبادلات الاقتصادية داخل البلاد وخارجها، شرط ألا تؤذي المصلحة العامة.

د ـ حرية النقد والكتابة والصحافة، وعدم اخضاع الفكر والكتب المطبوعة لنموذج واحد من الأيديولوجيات إلخ...

والملاحظ أنَّ عدد الدول التي اعتنقت نظام الديمقراطية الليبرالية، مرتفع جداً، ويصل حسب الاحصاء الموجود في الكتاب والذي تم سنة ١٩٩٠، إلى احدى وستين دولة. هذا بالرغم من بعض العوامل السلبية التي كانت تعيق بعض الدول في اتجاهها نحو الليبرالية، كالعوامل السياسية والاقتصادية والدينية والمذهبية والعرقية وغيرها...

رابعاً: التاريخ العام

من الظاهر أن اليونان لم يؤمنوا بتاريخ واحد وشامل لكل البشرية. وفي رأيهم أن الكوارث الطبيعية تقضي على الشعب وتاريخه. ومن يأتي من بعده يبدأ من جديد.

ولذلك، كان التاريخ عندهم دائرياً لا أفقياً، لا يمتد أبعد من شعب أو بيئة. وهذا ما أشار إليه كل من أفلاطون وأرسطو عندما تكلما على تبديل الأنظمة في المدينة الواحدة لإرضاء الرغبات.

أما التاريخ بمفهومه الشامل والعام فشيء متأخر عن اليونان، ولقد ظهر عند القديس أُوغسطينوس الذي اهتم بالبشرية بدون أن يهتم بشعب واحد أو بيئة واحدة. وكان هدفه المسيحية في العالم أجمع.

ولقد حاول الفيلسوف الألماني كانط في القرن الثامن عشر الميلادي، التساؤل حول مخطط لتاريخ عام للبشرية يتناول أهم الحوادث التي حركت الإنسانية، لكن مشروعه بقي محصوراً في «ست عشرة صفحة» لا أكثر. ولم يؤلف كانط أي كتاب في التاريخ بالرغم من أنه ألف كتاباً حول السلام الدائم. ومع هيغل، أصبح التاريخ المادة الرئيسية للفلسفة. والتاريخ هنا هو التاريخ العام للبشرية المتعلق بمبادىء الوعي والحرية وتحقيق المطلق، كل ذلك بمنهج جدلي أخذه الكثيرون من بعده عنه، وخاصة ماركس الذي أعطاه المحتوى الاقتصادي.

ونظرة هيغل إلى التاريخ ايجابية وعظيمة التفاؤل، لأنه يرى التقدم والتطور والتحسن وتحقيق الحرية في التاريخ من خلال التطور المستمر والخلاق.

وقد حلم هيغل بحالة وعي تامة في نهاية التاريخ، كما أن ماركس حلم بمجتمع شيوعي بدون طبقات بعد عهود طويلة من التطور. وهنا يتساءل المؤلف: ألا نستطيع أن نفكر بشكل جديد للفلسفة، مع نهاية هذا التاريخ الذي نعيش؟؟

خامساً: القلق الحضاري

ينظر المؤلف في واقع الحياة التي نعيشها اليوم عند نهاية القرن العشرين. ويرى أن أموراً عديدة تبعث على الخوف والقلق والتساؤل: ما معنى أن نكون في حياتنا اليومية خاضعين بشكل عبودي للبترول ومشتقاته؟ أليس هذا نوعاً من التهديد لحريتنا وسعادتنا؟ بعد أن صارت البشرية بكاملها سلعة بترولية في الأسواق. وما معنى أنماط الحياة التي نراها أمامنا، تارة باسم الرأسمالية وطوراً باسم الوطنية والحزبية والمحسوبية؟

فمنذ عهد لينين وموسوليني وهتلر وستالين، تباعدت المسافة بين الحاكم والشعب، وزاد عدد الأبواب المقفلة وعدد الحراس الذين يمنعون الناس من لقاء المسؤولين. ولقد كان هذا النوع من السياسية المقصودة، من الأسباب التي منعت التقدم واللحاق بالشعوب المتطورة في مجالات الحياة والتمدن والتطور. لقد كانت سياسة الباب المغلق عاملاً سلبياً في حياة الشعوب، والأمثلة على ذلك عديدة ومقتبسة من الاتحاد السوفياتي منذ عهد لينين وحتى اليوم.

لكن تقدم العلوم الفيزيائية قد أدخل نوعاً جديداً من المنطق ومن العلاقات بين الناس، بحيث أصبحت العزلة والابتعاد عن بقية الشعوب أمراً غير مشروع.

فالاكتشافات والاختراعات التي حصلت بدءاً من تفكيك الذرة، تشكل، بدون ريب، فاتحة عهد علمي وانساني وسياسي جديد.

والثورات العلمية، هي بذاتها، ثورات اجتماعية وسياسية واسعة المدى. ولذلك نرى بوضوح أن تقدم علوم الفيزياء، خاصة في مجال الذرة، قد هيأ البشرية

لنظام جديد، هو الديمقراطية الليبرالية، حيث التبادل الاقتصادي والانساني على مستوى عظيم من التوازن والعدالة، وذلك على أساس من الحرية والكرامة والانفتاح. وهذا ما نلاحظه في تطور معظم الدول اليوم في آسيا وأوروبا وأميركا. فانهيار الاتحاد السوفياتي، كان لصالح نمو هذا الاتجاه الجديد، أي الديمقراطية الليبرالية. والتعاون بين الناس في هذا المناخ الجديد يخلق تقارباً هائلاً بين الطبقات، وقد يحضر في المستقبل لإذابتها نهائياً. كما أنه يقضي على روح البغضاء والحرب والحقد والانتقام في الأفراد والجماعات، تلك التي خلقتها الفلسفات والأحزاب التوتاليتارية التي قضت عملياً على حرية الأفراد والجماعات، وأوقعت حركات التبادل الاقتصادي في فخ الحروب والستار الحديدي والمحرم، وغير ذلك من المفاهيم السلبية التي عاقت التقدم البشري فترة طويلة من الزمن.

سادساً: عودة إلى كانط

إذا عدنا مباشرة إلى السؤال الذي طرحه كانط على العالم في القرن الثامن عشر وهو «هل بالإمكان كتابة تاريخ واحد وعام للبشرية جمعاء؟»، لوجدنا أنه بالإمكان الرد عليه بشكل ايجابي جداً فنقول: نستطيع أن نكتب تاريخاً عاماً للبشرية. لن نستطيع حتماً احصاء جميع القبائل البدائية في البرازيل أو افريقيا أو استراليا أو غيرها. ولكن، اعتماداً على الدرجة التي وصلت إليها علوم الفيزياء الحديثة والتي خلقت ظروفاً جديدة للحياة والعمل والانفتاح، أصبح بالإمكان تدوين سجل واحد للبشرية، خاصة وأن العوامل الاقتصادية والتجارية والتقنية معروفة اليوم من قبل جميع الدول المتطورة.

ولكن هذا التاريخ الجديد هو تاريخ البشرية المتجهة إلى الليبرالية الديمقراطية التي نحن على أبوابها اليوم، في نهاية القرن العشرين.

وهذه اللوحة التي سنرسمها للتاريخ العام، ستكون ملونة أحياناً، بسبب كثرة الحوادث وتعدد البيئات وتشابك العوامل الفاعلة فيها. فالحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، تذكرنا بالحرب بين اسبرطة وأثينا. ومع ذلك، فإن التاريخ الجديد الذي نريد وضعه للبشرية لا ينحصر بمدينة أو مدينتين، بل هو تاريخ كل الناس على السواء.

أفلا نرى إذاً أن مواقف الصين والاتحاد السوفياتي وهتلر وموسوليني وستالين وماوتسي تونغ وأمثالهم، تبدو شاذة بالنسبة إلى التاريخ العام وعائقة للتقدم.

وقد نستطيع تبرير النازية والفاشستية، واكتشاف بعض الحسنات في نتائج فلسفتهما، ولكن علينا أن نعترف أنه، بالرغم من التفاؤل الزائد الذي نود التمسك به، تظل مثل هذه الحركات سلبية ومؤخرة لتطور الناس نحو الديمقراطية الليبرالية.

فالماركسية نفسها، انطلقت من أسس سليمة من الناحية العقلية والإنسانية ومن ظروف اقتصادية واضحة في نهاية القرن التاسع عشر (الدفاع عن حقوق العمال). ولكن عندما وصل ممثلو هذه الفلسفة إلى

الحكم والسلطة انزلقت في اتجاهات جديدة قائمة على الظلم والتسلط والتصفية والتعذيب... وهذا يعني أنها عجزت عن حماية حرية الإنسان فرداً ومجتمعاً، وأصبحت بالنتيجة كالنازية والفاشستية من ناحية الخطر على الفكر والحرية. والجميع يذكرون التصفيات التي قام بها ستالين وأتباعه من بعده لتأمين السلطة لنفسهم.

سابعاً: الاعتراف والحرية

إذا عدنا إلى سؤال كانط حول امكانية كتابة تاريخ واحد وعام للبشرية وجدنا أن هيغل هو الفيلسوف الأول الذي رد على هذا السؤال مباشرة وبايجابية. فقد وضع هيغل مذهباً يؤكد فيه أن التاريخ هو التاريخ العام لا الخاص، وأنه لا يقف، وأن التقدم يحصل عبر الزمن في درجات الوعي والحرية والابداع العلمي والأدبي والفني.

ولكن هيغل لا يقبل مفهوم الطبيعة البشرية القائمة على المساواة والطيبة وحب الآخرين، بل يؤكد أن ما يميز الإنسان عن الحيوان هو في فرض حريته على الآخرين وانتزاع الاعتراف بها منهم بالقوة ولو بمخاطرة الموت. ومن هنا نفهم علاقة «السيد بالعبد». فالعبد خاف الموت فقبل الأغلال واعترف بالسيد. والسيد خاطر بحياته، وانتصر على العبد، فأسره واستعمله في حاجاته، كما انتزع منه الاعتراف بأنه هو السيد القوي والحر.

وموقف هيغل هذا يناقض ما قاله فلاسفة فرنسا في القرن الثامن عشر حول مساواة جميع الناس في الحقوق والحرية. الخ...

فالحرية بالنسبة لهيغل، هي ثمرة معركة ومخاطرة ومغامرة ولا تأتي مجاناً للإنسان. وهذا ما يميز الإنسان عن الحيوان، لأن الإنسان لا يكتفي بسد الحاجات البيولوجية، بل يرفضها أحياناً في سبيل الحصول على الكرامة والحرية والسمو والتعالي في عالم القيم. وهنا يبرز الخلاف بين هيغل وهوبز في هذا المجال، لأن هوبز يعترف بأن المرء يحاول فرض احترامه. أما القيام بأعمال انفعالية وقتالية من أجل ذلك، فأمر مفسد للأخلاق والسياسة. وهكذا يبقى هوبز أسير البروتوكول الاجتماعي السائد في عصره، بينما ينزل هيغل إلى أعماق الانسان والطبيعة البشرية.

ولعل هيغل نفسه ارتكز على أفلاطون في هذا المجال، لأن فكرة «التيموس» واضحة جداً في كتاباته، وخاصة في محاورة الجمهورية وهي تعني أشياء عديدة، منها الإحساس بالكرامة، وتقدير الذات، والحس بالعدالة، وعدم الاسفاف والاتجاه نحو القيم إلخ...

كذلك فإن فكرة الصراع بين السيد والعبد والتي قال بها هيغل، مشروحة بتفصيل في محاورة «جورجياس». وقد برز موضوع «التيموس» عند عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين من أمثال هيغل وميكيافيللي ونيتشيه وأتباعهم.

ولقد ظهر هذا المبدأ في المجالات الاقتصادية بأشكال مختلفة، وبتفسيرات تكون أحياناً بعيدة عن جوهره، كل ذلك لتأمين مصالح سياسية أو مادية لبعض

الأفراد أو الجماعات. وهذا يدل على أن مفهوم «التيموس» لم يبق ثابتاً خلال العصور.

وبعد أن اعتبره أفلاطون أساساً لبناء مدينة فاضلة وميزة أساسية في شخصية الجندي والحاكم، نزل في العصور الحديثة إلى مستوى الأنانية والمنفعة الدنيئة. ومن هنا نفهم قول نيتشيه: «إن الإنسان لا يكافح من أجل السعادة. وحده الإنكليزي يفعل ذلك...».

ثامناً: الدولة الجديدة

لا نستطيع أن نلوم أي مفكر إذا لم يستطع تخطي حدود عصره ومفاهيمه. فعلوم السياسة في المذاهب اليونانية تنطلق ضمناً من مبدأ المدينة لا الدولة. وتقدير هيغل للدولة يعود لأسباب تاريخية منبثقة من دولة بروسيا ومن حروب نابليون، إلى جانب تفكيره الفلسفي العام حول التاريخ. ولقد وجد هيغل في الدولة حسب ما ظهر في كتابه «عن مبادىء فلسفة الحقوق»، تحقيقاً للحرية والعدالة والأخلاق وحتى الألوهية.

ويحذر الكاتب من بعض مظاهر الثقافة التي تتظاهر بالديمقراطية، ولكنها تقود إلى الظلم وسائر مظاهر الدكتاتورية الفردية والطبقية. فبعض الديمقراطيات، لم تعش طويلاً لأنها تفتقر إلى الأساس المتين.

إن الديمقراطية الليبرالية تقوم على أساس عقلي ثم اقتصادي واجتماعي. وهذا الأساس العقلي هو الذي يسمح للجماعة بالتعاون والمشاركة والتطور والتقدم وخلق أطراً جديدة للفكرة والحياة. ولما كانت المصالح الخاصة لبعض الفئات والأحزاب بأشكالها الحديثة أو التقليدية ما زالت مسيطرة، فالملاحظ أن الديمقراطية الليبرالية تفشل بسرعة. وهذا يعني أن الشعوب التي تدعي ممارستها لا تمارسها فعلياً، بل تستعملها كقناع تخفي وجهها المجرم خلفه لتحولها باستمرار إلى وسيلة للسيطرة على الناس واستغلالهم وقمعهم، والأمثلة عديدة من مجتمعات العالم الثالث، حيث يتغنى الجميع بالديمقراطية والمساواة والحرية بدون أن يكون لها أي وجود فعلي أو أي محتوى على الأرض وعلى مستوى الممارسة العملية. فالمشكلة كانت، ولا تزال، في أن الثقافة لم تفعل بعد في تغيير الحياة بشكل عملي في معظم المجتمعات، حتى الحديثة منها.

تاسعاً: أهمية العمل

كان هيغل يعتقد أن العمل هو الهوية «التيموسية» للإنسان. ومعنى ذلك أن الانسان الذي لا يعمل لا يحقق شخصيته فيفقر تدريجياً. أما الذي يعمل، فيشعر بقوته وحريته وقدرته بالسيطرة على الطبيعة. ومثل هذا الشعور هو الذي يصيب «العبد الذي يعمل في خدمة السيد»، ويجعله يثق بنفسه وبقدرته على مواجهة السيد، لأنه، في الواقع، قادر على مواجهة قسوة الطبيعة الخارجية وتطويعها. وهنا تبدأ عملية تحرير العبد ليصبح هو نفسه سيداً على السيد.

وهذه هي النتيجة التي أفاد منها ماركس عندما طالب العمال بالاتحاد والثورة على الرأسماليين وتملُّك وسائل الانتاج الخ... وقد فهم ماركس، اعتماداً

على هيغل، أهمية العمل في خلق الإنسان وتطويره. ومن هنا كثرت النظريات الاقتصادية حول الاشتراكية والليبرالية وغيرها لشق طريق نحو مستقبل أفضل لحياة العمال والبشرية أجمع.

ومن المظاهر السلبية للتطور العام للبشرية، بعض التحالفات والأنظمة والاتجاهات التربوية التي كانت تنطلق من ظروف أساسها الحقد والانتقام أو السيطرة حتى العبودية، كما حصل في بعض بلدان آسيا وخاصة اليابان.

وكذلك حصلت بعض التحالفات بين دول تحت تأثير ديني ومذهبي، وقد خلفت الحقد والكره بين المواطنين، كما منعت المجتمعات التي ظهرت فيها عن التقدم الحضاري.

وهل من الضروري التذكير بما قاله المؤرخ اليوناني الكبير توسيديدس بأن الإنسان عندما يشعر بقوته يبدأ بالسيطرة على غيره، وأن الناس كانوا كذلك وسيستمرون.

هذه الرؤية الواقعية جداً، والتي اعتنقها فيما بعد ميكيافيللي، تجعل من التاريخ والسياسة عاملي صراع لصالح الأقوى دائماً. وهذا ما حصل بين الأفراد وبين الدول.

ولكن هذه الرؤية الواقعية قد ساعدت الولايات المتحدة اليوم للإشراف على أفق حياة جديدة للديمقراطية الليبرالية، لأن القوة العسكرية التي تمتلكها، والتي تفوق قوة باقي الدول، جعلتها تفكر بشكل جديد للحياة يكون أعلى وأسمى من المفاهيم العسكرية. وأصبح بإمكانها خلق قواعد اجتماعية واقتصادية وتجارية وفرضها على العالم بشكل يخدم الإنسان والحرية والكرامة أكثر من ذي قبل. وبذلك، يخرج الإنسان من قفص التاريخ ومفاهيم الصراع الضيقة، ويرتفع إلى مستوى التعاون الإنساني والتكامل الحضاري. وبهذه الطريقة، نعترف بسلطة العاجزين، أي الناس الذين لا يملكون ثروات عظيمة ولا ينتمون إلى دول كبيرة. فالنظام الجديد للديمقراطية الليبرالية، سيسمح للأفراد بتحقيق ميولهم وتنفيذ رغباتهم وإبراز مواهبهم، وبذلك يصبحون أكثر فاعلية في المجتمع وفي الإنسانية، ويصبح وجودهم مثمراً لهم ولغيرهم، في بيئتهم وفي البيئات الأخرى. ففي النظام الجديد، لن يبق أحد عاجزاً ومكبوتاً ومحروماً.

عاشراً: نظرة في القومية

القومية حديثة التكوين. وإذا كانت طلائعها قد ظهرت مع الثورة الفرنسية، فإن ولادتها الطبيعية قد تمت خلال القرن التاسع عشر وبعد حروب نابليون مباشرة.

وإذا كان الخلاف عظيماً بين العلماء حول تحديد لفظة أمة ولفظة قومية، فإنهم يجمعون على الأخذ ببعض العوامل (الثقافة، التاريخ، الأرض، اللغة والمعتقد الخ...).

وقد لعبت القوميات أدواراً عديدة سلبية وايجابية في تطوير البشرية. فقد ساعدت، أحياناً، على تنمية الاقتصاد في بعض المناطق ونشر الثقافة، ولكنها كانت أحياناً أخرى من الأسباب المؤدية إلى الحروب والدمار ومنع الانسانية من الاتحاد والتفاهم وايجاد السلم الدائم.

غير أن علوم الفيزياء الحديثة، قد فرضت نوعاً جديداً من الاقتصاد، كما أن زيادة عددالسكان زادت من الاحتكاك والانفتاح بين الشعوب. هذا بالإضافة إلى تطور وسائل النقل والإعلام في العالم، بحيث لم تعد مظاهر العنف والحقد والبغضاء التي تحملها القومية كافية لمنع الشعوب من التقارب الحياتي والثقافي.

وقد تبقى القوميات كلون فولكلوري لا أكثر، خاصة بعد أن يسمح النظام الجديد لكل مواطن بممارسة حريته، ولكل دولة بالقيام بأعمالها الاقتصادية في الداخل والخارج، وضمن مبادىء المساواة والعدالة. وانه لمن دواعي الأسف أن تكون القومية في أوروبا قد ساعدت على تحجيرها مدة طويلة، وسجنها في ايديولوجيات قديمة وجامدة عاقتها مدة طويلة عن التقدم والانفتاح.

وفي العصر الحاضر، يشكل النفط أساساً للصراع بين الأمم وسبباً للحروب في بعض مناطق النفط. كما أن بعض الدول النامية لا تزال تتهافت على اقتناء السلاح خوفاً من بعضها البعض وتدفع ثمنه ثروات طائلة. ولقد عملت حالات الحروب والفقر والخوف على تعزيز الهجرة وزيادة الاختلاط بين الشعوب.

كما أن هيئة الأمم المتحدة لا تزال تفشل في عملية قمع الحروب وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. والسبب أن الولايات المتحدة كدولة، قوة لا تزال تتأرجح بين قرار الأمم المتحدة وبين مصالحها كدولة مستقلة على الساحة. ولا تزال عملية الاتجاه نحو النظام الجديد للديمقراطية الليبرالية عملية بطيئة ومكلفة للغاية.

حادي عشر: الانسان الأخير

إن مناخ الحياة الجديدة التي نبحث عنها هو مناخ الحرية والمساواة. وما أكثر العوائق الثقافية والسياسية التي كانت تقف في وجه الحرية والمساواة.

ان الديمقراطية تعطي حقوقاً كاملة حتى للمرضى والمعاقين لأنهم بشر، ولا تحرم الآخرين من أي شيء. وليس المظهر الاقتصادي سوى تعبير عن هذا المبدأ الفلسفي العميق التي تقوم عليه الديمقراطية الليبرالية على مستوى كرامة الانسان وحريته ومساواته بالآخرين.

بالنسبة إلى هيغل، فإن الدولة قادرة على الحل الشمولي لمشكلة السيد والعبد، فيصبح كلاهما حراً في النهاية. وهذا ما رفضه ماركس نتيجة صراع الطبقات وقوله ان طبقة العمال ستنتصر وستتحرر.

وكذلك فإن نيتشيه يرى نهاية التاريخ في انتصار العبد لوحده بعد أن تحرر من المسيحية والسقراطية، اللتين ضغطتا عليه بالتعاليم الأخلاقية القائمة على المساواة التامة بين البشر، والاعتماد على العقل النظري لحل مشكلات الحياة والتاريخ.

ومن حسن الحظ أن التربية الحديثة تتجه إلى المساواة بين الأطفال في التعليم والتدريب والرياضة وكل شيء، وهذا يخفف المسافة بين الناس الذين ينتمون إلى بيئات متفاوتة وثقافات متباينة.

لقد كان نيتشيه يخشى انتصار الديمقراطية الأميركية، ولكن توكفيل كان

يؤيدها بالرغم من تأثره البالغ بفلسفة نيتشيه. وقد شاطر كوجيف توكفيل اعتقاده بانتشار الديمقراطية الحديثة، واعتبرها حلاً لمشكلات الانسان المادية والروحية معاً لأنها تشكل نهاية التاريخ ونهاية الحروب ونهاية الثورات، وبواسطتها تستطيع الشعوب تنظيم حياتها الاقتصادية للوصول إلى سد حاجاتها عن طريق التبادل مع باقي الشعوب.

ومن هنا نفهم لماذا قاتل الثوار جهاز تشاوشيسكو، ولماذا هاجم الطلاب الصينيون الدبابات في ساحة تيان... وهؤلاء كلهم يمثلون العبد الذي ثار على السيد وقبل القيام بالمخاطرة من أجل الحرية والكرامة والمساواة.

والكلام على الديمقراطية الليبرالية لا ينفي بعض الفروقات بين البشر القائمة على الأمزجة والميول الطبيعية والمواهب فالمساواة لا تعني المعادلة الرياضية المجردة، بل هي تحافظ على تنوع الحياة وتناقضاتها.

وهذه الفلسفة الجديدة تنمي المواهب وتحث أصحاب الطموح على متابعة أعمالهم وتوسيع مجال نشاطهم الاقتصادي والحضاري، ولا تلزم الناس بأن يعيشوا ويتصرفوا بدقة الآلات الالكترونية. المهم الافادة من الامكانات بدون الضغط على الحريات. ومن الضروري انتزاع نوع من الاعتراف بالسيادة والاستقلال للدولة من قبل باقي الدول للبدء بالحوار والتبادل الثقافي والاقتصادي.

أما مسألة الحقوق والواجبات فيجب أن تراعي امكانات الانسان وحاجاته وأن تكون مجموعة حقوقه أكثر من واجباته ليشعر بالسعادة وينعم بالعمل والعطاء. وعلى الدولة حماية المواطن من ضغوطات السوق المالية أو التغيرات المالية المفاجئة كي تحفظ مستوى حياته ورفاهيته.

يبقى السؤال الأخير: هل بالإمكان استبدال قيم الحرب بقيم السلام؟ بمعنى آخر: هل نستطيع بواسطة التوجيه والتربية اقناع الناس بالتضحية والعمل الهادىء في ظل الديمقراطية الليبرالية الجديدة؟؟ أم أنه من الضروري أن نوقظ فيهم باستمرار حس «التيموس» الذي حكى عنه أفلاطون، أو حس النصر بعد المخاطرة الذي تكلم عليه هيغل، أو حس الصراع الدائم الذي تناوله نيتشيه في فلسفته؟ إن المؤلف يدعي إمكانية تخطي كل مظاهر القوة لصالح روح انسانية جديدة تنمو حسب طبيعتها في مناخ جديد من المساواة والحرية وبعيدة كل البعد عن مفاهيم الحرب والعداء والانتقام.

خلاصة:

وهكذا يبدو أن مؤلف هذا الكتاب يملك مادة فلسفية وحضارة غزيرة ومتنوعة. وهو يحاول الوصول إلى الفرضية التي يود إثباتها عن وصول البشرية إلى عهد «الديمقراطية الليبرالية» في نهاية القرن العشرين، والتي هي نظرة إلى المستقبل، عن طريق العودة إلى الماضي والتاريخ.

ويرجع المؤلف إلى أفلاطون وأرسطو وتوسيديدس، كما يرجع إلى القديس أوغسطينوس وكانط وهيغل وهوبز وماركس ونتشيه وأمثالهم لإثبات رأيه.

كما يرجع باستمرار إلى الحوادث التاريخية نفسها وإلى حياة الدول والأحزاب وسير القادة والرؤساء.

وفي هذا الكتاب الثمين، تلتقي الفلسفة بالاقتصاد والعلوم الفيزيائية بالحوادث السياسية، وتخدم غاية واحدة هي تطور البشرية نحو الديمقراطية الليبرالية التي يراها المؤلف نظام الولايات المتحدة والعالم أجمع في المستقبل القريب.

ومع الاعتراف التام بمزايا الكتاب وفائدته العلمية، فإننا، ويا للأسف، لم نعثر على اسم مفكر أو فيلسوف أو عالم عربي واحد بين الأسماء العديدة التي ذكرها فوكوياما، بالرغم من أن المؤلف كان يستطيع أن يفيد من العديد من الأفكار والأمثلة لو اعتمد على ابن خلدون في «مقدمته»، وخاصة في مجال القوة والسيطرة والميل للغلبة.

تبقى هناك ناحية هامة من الزاوية العلمية والفلسفية لا بد لقارىء هذا الكتاب من الوقوف عندها طويلاً والحيرة أمامها، وهي أن المؤلف فوكوياما الذي يكتب عن التاريخ وفلسفة التاريخ ومصير البشرية، ويأخذ دروساً من الماضي والحاضر والمذاهب الفلسفية والأنظمة السياسية على أنواعها؛ كيف يستطيع أن يقبل امكانية وقوف الانسانية عند حالة واحدة، أو نظام واحد وبشكل نهائي حتى ولو سمى هذا النظام الجديد: الديمقراطية الليبرالية؟؟.

أليس من الأصح اعتبار الديمقراطية الليبرالية مرحلة تتجه إليها البشرية في هذه الفترة من الزمن؟ هذا إذا ثبت ذلك بشكل علمي.. وبعد هذه الفترة من الزمن، لا نعرف تماماً ماذا سيحصل للناس والأنظمة التي يختارونها ويجدونها ملائمة لظروف حياتهم الجديدة في المستقبل إذ لا يجوز أبداً باسم العلم والفلسفة حصر التاريخ وإيقاف التطور وإملاء الحلول المُسبقة.

إن ملاحظات فوكوياما الواقعية جداً، والعميقة جداً حول الأنظمة السياسية، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وفساد النازية، ودور الأنانية والمنفعة في الحياة، وأهمية «التيموس» في الحياة والسلوك والحرية والمخاطرة... تفقد من قيمتها عندما يربطها كلها بهذا الاتجاه الحتمي الذي يفترض حول الديمقراطية الليبرالية كحل نهائي ونظام مثالي للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

Rachid Gerges Radi factory (Engineering)

فبركة المهندس رشيد جرجس راضي

هندسة داخلية
مكتب دراسات وتنفيذ
تعهدات خشبية عربي - افرنجي وديكور

INTERIOR ENGINEERING
STUDIES & EXECUTION OFFICE
ORIENTAL & OCCIDENTAL WOODEN DESIGNS CONTRACTING & DECORATION

جل الديب - قرب الجامعة اللبنانية - تلفون : ٤١٢١٢٢ / ٠١

Jal El Dib - Near The Lebanese University - Phone: 01/412122

Le premier président nomme également un rapporteur pour mener les enquêtes nécessaires (art, 29 al. 1). Ce dernier doit établir son rapport dans le délai d'un mois à dater de sa nomination (art. 29 al. 2), la décision devant être prise dans le délai d'un mois à partir de la présentation du rapport (art. 30).

La procédure est encore plus rapide quand il s'agit de l'élection du Président de la République ou du Président de la Chambre des Députés: la décision devra être prise dans un délai de trois jours durant lequel la Chambre des Députés reste réunie en collège électoral (art. 23) en prévision d'un nouveau scrutin.

La procédure est contradictoire uniquement quand il s'agit de l'élection d'un député (art. 27 al. 1 et 2).

D'autres dispositions de la loi no. 250 sont relatives à la procédure. Il semble prématuré de les examiner, puisque le législateur lui-même prévoit (article 17) qu'elles seront précisées et complétées au moyen d'un règlement intérieur que préparera le CC et qui devra être approuvé par le Conseil des Ministres et ratifié par la Chambre des Députés.

Conclusion.

En somme, le CC libanais n'est un organe politique que par nomination et par sa saisine. Ses règles de fonctionnement, l'autorité de ses décisions et l'indépendance dont jouissent ses membres font de lui un organe juridictionnel.

Il reste pour terminer, à formuler deux souhaits:

- Le souhait que ce caractère juridictionnel du CC s'affirme de plus en plus par la formation d'une jurisprudence propre au CC qui se contenterait pas d'une interprétation formelle de la Constitution mais qui dégagerait de l'esprit des textes un ensemble de principle généraux du droit.

- Le souhait que le CC commence d'ores et déjà à fonctionner. Pour cela, la publication du décret de désignation des membres par le Conseil des Ministres devrait être faite dans les plus brefs délais. La prestation de serment devant le Président de la République devrait s'ensuivre pour que le CC puisse commence à fonctionner.

l'élection du Président de la République ou celle du Président de la Chambre des Députés, puisque la saisine ne peut être le fait que du tiers des députés (article 23).

Les recours devant le CC sont exemptés, d'après l'article 16. de tous frais.

L'examen de la contestation.

a - La convocation du CC.

Le CC se réunit sur convocation de son président ou, en cas d'absence de celui-ci, de son vice-président, et exceptionnellement, sur demande de trois membres du CC (article 11 al. 1 et 2).

b - Les règles de quorum et de majorité.

Pour que la réunion du CC soit légale, il faut qu'y soient présents 8 membres au moins du Conseil (art. 11 al. 3). Les décisions sont prises à une majorité de 7 membres. Les dissidences sont consignées (art. 12) contrairement à ce qu'il en est en France.

c - Les caractères essentiels de la procédure.

La procédure qui doit être suivie par-devant le CC présente un trait essentiel: la rapidité.

En effet, dès que le recours en inconstitutionnalité est enregistré au greffe du CC, le Président ou le Vice-Président convoque immédiatement le CC pour étudier s'il importe de suspendre l'effet du texte objet du recours, la décision de suspension devant être publiée au Journal Officiel (art. 20 al. 1 et 2).

Le président communique une copie du recours aux membres du CC et désigne parmi ces membres un rapporteur qui devra établir son rapport et le soumettre au CC dans un délai maximal de 10 jours à partir de la notification faite à lui de sa nomination (art. 20 al. 3).

Dès que le rapport est prêt, le CC se réunit, délibère et rend sa décision dans un délai de 15 jours, sinon le texte objet du recours est considéré comme régulier (art, 21).

La rapidité de la procédure est prévue également pour le contentieux des élections législatives, le recours n'ayant cependant pas pour effet de suspendre le résultat (art. 26)

A - La saisine du CC

a - En ce qui concerne la constitutionnalité des lois: le droit de saisir le CC appartient au Président de la Republique, au Président de la Chambre des Députés, au Président du Conseil de Ministres, à dix membres de la Chambre des Députés et aux chefs de communautés légalement reconnues en ce qui concerne exclusivement le statut personnel, la liberté de conscience, la liberté des pratiques religieuses et la liberté de l'enseignement religieux (art. 19 de la loi no. 250).

Cette disposition appelle deux observations:

1 - La saisine du CC libanais n'est jamais obligatoire. Pourtant une catégorie particulière de lois appelées en France lois organiques auraient du être soumises obligatoirement au CC. Ces lois sont celles qui ont pour objet de préciser l'organisation ou le fonctionnement de pouvoirs publics, en explicitant des principes ou des règles énoncées dans la Constitution. Elles risquent ainsi d'apporter sous le couvert de la précision, une modification à la Constitution.

Certes, la notion de loi organique n'existe pas au Liban.

Il serait temps de l'adopter et de soumettre les lois organiques à un contrôle obligatoire de constitutionnalité, règlement intérieur de la Chambre des Députés, faisant partie de cette catégorie de lois, ne devrait pas échapper à ce contrôle, puisque le règlement risque de comporter des dispositions portant atteinte à la liberté des discussions parlementaires, en violation de Constitution.

2 - La saisine du CC peut être l'oeuvre d'un chef de communauté qui conteste la constitutionnalité d'une loi portant atteinte, selon lui, au statut personnel ou à l'une des libertés religieuses reconnues par la Constitution.

Cette disposition constitue un obstacle majeur à toute tentative de laïcisation. Il semble que le législateur, libanais se contente du principe proclamé par l'article 95 de la Constitution qui ne permet que l'abolition du confessionnalisme politique. Toute tentative d'unification du statut personnel ou de l'éducation nationale pourrait être avortée par le recours à l'article 19 de la loi no. 250.

b - En ce qui concerne le contentieux des élections législatives: le droit de saisine appartient au candidat perdant (article 24). L'électeur, malheureusement, n'a pas ce droit.

c - Le législateur est encore plus restrictif en ce qui concerne

qui proclame les résultats et qui statue sur les contestations avant cette proclamation.

Au contraire, lorsque le CC libanais statue sur l'élection du Président de la République ou du Président de la Chambre et qu'il en déclare la nullité, il reviendra à la Chambre des Députés d'en déduire les conséquences d'après l'article 23 al. 4 de la loi no. 250 qui dispose que la Chambre des Députés reste réunie en collège électoral jusqu'à la décision. Le CC ne peut donc agir sur le résultat de l'élection.

Ainsi, la solution libanaise est tout à fait à l'inverse de la solution française:

En ce qui concerne l'élection d'un député, le CC libanais peut modifier le résultat de l'élection, alors que le CC français refuse jusqu'à présent de le faire, malgré le texte.

En ce qui concerne l'élection présidentielle, le législateur libanais refuse implicitement tout pouvoir de réformation alors que le CC français exerce ce pouvoir avant la proclamation des résultats qui est faite par lui.

La décision prise par le CC libanais, puisqu'elle est toujours postérieure à l'irrégularité, est, par la nature des choses rétroactive. Quelle est son autorité?

2 - L'autorité de la décision.

Toutes les décisions du CC ont l'autorité de chose jugée. Cette autorité est absolue puisque les décisions du CC sont opposables à toutes les autorités publiques, juridictionnelles administratives. Elles ne sont susceptibles d'aucune voie de recours (art. 13 de la loi no. 250).

De même, en ce qui concerne les décisions d'inconstitutionnalité, elles sont opposables à tous, de sorte que nul ne peut se prévaloir de la loi censurée (art. 22 al. 3).

Ces dispositions manifestent le caractère juridictionnel CC. Il en est ainsi de celles relatives à la procédure suivie par-devant le Conseil.

III - La procédure.

Pour que le CC puisse intervenir, il faut qu'il soit saisi. Une fois saisi, il procède à l'examen de la contestation.

B - Effets de l'intervention du CC

L'intervention du CC aboutit à une décision. Quel est le contenu de cette décision et quelle est son autorité?

1 - Le contenu de la décision

Après avoir examiné la conformité de la loi à la Constitution, le CC déclare la constitutionnalité ou l'inconstitutionnalité de cette loi, en tout ou partie.

S'il prononce l'inconstitutionnalité totale ou partielle d'une loi, le CC l'annule en tout ou partie par une décision motivée qui fixe les limites de l'annulation. Les dispositions annulées sont réputées n'avoir jamais été promulguées (Article 22 de la loi no, 250).

Une fois de plus, le CC libanais se démarque du CC français: la loi n'est pas simplement censurée, elle est également annulée.

Cette différence se comprend: alors qu'en France, le contrôle de la constitutionnalité porte sur les lois non encore promulguées, il porte au Liban sur les lois promulguées. Dès lors, la décision d'inconstitutionnalité n'empêche pas la promulgation, contrairement à ce qu'il en est en France, puisque la loi est déjà promulguée: elle anéantit rétroactivement la promulgation.

Cette disposition appelle deux remarques:

1 - Elle semble écarter tout contrôle préventif avant la promulgation, ce qui est regrettable.

2 - Elle ne se prononce pas sur le problème des roits acquis, ce qui est dangereux.

Qu'en est-il en matière de contentieux électoral.

Lorsque le CC se prononce sur l'élection d'un député, il déclare la validité ou la nullité de l'élection. Dans ce dernier cas, il peut rectifier le résultat et déclarer la victoire du candidat disposant de la majorité.

Ce pouvoir de réformation, pourtant reconnu par l'ordonnance portant organisation du CC en France (art. 41) n'a jamais été exercé par le CC français.

Cependant, il l'est pratiquement en France en ce qui concerne le contentieux de l'élection présidentielle, puisque c'est le CC lui-même

des dispositions législatives qui la modifient, la complètent ou affectent son domaine[10].

Cette jurisprudence devrait être appliquée par le CC libanais, aux lois qui ont échappé au contrôle par voie d'action, par l'expiration du délai de 15 jours sus-mentionné.

Quant aux élections législatives, il est à noter que le CC libanais ne joue qu'un rôle a posteriori en ce qui les concerne. Aucun contrôle ne peut être exercé par le CC sur le déroulement des élections, ce qui retire au contrôle a posteriori une bonne partie de son efficacité, au cas où le CC ne dispose pas de renseignements suffisants sur le déroulement des élections. C'est pour cette raison que la loi no. 250 prévoit à cet égard une collaboration obligatoire de la part du Ministère de l'intérieur (article 28).

En France, le même contrôle a posteriori existe. Les réclamations sont reçues dans un délai de 10 jours après la proclamation des résultats.

Quant au résultat de l'élection présidentielle, c'est le CC en France qui la proclame. Après cette proclamation, aucun recours ne peut être reçu.

La faculté de contester le résultat d'une élection présidentielle est reconnue par la loi no. 250, mais elle est enfermée dans un délai très court qui est de 24 heures après la proclamation du résultat de l'élection.

La loi no. 250 prévoit enfin la possibilité de contester l'élection par la Chambre des Députés du Président de la Chambre et la soumet à la même condition de délai à laquelle est soumise la contestation de l'élection présidentielle.

Ainsi, aussi bien en ce qui concerne le contrôle de la constitutionnalité des lois qu'en ce qui concerne le contentieux électoral, le législateur libanais semble envisager le CC comme un organe sanctionnateur puisqu'aucun rôle préventif n'est accordé au CC et que son intervention est toujours postérieure à l'irrégularité. Quelles sont les conséquences de cette intervension?

---

(10) CHEROT J. Y.: **«L'exception d'inconstitutionnalité devant le Conseil Constitutionnel.»** A J D A 1982 p. 52.

la loi no. 250, présentent un inconvénient: une loi publiée et censurée après sa publication aura entretemps produit des effets et créé des droits acquis. Ces droits acquis seront-ils remis en cause? Cette question se posera chaque fois que le CC censurera une loi publiée, surtout lorsque, entre la date de l'entrée en vigueur de la loi et la date de la décision du CC sur l'inconstitutionnalité, se sera écoulée une période assez importante (qui peut être supérieure dans certains cas à un mois). Certes le CC peut suspendre l'application de la loi objet du recours (article 20 al. 1 de la loi no. 250). Mais cette suspension, devenant systématique, ne risque-t-elle pas de mettre en cause le caractère obligatoire de la loi? On ne peut nier qu'après l'entrée en vigueur d'une loi contestée sur le plan de sa conformité à la constitution, s'ouvre une période d'incertitude sur l'application de cette loi.

Comment remédier à cet inconvénient? Est ce en subordonnant l'entrée en vigueur de n'importe quelle loi à l'écoulement d'un délai minimum de 15 jours à partir de la publication, quitte à suspendre ce délai en cas de recours?

Une telle disposition insérée dans la loi no. 250 n'aurait pas l'effet pratique souhaité, puisque le législateur pourrait écourter ce délai en vertu du texte même de la loi qu'il édicte, la loi no. 250 n'ayant que force législative.

Encore une fois, le recours à une disposition ayant valeur constitutionnelle permettrait de résoudre le problème, quitte à écourter le délai d'entrée en vigueur et par conséquent le délai de saisine, et quitte dans ce cas à admettre expressement, à titre de compensation, le recours avant la publication contre les textes définitivement adoptés, un tel recours empêchant la publication.

Le problème du recours prématuré a été déjà abordé. Qu'en est-il du recours différé? Après l'expiration du délai de 15 jours à partir de sa publication, la loi échappe-t-elle à tout contrôle concernant sa constitutionnalité?

En France, le CC (depuis une décision du 25 janvier 1985: Etat d'urgence en Nouvelle-Calédonic. chr. no. 34 p. 181) accepte d'examiner l'exception d'inconstitutionnalité d'une loi promulguée, donc ayant échappé au contrôle par voie d'action, à l'occasion de l'examen

Au-delà de ce délai, le CC ne peut plus être saisi et ne peut donc plus intervenir.

La critique de la place de ses dispositions dans une loi ordinaire a déjà été faite.

Il reste, en ce qui concerne la constitutionnalité des lois, à se poser la question de savoir si le contrôle peut intervenir avant la publication de la loi, voire même avant sa promulgation. Rien n'empêche logiquement que le contrôle soit étendu aux lois non encore promulguées ou même aux lois en cours de discussion, puisque si le contrôle peut porter sur une loi publiée, il peut porter également a fortiori sur une loi non encore publiée ou sur une proposition ou un projet de loi en cours de discussion. Cette interprétation tout à fait logique aurait le mérite d'étouffer dans l'oeuf les lois inconstitutionnelles avant qu'elles ne prennent effet, au moyen d'un recours prématuré.

Elle n'est pourtant pas adoptée en France où le recours prématuré (avant l'adoption de la loi dans l'ensemble des ses dispositions) est frappé d'irrecevabilité au même titre que le recours différé (CC 8 novembre 1976 - Prévention des accidents du travail-C.C.F. p. 75).

A cet égard, il faut signaler la particularité essentielle que présente le CC libanais par rapport au CC français: alors que le CC français ne peut plus connaître de la constitutionnalité. Cité de la loi une fois promulguée (article 61 de la Constitution française), le contrôle du CC libanais porte sur les lois publiées.

Au cas où le recours prématuré est admis, le contrôle du CC sera à la fois un contrôle préventif (avant la publication) et un contrôle a posteriori (après la publications). Il convient cependant de limiter le recours prématuré aux lois définitivement adoptées par la Chambre des Députés, pour ne pas gêner les discussions parlementaires. Telle est d'ailleurs la raison d'être du rejet par le CC français du recours dirigé contre un texte non encore adopté dans sa forme définitive.

L'article 19 de la loi no. 250 présente par rapport à l'article 61 de la Constitution française un avantage appréciable: il fait obstacle à toute manoeuvre de l'Exécutif consistant à accélérer la promulgation pour faire échapper la loi à tout contrôle.

Cependant, malgré cet avantage, les dispositions de l'article 19 de

glementaire. Pourquoi ne serait-il pas compétent pour règler le conflit entre une loi ordinaire et la Constitution, en refusant d'appliquer la loi ordinaire, lorsque celle-ci est en contradicition avec la Constitution? C'est d'ailleurs sous l'empire de ces principes, qu'est né en 1803 le contrôle de la constitutionnalité des lois aux Etats-Unis, en dépit du silence de la Constitution de 1787 sur ce point(9).

En édictant l'alinéa 2 de l'article 18 de la loi no. 250, le législateur libanais fait du contrôle de la constitutionnalité des lois le monopole du CC.

b - Cette compétence exclusive du CC s'applique également quant au contentieux des élections parlementaires. Par conséquent, depuis la loi no. 250, la commission parlementaire chargée du contentieux des élections législatives se trouve dessaisie.

Limitée quant aux matières, la compétence du CC est également limitée dans le temps.

2 - Dans le temps

L'article 19 de la loi no, 250 prévoit que le recours en inconstitutionnalité doit être présenté dans le délai de 15 jours à partir de la publication de la loi au Journal Officiel sous peine de rejet du recours en la forme.

Par conséquent, les lois dont la publication remonte à plus de 15 jours échappent au contrôle du CC.

De même, l'article 23 al. 2 de la loi no 250 dispose quant aux élections du Président de la République et du Président de la Chambre des Députés, que le recours doit être présenté dans le délai de 24 heures après la proclamation des résultats.

Par conséquent, au-delà de 24 heures après la proclamation des résultats, l'élection présidentielle et celle du Président de la Chambre ne peuvent plus être contestées et le CC ne peut plus intervenir.

Quant aux élections des députés, le recours en ce qui les concerne doit être présenté dans le délai de 30 jours à partir de la proclamation des résultats de la circonscription (article 24 de la loi no 250).

---

(9) Grâce à l'«opinion» délivré par le Chief Justice John Marshall dans le cas Marbury V. Madison: GICQUEL supra p. 216.

stitutionnalité des lois. - rejet également du contrôle de la constitutionnalité des lois par voie d'exception.

Par ce double rejet, le législateur libanais manifeste son souci de couper court à toute velléité de contrôle de la constitutionnalité des lois de la part du pouvoir judiciaire. Déjà l'alinéa 3 de l'article 2 du Code de Procédure Civile dispose que «les tribunaux ne peuvent déclarer la nullité des actes du pouvoir législatif pour inconstitutionnalité ou contrariété aux traités internationaux». Pourtant, l'alinéa premier de l'article 2 qui oblige les tribunaux à se conformer au principe de la hiérarchie des normes aurait pu inciter le juge à écarter l'application d'une loi qu'il considère comme inconstitutionnelle lorsque cette inconstitutionnalité est invoquée devant lui par voie d'exception, malgré l'alinéa 3 qui semble interdire au juge uniquement la déclaration de la nullité d'une loi pour inconstitutionnalité. L'article 18 al. 2 de la loi no. 250 interdit désormais au juge l'examen de la constitutionnalité d'une loi que ce soit par voie d'action ou par voie d'exception.

Le législateur libanais manifeste ainsi son hostilité à toute intervention du juge dans l'appréciation de la constitutionnalité des lois.

Ce rejet général de la possibilité de soulever l'exception d'inconstitutionnalité d'une loi par-devant les tribunaux est critiquable.

En effet, le contrôle de la constitutionnalité des lois par voie d'exception adopté aux Etats-Unis[8] a le mérite du libéralisme puisque l'exception d'inconstitutionnalité est ouverte à tout justiciable.

En outre, lorsque l'inconstitutionnalité d'une loi est ainsi déclarée, celle-ci est écartée du litige et non annulée. Un tel système est d'autant plus concevable au Liban que les tribunaux ne risqueraient pas de faire double emploi avec le CC dans son rôle de contrôleur de la constitutionnalité des lois, puisque l'autorité qui s'attache à leurs décisions n'est que relative.

Enfin, le contrôle par voie d'exception a le mérite d'être conforme au rôle du juge dans l'application des lois. Pour appliquer les lois, le juge est obligé de régler les conflits qui s'élèvent entre elles. Il résout déjà les conflits entre la loi nationale et la loi étrangère, entre la loi nouvelle et la loi ancienne, entre les lois et les textes de nature rè-

---

(8) VIALLE P.: **«La Cour Suprême et la représentation politique aux Etats-Unis: nouvel essai sur le gouvernement des juges.»**

tionnalité des lois et statue sur les litiges et les contestations nés des élections présidentielles et parlementairs.

Un retour au texte de la loi no. 250 permet de préciser ce que l'article 19 entend par «élections parlementaires»: il s'agit des élections des membres de la Chambre des Députés et de l'élection du Président de la Chambre des Députés.

L'article premier et l'alinéa 1 de l'article 18 de cette loi ajoutent que le contrôle de la constitutionnalité porte également sur «les textes ayant force de loi».

Cette disposition est ambigue et dangereuse. Elle est ambigue parce qu'elle ne précise pas ce qu'elle entend par «textes ayant force de loi». Elle est dangereuse parce qu'elle risque d'être interprétée comme donnant compétence au CC en ce qui concerne le contrôle de la constitutionnalité des décrets-lois, et par conséquent, comme retirant cette compétence à la juridiction administrative.

Une précision devrait donc être apportée à cette disposition: les décrets-lois ratifiés par la Chambre des Députés échappent au contrôle du Conseil d'Etat puisqu'ils acquièrent, par leur ratification, force de lois, mais sont soumis à celui du CC. Quant aux décrets-lois non encore ratifiés par la Chambre, ils n'ont pas encore force de lois et demeurent soumis au contrôle du Conseil d'Etat, Aucune limitation aux pouvoirs de ce dernier ne saurait être déduite des dispositions de la loi no. 250.

Il convient néanmoins de signaler que dans les matières relevant de la compétence du CC, celui-ci possède une compétence exclusive.

Cette compétence exclusive s'applique donc aussi bien en ce qui concerne la constitutionnalité des lois qu'en ce qui concerne le contentieux des élections parlementairs.

a - En ce qui concerne la constitutionnalité des lois, l'article 18 al. 2 de la loi no. 250 dispose:

«Nonobstant tout texte contraire, aucune autorité juridictionnelle n'a le droit d'exercer ce contrôle que ce soit directement par voie d'action ou indirectement par voie d'exception d'inconstitutionnalité ou de contrariété au principe de la hiérarchie des normes.»

Cette disposition consacre un double rejet: - rejet du contrôle juridictionnel, plus particulièrement du contrôle judiciaire de la con-

sentation du Liban aux congrès internationaux relatifs aux questions constitutionnelles (al. 1).

- d'exercer la profession d'avocat. S'il est déjà avocat, il doit cesser l'exercice de sa profession et en aviser le Batonnier (al. 2)

- d'exercer la magistratutre ou l'enseignement supérieur à titre de professeur titulaire. S'il est déjà professeur titulaire, il est considéré comme détaché auprès du CC et reprend sa fonction quand il cesse d'être membre (al. 3).

En outre si le membre du CC s'absente, sans excuse légitime, à trois séances successives du Conseil, il est considéré comme démissionnaire (art. 4 in fine).

Enfin le membre du CC est tenu de l'obligation de réserve édictée à l'article 9.

Bien que la loi ne le mentionne pas expressément, il est normal que toutes ces dispositions devraient être sanctionnées par le CC lui-même qui déclare le membre démissionnaire.

Après la cessation de ses fonctions, le membre du CC reste l'objet d'une interdiction.

2 - Après la cessation des fonctions (art. 7 al. 2)

En effet, il lui est interdit, pendant deux ans après sa cessation de fonctions, de se présenter aux élections législatives ou d'être élu Président de la République ou nommé Président du Conseil des Ministres ou à une fonction publique quelconque.

Par ces restrictions inhérentes à leurs fonctions, par l'indépendance dont ils jouissent, les membres du CC sont de véritables magistrats, Le CC est d'ailleurs une juridiction. L'examen de sa compétence le prouve assez.

II - La compétence du CC.

A - Les limites d'intervention du CC.

La compétence du CC est doublement limitée: quant aux matières et dans le temps.

1 - Quant aux matières.

D'après l'article 19 de la Constitution, le CC contrôle la constitu-

Ainsi les pouvoirs publics, notamment l'autorité qui a nommé le membre du CC, ne peuvent agir sur la durée de ses fonctions, ni en l'abrégeant, ni en la prolongeant.

La loi prévoit toutefois, à titre exceptionnel, que le mandat de la moitié des membres de la première formation du Conseil prendra fin dans trois ans, et que le choix de ces membres sortants se fera par tirage au sort(7), cinq nouveaux membres devant être désignés à leur place pour un mandat de six ans par l'autorité qui a choisi les membres sortants (art. 4 al. 2).

Cette disposition aboutit à un renouvellement périodique du CC semblable à celui qui se fait en France où le CC est renouvelé quant au tiers de ses membres, tous les trois ans.

En effet, une fois les membres sortants remplacés, les nouveaux membres assumeront un mandat de six ans, alors que les membres restants n'auront plus que trois ans de leur mandat, et ainsi de suite.

Durant l'exercice de leur mandat, voire après l'expiration de leur mandat, les membres du CC sont tenus de certaines obligations destinées à garantir leur indépendance vis-à-vis des pouvoirs publics et, au-delà de ceux-ci, vis-à-vis de quiconque.

C - Les obligations des membres.

1 - Pendant l'exercice par eux de leurs fonctions.

La loi no. 250 a édicté quelques incompatibilités.

En effet, d'après L'article 7 al. 1 de cette loi, on ne peut cumuler la fonction de membre du Conseil et:

- celle de membre du Gouvernement
- celle de Député
- celle de membre de tout autre organisme officiel.
- n'importe quelle fonction publique.

D'autre part, à côté des incompatibilités, il est interdit au membre du CC durant son mandat (art. 8):

- d'exercer un travail public ou privé à l'exception de la repré-

(7) La loi ne désigne pas l'autorité qui organise le tirage.

Quels sont les critères du choix?

Contrairement également au CC français dont les membres nommés (à côté des membres de droit qui sont les anciens Présidents de la République) ne le sont pas d'après un critère professionnel, le CC libanais groupe des personnalités qui exercent ou qui ont exercé des professions juridiques et qui, par conséquent, sont censées prosséder une compétence technique particulière.

En effet, les membres du CC sont choisis parmi:

Les magistrats en fonction ou les anciens magistrats qui ont fait partie de la juridiction judiciaire ou administrative pendant une période de vingt ans au moins.

- Les professeurs de l'enseignement supérieur qui ont enseigné l'une des matières du Droit depuis vingt ans au moins et qui sont devenus professeurs titulaires.

- Les avocats qui ont exercé la profession durant vingt ans au moins.

(article 3 de la loi no. 250)

Une fois nommés par les pouvoirs publics, les membres du CC échappent à l'influence de ceux-ci pendant la durée de leur mandat.

B - Le mandat des membres du CC (article 4 de la loi no. 250)

En effet, le mandat des membres du CC est de six ans non-renouvelables.

Le non-renouvellement se présente assurément comme un gage d'indépendance vis-à-vis de l'autorité de nomination. Toutefois, en cas de vacance consécutive au décés, à la démission, à l'incapacité ou à toute autre cause, une personne est nommée par l'autorité intéressée. Elle achève le mandat commencé. A l'expiration du terme normal, cette dernière peut être renouvelée dans ses fonctions pour un mandat entier de six ans, si la durée du remplacement a été inférieure à deux ans (art. 4 al. 3). Cette disposition peut encourir la suspicion en cas où la même autorité de nomination ne décide pas le renouvellement.

Par contre, ce mandat de six ans ne peut être abrégé, ce qui donne au membre du CC une garantie d'indépendance supplémentaire du fait de son irrévocabilité.

Les dispositions de la loi no, 250/93 peuvent être réparties en trois catégories:

1 - Les dispositions relatives aux membres du CC.

2 - Les dispositions relatives à la compétence du CC.

3 - Les dispositions relatives à la procédure à suivre par-devant le CC.

I - Les membres du CC.

Les dispositions de la loi no, 250 en ce qui concerne les membres du CC manifestent le souci du législateur du concilier entre deux impératifs:

1 - Le maintien du caractère politique du CC par la nomination de ses membres par les pouvoirs publics et par la représentation égalitaire des pouvoirs législatif et exécutif au sein de ce Conseil (la désignation des membres).

2 - La nécessité que les membres du CC jouissent d'une certaine indépendance vis-à-vis de ces mêmes pouvoirs qui les ontg nommés et qu'ils soient en même temps à l'abri de toute influence (le mandat et les obligations des membres).

A - La désignation des membres du CC

Le CC est formé, d'après l'article 2 de la loi no. 250, comme suit:

- La Chambre des Députés désigne la moitié des membres, à la majorité absolue des députés.

- Le Conseil des Ministres désigne l'autre moitié, à la majorité des deux tiers des membres du Gouvernement.

A cet égard, le CC libanais se distingue nettement de son équivalent francais, en ce sens que plutôt que d'une désignation, et bien que ce terme soit employé par le législateur, il s'agit d'une élection dans le plein sens du terme effectuée par deux organes collégiaux: la Chambre des Députés et le Conseil des Ministres. Il en est autrement en France où les membres du CC (autres que les membres de droit), qui sont au nombre de neuf, sont nommés à égalité par le Président de la République, le Président de l'Assemblée Nationale et le Président du Conseil des ministres.

font partie du texte même de la Constitution et non seulement du préambule de celle-ci et que, d'autre part, la saisine peut être le fait d'une minorité de 10 députés seulement.

Il faut donc souhaiter que le CC libanais assume pleinement le rôle qu'on attend de lui à cet égard en assimilant les textes auxquels, il est fait référence dans le préambule de la Constitution(5) au texte même de celle-ci, en ce qui concerne le contrôle de la constitutionnalité des lois.

2 - La loi no. 250 est une loi ordinaire qui n'a donc pas valeur constitutionnelle.

Ce recours à une loi ordinaire pour compléter les dispositions de l'article 19 de la Constitution est critiquable. Il l'est d'autant plus que l'article 19 de la Constitution n'édicte qu'une seule disposition très sommaire sur l'indentité des personnes qui peuvent saisir le Conseil.

Les limites d'intervention de ce dernier (notamment quant aux délais de saisine) sont fixées par la loi no. 250.

Par conséquent, le pouvoir législatif reste libre de rétrécir à sa guise les limites d'intervention du CC, en modifiant la loi no. 250. Il pourrait être tenté de le faire à l'occasion de l'examen de la constitutionnalité d'une loi à laquelle il tient particulièrement ou à l'occasion de l'examen d'un contentieux électoral. D'ailleurs, rien n'empêche que soit donné à cette modification un effet rétroactif.

La Constitution française, au contraire, renvoie, pour compléter ses dispositions sur le CC, à une loi organique, loi qui, selon la Constitution française, doit être soumise obligatoirement avant sa promulgation au CC. Il en est de même de tout amendement à cette loi organique, qui ne peut introduit que par une loi organique.

La saisine obligatoire du CC pour les lois organiques n'existant pas au Liban(6). L'introduction des dispositions de la loi no. 250 dans le texte de la Constitution éviterait un empiètement parlementaire ou du moins subordonnerait cet empiètement à l'intervention d'un amendement constitutionnel dont les conditions à la fois juridiques et politiques sont plus difficiles que celles d'une modification simplement législative.

---

(5) Notamment la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme.
(6) La notion de loi organique elle-même n'existe d'ailleurs pas au Liban.

tionnalité des lois par un organe politique: le CC libanais est certes un organe indépendant, ainsi que l'affirme l'alinéa 2 de l'article 1 de la loi no. 250. Mais il l'est aussi par rapport au pouvoir judiciaire(1). Son caractère politique réside notamment dans le fait qu'il est nommé par les pouvoirs publics.

A cet égard, le Liban semble avoir été inspiré encore une fois par l'exemple français.

En édictant la modification à l'article 19 de la Constitution qui affirmait comme pétition de principe qu'aucune loi ne peut être publiée que si elle est approuvée par le Parlement, les auteurs de la modification constitutionnelle semblent conférer au Conseil Constitutionnel le même rôle politique conçu pour lui à l'origine par les auteurs de la constitution française de 1958: un moyen d'apporter des limites à la souveraineté parlementaire. Toutefois, conçu à l'origine comme «une arme contre la déviation du régime parlementaire», selon l'expression de Michel DEBRE(2), ce chien de garde de l'Exécutif(3), s'est transmué en protecteur des libertés.

Cette évolution s'est réalisée en deux étapes:

- Par l'assimilation, en ce qui concerne le contrôle de la constitutionnalité, des libertés essentielles consacrées par le préambule de la Constitution de 1958, aux articles de la Constitution (depuis le 16 juillet 1971 G.D. p. 239)(4).

- Par l'ouverture de la saisine au profit de 60 sénateurs ou députés, donc au profit de la minorité parlementaire par la loi constitutionnelle du 29 octobre 1974.

Ce rôle de protection des libertés peut être rempli d'ores et déjà par le CC libanais puisque d'une part, quelques libertés essentielles

---

(1) Contrairement à ce qu'il en est par exemple en Belgique, en Italie, en Suisse, en Allemagne, en Espagne, au Portugal ou aux Etats-Unis.

(2) Dans le texte de présentation du projet de Constitution de 1958 au Conseil d'Etat cité par D. MAUS: «Les grands textes de la pratique institutionnelle de la Vème république» 4e éd. 1988 p. 5.

(3) GICQUEL Jean. **«Droit constitutionnel et institutions politiques.»** Monchrestien 10. éd. 89-p. 214.

(4) GICQUEL cf. supra p. 115-A. HAURIOU ET GICQUEL: **«Droit constitutionnel et institutions politiques.»** éd. Monchrestien 1980-P. 212 et s.

Le Conseil Constitutionnel Libanais
Un Organe Politique et Juridictionnel

Amine Benoit BARSA (*)

Pour la première fois dans l'histoire du Liban. Un Conseil Constitutionnel est créé par la loi constitutionnelle du 21/9/1990, modifiant l'article 19 de la Constitution libanaise, qui s'énonce désormais comme suit:

«Un Conseil Constitutionnel est créé pour contrôler la constitutionnalité des lois et statuer sur les litiges et les contestations nés des élections présidentielles et parlementaires, le droit de saisine de ce Conseil en ce qui concerne le contrôle de la constitutionnalité des lois revient au Président de la République, au Président du Conseil des Ministres ou à dix membres de la Chambre des Députés, et aux chefs des communautés légalement reconnues en ce qui concerne exclusivement le statut personnel. la liberté de conscience la liberté des pratiques religieuses, et la liberté de l'enseignement religieux.

Les règles d'organisation du Conseil, la procédure à suivre pardevant ce Conseil, les modalités de sa formation et de sa saisine sont fixées par une loi.»

La loi à laquelle renvoie l'article 19 de la Constitution a été ainsi publiée au Journal Officiel du 15/7/1993. Elle porte le no. 250.

Avant d'examiner et de commenter les dispositions de cette loi, il convient de faire les deux observations suivantes:

1 - Le Liban a clairement opté pour un contrôle de la constitu-

(*) Avocat à la Cour. Chargé de Travaux Dirigés à la Faculté de Droit et des Sciences politiques de l'Université Saint-Joseph.

de faire appel des sociétés privées pour financer directement ou indirectement l'EDL et les P & T? Il importe de redéfinir les missions et les rôles de chacun en appliquant aux uns et aux autres leur logique propre.

Pour le service public, une grille des salaires peut-être moins attrayante, mais, en compensation, la garantie de l'emploi (qui ne mènerait pas cependant à l'inefficacité, à la corruption et au chômage déguisé) et une mission à accomplir. Pour le secteur privé, la concurrence (avec ses conséquences pour les salaires et pour ll'emploi) comme régulateur des lois d'un marché sans monopole, sans tricherie et sans interventions; autres qu'arbitrales, de l'Etat.

Ces deux espaces socio-économiques doivent entretenir des relations de contiguïté et jamais de continuité: les frontières de chacun devant être bien définies sous peine de confusion ou de concussion.

Bibliographie

DANAE. C - **«Etat vend entreprises... Conditions à débattre»**, Albatros, Paris 1985.

DARMON. J. **«Le grand dérangement: La guerre du téléphone»**, J.C. Lattès, Paris 1985.

CONTAMINE Raymond. **«L'application du droit commun aux privatisations»**, AJDA, n°5 1987.

DURUPTY Michel.**«Les privatisations en France»**, La documentation française n° 4857, 1988.

DEBBASCH Charles. **«Les privatisations en Europe»** éd.CNRS 1989.

COINTREAU Edouard. **«Privatisation: l'art et les manières»** C.O.P.S, L'Harmattanu 1986.

I.E.A.P **«Gestion publique - Gestion privé»**. Revue française d'administration publique n° 59.

vaillant en coopération étroite avec le ministère des P & T dans le cadre d'un contrat de gestion.

p - Un tel contrat de gestion passé avec une compagnie internationale de télécommunications constituera pour TELECOM un bon moyen de se procurer un ensemble intégré de compétences administratives, techniques et autres. Il devra aider TELECOM à réaliser ses objectifs à court terme de réhabilitation du réseau, tout en lui permettant de développer ses propres capacités administratives et techniques pour l'avenir. Dans le cadre de cet arrangement, le gestionnaire reçoit autorité pour gérer la compagnie, et non pour la conseiller sur la façon dont elle devrait être gérée.

En guise de conclusion, et contrairement à ce qu'affirmait Walras, l'intérêt général n'est pas égal à la somme des intérêts particuliers, pas plus qu'une maison n'est un simple tas de briques suivant l'image d'Henri Poincaré. Le tout, en la matière, n'est pas égal à la somme des parties.

Cette tautologie, que cent ans de recherches dans toutes les disciplines ont permis d'établir d'une manière absolument générale, semble aujourd'hui oubliée. La mode libérale aidant, le conscient de certains et l'inconscient des autres tendent à effacer la différence fondamentale qui existe entre secteur privé et secteur public. Or l'un a comme finalité l'intérêt individuel, et donc le profit, alors que l'autre a pour objet L'intérêt collectif, et donc la solidarité. Le développement des sociétés modernes a conduit, dans des contextes historiques ou géographiques variés, à juxtaposer ou substituer entreprise privée et service public dans l'exercice de certaines tâches.

Constatant cela, des idéologues de tous bords ont conclu hâtivement que privé et public étaient des concepts totalement substituables. Le dualisme dans la réalisation de fonctions semblables a conduit à analyser et comparer les techniques de gestion en gommant la finalité ultime des deux systèmes. Que le chat appartienne au service public ou au service privé, il faut d'abord qu'il attrape des souris, comme le dit justement M. Deng, et l'on a raison de comparer l'efficacité des méthodes de gestion des deux systèmes et de transférer dans l'un ce qui apparaît comme bon dans l'autre; mais, concernant l'efficacité, ces méthodes doivent rester purement techniques et ne pas occulter les différences de finalité.

Comment s'étonner dans ces conditions que certains proposent

les tarifs des nouveaux services ainsi que les modifications de tarif des services qui ne relèvent pas directement du contrôle de l'Etat.

7 - Passer les marchés d'équipements et de services conformément aux règles applicables aux entreprises similaires.

8 - Engager les actions ou les poursuites judiciaires nécessaires en cas de litige avec des tierces parties.

9 - Suspendre ou supprimer le service aux usagers qui ne remplissent pas leurs obligations.

10 - Participer aux conférences, comités et groupes de travail régionaux et internationaux relatifs aux questions techniques, administratives et opérationnelles des télécommunications.

VI - Association entre Telecom et le Secteur Privé dans le Domaine des Télécommunications

n - La politique actuelle du ministère des P & T qui consiste à confier en sous-traitance certaines fonctions annexes des télécommunications (telles que la préparation et l'impression des annuaires, l'entretien des véhicules, l'installation des équipements extérieurs, etc.) à des entrepreneurs privés, sera poursuivie. En outre, la réforme prévue tiendra compte de la possibilité d'appliquer une politique de libéralisation qui permette au secteur privé de fournir certains services spécialisés ou à valeur ajoutée, tels que la téléphonie cellulaire, les services par satellite, la transmission des données, le vidéotexte, etc. (en s'associant à des partenaires privés dans des coentreprises).

VII - Arrangements Temporaires

o - Les enseignements tirés de l'expérience d'autres pays ont montré qu'une restructuration générale des télécommunications exige une préparation soignée, faisant appel à des conseils et appuis fournis par des bureaux d'études réputés et ayant une bonne expérience en la matière; dans ces conditions, sa mise en œuvre doit aller au-delà de la phase de réhabilitation d'urgence. Cependant, des actions urgentes sont indispensables si l'on veut exploiter des installations de télécommunications et les maintenir en état de fonctionnement, parallèlement à la réhabilitation. A titre temporaire, le rôle de TELECOM en tant qu'organisme fournisseur de services de télécommunications sera assuré par une compagnie de télécommunications expérimentée, tra-

videndes et de service de la dette sur les prêts précédents rétrocédés par l'Etat.

3 - Les règles régissant les rapports entre l'Etat d'une part, et TELECOM et les autres organismes de télécommunications d'autre part. En ce qui le concerne, l'Etat devra faire le nécessaire pour payer les services de télécommunications fournis à l'administration et aux organismes parapublics financés par le budget national.

m - Dans le cadre des lois de création des compagnies ou de leurs contrats-plans, TELECOM et les autres organismes de télécommunications exerceront les pouvoirs et responsabilités qui leur auront été confiés par le gouvernement. En particulier, ils devront:

1 - Gérer et assurer les services de télécommunications qui sont de leur ressort d'une manière irréprochable, conformément aux méthodes appliquées dans le secteur et aux principes d'économie et d'efficacité.

2 - Développer les services de pair avec les tendances de la demande; prévoir l'introduction de nouveaux services ou l'extension des services existants; concevoir, préparer et mettre en œuvre les plans de développement ou d'amélioration de l'infrastructure sur la base des méthodes techniquement et économiquement les plus avantageuses.

3 - Gérer le personnel d'une manière autonome, conformément aux lois et réglementations en vigueur, y compris en ce qui concerne les engagements et licenciements; proposer les modifications à apporter à l'échelle des salaires et à leur niveau; assurer la formation initiale et continue du personnel.

4 - Gérer leurs propres ressources financières et leur cash-flow d'une manière autonome, conformément aux principes et méthodes applicables dans les entreprises similaires; contracter des emprunts et émettre des obligations. L'Etat devra payer à TELECOM, en compensation des services non rentables qu'il lui demandera, les montants convenus à cet effet dans le contrat-plan.

5 - Préparer les plans d'investissements annuels et pluriannuels, ainsi que les comptes d'exploitation.

6 - Définir et proposer les révisions à apporter au niveau et à la structure des tarifs des services de base; définir et mettre en vigueur

3 - Etre présidée par un conseil d'administration choisi en fonction de la compétence de ses membres et dont la composition reflétera non seulement les intérêts de l'Etat (et des autres actionnaires le cas échéant) mais aussi ceux des usagers.

La répartition des responsabilités entre le conseil d'administration et la haute direction de la compagnie devra être clairement définie.

4 - Avoir son propre règlement de gestion du personnel ainsi qu'une structure des salaires et rémunérations permettant de mener une politique de valorisation des ressources humaines en rapport avec les fonctions à assurer et les objectifs de la compagnie.

5 - Produire chaque année des comptes de résultats, notamment un compte des profits et pertes, un tableau des ressources et emplois et un bilan consolidé, et faire vérifier les comptes par un cabinet d'experts-comptables de réputation internationale.

6 - En ce qui concerne les investissements effectués dans le cadre du budget annuel, faire approuver les adjudications et signatures de marchés par les autorités appropriées, suivant leur montant.

k - Tant que l'Etat contrôlera TELECOM, les droits et obligations respectifs de l'Etat et de TELECOM d'une part, et des autres fournisseurs de services de télécommunications d'autre part, seront définis par des contrats-plans de trois ans, à horizon mobile, passés avec chacun des organismes concernés.

l - Chaque contrat-plan précisera en particulier:

1 - Les objectifs fixés par le gouvernement en ce qui concerne la fourniture des services publics, les constructions (branchements primaires d'abonnés, augmentation de la capacité installée), la qualité des services (taux d'appel effectif, durée moyenne des réparations, etc.) et les rendements financiers et économiques.

Il précisera la cohérence à rechercher dans le cadre du plan général, notamment en ce qui concerne le niveau et la structure des tarifs.

2 - Les ressources mises à la disposition de TELECOM et des autres organismes de télécommunications par l'Etat en vue d'atteindre ses objectifs, ainsi que les ressources à transférer à l'Etat sous forme de taxes (impôts sur les bénéfices, taxe à la valeur ajoutée), de di-

3 - Attribuer les fréquences, administrer l'ensemble du spectre des fréquences radio et suivre leur emploi (la gestion technique de ces fonctions pourra faire l'objet d'un marché passé avec TELECOM).

4 - Accorder les licences d'exploitation des liasions de télécommunications et des réseaux privés ou services à valeur ajoutée exploités par des personnes privées (la gestion technique et la supervision des licences pourront faire l'objet d'un marché passé avec TELECOM, à condition qu'aucune considération commerciale ne puisse placer les concurrents dans des situations inégales).

5 - Accorder les licences pour les installations, réseaux et équipements d'abonnés à des entrepreneurs privés qualifiés; approuver les équipements et terminaux d'abonnés; autoriser leur vente et leur branchement sur les réseaux par des personnes ou entreprises privées munies d'une licence (l'administration technique et la supervision des licences pourront faire l'objet d'un marché passé avec TELECOM, à condition qu'aucune considération commerciale ne puisse placer les concurrents dans une situation inégale).

6 - Encourager le développement de la concurrence.

V - Développement, Fourniture et Exploitation des Services de Télécommunications

i - TELECOM et les autres fournisseurs de services de télécommunications sont responsables: du développement et de l'entretien de l'infrastructure des télécommunications publiques; de l'introduction de nouveaux services publics de télécommunications, intérieurs ou internationaux; de leur développement et de leur exploitation.

j - Afin d'être en mesure de bien remplir son rôle de fournisseur de services publics, TELECOM devra:

1 - Etre une compagnie commerciale dotée de l'autonomie administrative et financière nécessaire à la conduite de ses opérations et au maintien de ses rapports avec les clients et fournisseurs sur une base commerciale.

2 - Avoir une structure organisationnelle et un règlement interne (planification générale; activités opérationnelles, commerciales, financières, comptables; affectation du personnel) strictement conformes aux objectifs en tant que compagnie commerciale autonome.

couvrer les coûts mais aussi d'apporter une contribution nette au budget national (impôts et dividendes).

III - Réforme du Secteur des Télécommunications

f - La restructuration du secteur des télécommunications doit indiquer clairement comment définir les responsabilités et comment procéder à l'élaboration de la politique et de la réglementation du secteur; elle doit aussi indiquer comment ces dernières fonctions seront séparées de celles concernant la fourniture des services de télécommunications au public.

g - Les responsabilités qui demeureront exclusivement du domaine du gouvernement seront les suivantes:

1 - Définir la politique du secteur (mobilisation des ressources, niveau de développement, politique des télécommunications rurales) et contrôler sa mise en œuvre.

2 - Conjuguer les actions des différentes branches du gouvernement sur toutes les questions concernant la sécurité nationale, ainsi que sur les autres questions relevant du gouvernement dans le domaine des télécommunications.

3 - Se faire représenter auprès des agences de télécommunications régionales et internationales en ce qui concerne les questions de politique générale du secteur et conclure les traités, accords, conventions et engagements réglementaires relevant de ce domaine.

4 - Définir un mécanisme permettant de recueillir périodiquement, par exemple une fois par an, les remarques des usagers.

IV - Réglementation du Secteur

h - Comme déjà mentionné, la réforme du secteur doit comprendre la création d'un organisme de réglementation politiquement indépendant, nommé par le gouvernement. Ses fonctions seront les suivantes:

1 - Définir la politique des tarifs; approuver les tarifs des services de base établis conformément à cette politique.

2 - Définir les indicateurs de qualité des services ainsi que le rendement financier attendu des organismes d'exploitation; suivre les opérations de ces organismes (contrat-plan).

c - Au plan national, le rôle des télécommunications consiste à: faciliter la décentralisation et la diversification des activités économiques dans tout le pays; encourager les activités nouvelles et le développement du secteur des services, en particulier des activités bancaires; favoriser l'établissement de petites et moyennes entreprises privées créatrices d'emplois.

II - Stratégie du Secteur

d - La restauration de services publics de télécommunications fiables doit être basée sur une gestion et une exploitation efficaces, s'appuyant sur des principes commerciaux. En vue d'atteindre cet objectif, le gouvernement a décidé de réformer les institutions chargées des télécommunications et d'accroître la participation du secteur privé à leur développement et à leur exploitation.

Cette décision fait partie de l'effort plus large de reconstruction et de réhabilitation.

e - La réforme envisagée devra en particulier:

1 - Limiter le rôle de l'Etat à l'établissement de la politique du secteur.

2 - Etablir un organisme de réglementation politiquement indépendant, nommé par le gouvernement. Les fonctions de cet organisme sont exposées à la section IV du présent chapitre.

3 - Etablir un organisme d'exploitation autonome en tant que fournisseur des services de télécommunications (TELECOM). TELECOM devra être créé sous la forme d'une société en commandite par actions, indépendante de l'Etat, dans un cadre qui protège les intérêts nationaux, et avec la liberté d'organiser ses affaires de manière à répondre au mieux à la demande des usagers.

4 - Permettre aux compagnies privées qui actuellement fournissent officieusement certains services de télécommunications de continuer à les fournir dans le cadre d'un système juridique et réglementaire approprié.

5 - Réhabiliter les installations de télécommunications délabrées, restaurer la fiabilité et la qualité des services et les maintenir.

6 - Améliorer la capacité du secteur non seulement en vue de re-

iste pas ou ne peut exister? Il ya des entreprises qui ne sont pas, par nature, créatrices de profits; il ya des services gratuits (aide sociale), d'autres dont la rentabilité est plus que douteuse. Le service du courrier des entreprises est peut-être rentable, mais la desserte du village perdu où le facteur, en hiver, va essayer de porter le courrier à travers la neige n'est pas une activité rentable. N'ya-t-il pas un risque à trop mettre l'accent sur la recherche de la rentabilité? Rentabilité, oui! Mais dans le respect de la finalité du service.

Nous pensons qu'une réflexion en profondeur est nécessaire pour fixer les limites et la mesure de ce qui peut être privatisé, dans tous les sens du terme, et de ce qui ne doit pas l'être. Il ya donc une réflexion à mener sur ce qui doit rester mission de l'Etat. Une réflexion nécessaire, une réflexion réaliste, une réflexion, finalement, excluant les manichéismes qui ont souvent prévalu chez certains partisans de l'Etat monolithe, et inversement chez les intégristes du libéralisme, de l'exaltation abusive du secteur privé, seul à même de satisfaire le bien commun. Une réflexion sur ce qui doit incomber à l'Etat et ce qui doit incomber à la société civile. Une formule qui s'efforce de servir au mieux celui qu'il ne faut jamais oublier, c'est-à-dire, en définitive, le citoyen, l'homme de la rue, vous et moi. C'est dans cette direction-là qu'il faut aller si on veut parvenir à une synthèse entre la privatisation dure et la non-privatisation globale.

Etude de cas: Projet de privatisation des télécommunications

I - Rôle des Télécommunications dans la Reprise et la Diversification des Activités Economiques

a - L'importance vitale des télécommunications dans toute tentative visant à restaurer le rôle du pays en tant que centre commercial et bancaire au Moyen-Orient place la réhabilitation et l'exploitation des réseaux de télécommunications libanais parmi les plus hautes priorités de l'effort de reconstruction.

L'existence de télécommunications rapides et fiables est essentielle aux activités de reconstruction et à la reprise d'une vie économique et sociale normale au Liban.

b - L'un des principaux rôles d'un secteur de télécommunications bien géré consiste à tirer parti de la technologie moderne pour rouvrir le pays au monde extérieur et faciliter l'intégration de son économie dans les marchés régionaux et internationaux.

pas dans la voie de la privatisation, d'une certaine privatisation? C'est encore l'une des définitions de la privatisation.

Ces définitions nous amènent à la question suivante:

b - Pourquoi privatise-t-on?

Privatiser se rattache toujours à la même idée Fondamentale, au même réflexe fondamental, qui est la contestation de la gestion bureaucratique; c'est en fait le ras-le-bol des individus devant la lourdeur de l'administration. Mais les privatisations ont quelquefois pour but de combler les déficits des entreprises publiques; on privatise parce qu'on espère que cela fera rentrer de l'argent privé dans les caisses publiques qui se vident.

Bien entendu, ces causes à la fois psychologiques, idéologiques ou pragmatiques jouent de façon différente et ont une influence distincte selon qu'elles rencontrent, dans tel ou tel pays, un certain nombre de données spécifiques. Il y a, à côté des «pourquoi» communs, des «pourquoi» particuliers.

Après le pourquoi, on en arrive au comment?

c - Comment décide-t-on?

S'il s'agit d'entreprises, les modalités de la cession poseront essentiellement problème de la vente des actions, de la fixation du prix de cession. Il y a également, dans ce «comment», le problème de savoir à qui on cède des actions; et ce sera la question des cessions à des étrangers.

Autre question:

d - Qui contrôle l'opération?

On arrive à la dernière question qui est peut-être la plus importante:

e - Que privatiser?

Ou plus exactement, jusqu'où est-il possible de privatiser? C'est la question essentielle et c'est celle qui touche aux problèmes les plus fondamentaux.

Est-il réaliste de privatiser des entreprises dont la rentabilité n'ex-

a - Quelle définition?

La privatisation, c'est le transfert d'entreprises du secteur public au secteur privé. C'est ce qu'on pourrait appeler la définition dure. Encore faut-il introduire des nuances car le transfert peut être intégral ou partiel.

Transfert partiel, il s'agira alors non pas de faire sortir une entreprise du secteur public pour la faire entrer dans le secteur privé, mais de faire pénétrer à l'intérieur de l'entreprise publique un certain nombre d'éléments en provenance du secteur privé. C'est l'économie mixte qui, là encore, maîtresse jusqu'ici de l'entreprise, rétrocède la majorité de ses actions ou en conserve la majorité en faisant simplement appel à des actionnaires privés pour une partie des actions qu'elle détenait.

Transfert partiel encore avec la filialisation. Bien sûr, le holding public subsiste, mais les sociétés qui en sont les filiales sont privatisées totalement ou partiellement et on reste encore dans un équilibre entre public et privé, la privatisation douce par rapport à la privatisation dure. C'est une version définitive de la privatisation, celle qui porte sur la propriété des entreprises.

Autre possibilité, la privatisation, non plus d'entreprises, mais d'activités: transfert à des entreprises privées d'activités qui étaient exercées par des entreprises publiques. La municipalité se décharge du nettoyage des rues, du ramassage des ordures. C'est une solution permettant effectivement de confier la gestion d'un service à une personne privée sous un certain contrôle de la personne publique concédance.

Enfin, troisième définition: la privatisation non plus de l'entreprise, non plus de l'activité transférée au privé, mais celle du régime juridique de l'action administrative; régime juridique ou, plus largement, régime et modalités de gestion. A partir du moment où l'on introduit dans les tâches confiées à l'administration, exercées par elle, maintenues aux mains de l'autorité publique, les méthodes empruntées au secteur privé-les méthodes du management, les méthodes qui cherchent à accroître la rentabilité du service-à partir du moment où l'on cherche la souplesse dans la gestion administrative, à partir du moment où c'est le droit privé que l'on va appliquer à un certain nombre de tâches administratives, à partir de ce moment-là, néntre-t-on

La Privatisation Comme Politique

D. Elie Assaf(*)

La privatisation, c'est un fait, est à l'ordre du jour. Le gouvernement, en date du 14 juillet 1992, a pris une décision concernant la possibilité de privatiser certains secteurs de l'économie nationale, à savoir: P & T, EDL, Ports, Aéroport, Casino, Régie et Raffineries de pétrole. Le terme «privatisation» est assez ambigu; dresser la liste des ambiguités n'est pas évident, ce concept connaissant en effet plusieurs définitions.

Il faudrait d'abord noter que certains pays ont beaucoup privatisé (France, Grande-Bretagne, pays d'Amérique latine), d'autres ont un peu moins privatisé tout en privatisant quand même (Alemagne, Italie, Espagne). Il existe aussi des pays qui parlent de privatiser sans avoir encore privatisé, comme le Luxembourg par exemple, des pays qui n'ont pas privatisé du tout, comme la Belgique, la Grèce, la Suisse, etc., et des pays qui voudraient bien privatiser mais qui ne le peuvent pas parce que cela serait pour eux une révolution.

Où peut-on classer le Liban?

Avant de répondre à cette question, il est souhaitable d'essayer de définir, ou plus exactement de dégager les divers sens du mot privatisation afin de pouvoir répondre à cette question et aux questions classiques qui en découlent et que l'on pourrait aborder successivement: pourquoi? comment? jusqu'où?

(*) Doyen de la faculté d'Information et de Documentation-U.L
Dr Elie ASSAF a été chargé par le gouvernement d'étudier avec les experts de la Banque Mondiale et du F.M.I les possibilités de privatiser les P et T.

similarity in aspects and situations of public administration in various countries to enable them to learn from each other's experiences or borrow techniques which may have been successful in other countries.

But if such experiences are to be effective, they have to be made by local reformers, and leaders in each country have to recognize what needs to be done and start promoting changes. This cannot be done by foreigners or by experts, no matter how well intentioned they might be, since the acceptance of their advice might be undermined by locals.

SAMARI CARS

SALEM AKARI

BEST DEALS GUARANTEED
ON MERCEDES, BMW &
OTHER LUXURY CARS.

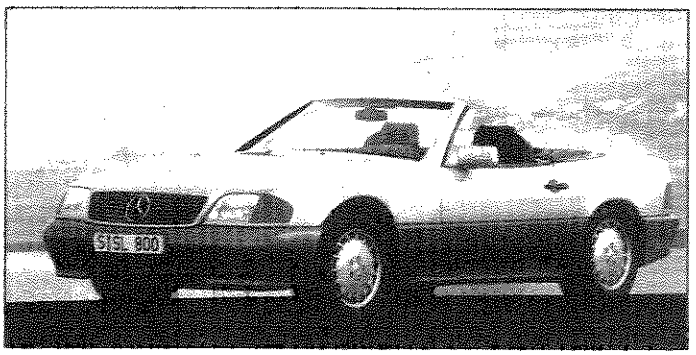

Boulevard Sin El-Fil, Next To Chalouhy Center
Tel.: 01/496190 - 480545 - 586689 - Fax : 01/496190 - Jenny : 280001 - 422488 - 422499

as one aspect of the administration, is characteristic of a government like that of Lebanon, which is based on a wide consensus and on highly personal relations among the top leaders[17].

As mentioned earlier, we can recapitulate by saying that there may be many variables that interact in a reform, variables included along three broad categories: 1) nature of the reform, 2) the reform agent, and 3) the social environment inside as well as outside the administrative organization.

The purpose of the administrative reform cannot be achieved unless the reform measures are based on an overall systematic plan to include the social, economic, and political aspects of the society.

The direction of reform depends on the ends to be achieved, because different ends require different means. «Efficiency in suppressing civil liberty requires different methods from efficiency in ensuring equal consideration and treatment of all citizens»[18]. The ends which determine the means largely depends on the values of the sources of reform. Values differ and because of this reform is not necessarily good or necessary.

In attempting administrative reforms, general theories may be applicable to a large number of instances, yet treatment must be specifically adapted to each case, and the two-the general and the specific-are closely linked to each other[19]. Riggs expects that an appropriate goal and strategy for reform in one country would be completely inadequate and even dysfunctional for another; his thesis is that administrative reform is a process of dynamic balancing among political and administrative institutions. Hence, any hope for a general prescription for administrative reform is illusory, and we must try to determine what each country, at each stage of its own development, needs to do in order to advance[20].

Nevertheless, though administrative reform in each country has to be viewed against the political, social and economic situation in that country and its own historical background, there is enough by way of

---

(17) **Ibid.**, p. 103.
(18) CAIDEN Gerald. **op. cit.**, p. 36.
(19) RIGGS Fred. **Administrative Reforms and Political Responsiveness** (California: Sage Publications, 1970) p. 601.
(20) **Ibid.**

Under President Elias Sarkis there was not any serious effort to reform the administration due to the political and military situation. The situation even became worse until President Amin Gemayel assumed office. In 1983 the government secured powers to legislate; it issued decrees which amended or abolished existing laws and regulations. Some ministries were reorganized, public corporations were merged with ministries, and new public corporations were created, as well as laws with economic, financial and commercial perspectives were created that were not found before.

Most of these decrees were abolished or amended in 1985 due to severe political and military circumstances and the administrative problems remained.

Under the present regime of President Elias Hrawi, Zaher El Khatib was appointed Minister of State for Administrative reform in 1990, but with no prerogatives and responsibilities or cadre and employees.

Another minister for administrative reform was appointed in 1992, the major attempt to reform was done through the creation of additional eight ministries and the purging of several hundred employees. Cases before the Council of State has been raised by some purged civil servants.

It is early and premature to give an objective assessment of the performance of the Hrawi regime in the area of administrative reform: though there are always some indications of an active concern to continue reform through many analytical and prescriptive studies done by Lebanese and foreign experts, yet nothing did materialize so far.

Since independence, the politicians in Lebanon have been expressing their desire to modernize the bureaucracy as a first step in modernizing the new country, but they have had neither the drive nor the know-how to effect important changes. Many reform attempts have been hasty, haphazard, imcomplete, and utterly ineffective[16].

Before any basic and fundamental change can be effected in the bureaucracy, the Lebanese society will need to display the necessary political, moral, and cultural prerequisites for such changes. The failure to follow through in major reforms involving personnel changes,

(16) SALEM Elie. **Modernization Without Revolution Lebanon's Experience** (Bloomington: Indiana University Press, 1973) p. 92.

one by allowing the government to transfer and reassign such employees to positions in the public corporations, if they do not approve they will be terminated[14].

In October 1972 the Council of Ministers held several special meetings in Ba'abda to evaluate the administration and suggest measures to reform it. The resolutions of these meetings covered extensive functions of the Lebanese bureaucracy, implementing them meant several new decrees and regulations. Major policy resolutions were related to:

1) Civil servants working all day instead of half day; 2) Abolishing the department of Research and Guidance and creating a central board for research independent of the Central Inspection Commission; 3) Limiting the powers of the Central Imspection Commission by reducing it to inspection only whereas other agencies would recommend penalties. 4) Amending the laws of the Civil Service Board so that it will focusion personnel matters only, again weakening the Civil Service Board. 5) Establishing units in each ministry to help citizens in completing their administrative transactions, this existed legally before but never worked. 6) Changing the laws concerning the duties of the directors general and emphasizing the role of administrative leadership. 7) Reorganizing the personnel files and updating them. 8) Reorganizing public corporations on the basis of merging those with the same functions and eliminating unnecessary ones. 9) Promoting deconcentration of authority in the regions by strengthening the powers of the Muhafiz and Qaimmaqam. 10) Promoting decentralization by strengthening the powers of municipalities. 11) Eliminating provisions in laws and regulations that encroach upon the constitutional powers granted to the minister. It seems that the politicians were determined to have their authority extended over the administration[15].

Ali El Khalil was appointed Minister of State for Administrative Reforms, he suggested several plans, methods and resolutions to solve the administrative problems. In 1974 the minister held a press conference to explain the problems facing the administration and to suggest methods to overcome it. Most of his proposals were not approved and the whole reform attempt came to a halt with the outbreak of the war in 1975.

---

(14) **Ibid.**, pp. 37-38.
(15) **Ibid.**, pp. 39-40.

movement. In addition a General Disciplinary Council was created to follow on the problem of corruption and inefficiency.

The parliament granted special jurisdiction to the Council of Ministers regarding dismissal of civil servants, termination of service on retirement basis, filling vacancies and establishing a General Disciplinary Council. (Law 54/65).

According to this law civil servant's termination from the service was based on one of three methods: 1) through the submission of resignation within a specified period; 2) through the dismissal of the employee by the Council of Ministers based on professional misconduct, imcompetence, or health reasons; 3) through a decision by the Council of Ministers terminating the services of any employee who had passed the age of 55 and has been working for a minimum period of 30 years[12].

After the purge ended, the government established the General Disciplinary Council, this step was intended to handle punitive measures through a process of a tribunal for civil servants.

Although many unqualified and incompetent civil servants were fired as a result of the purge movement, nevertheless, there was serious shotcomings because the purge violated basic judicial principles, the employees were not given the chance to defend themselves; they did not know why they were fired; the decisions were irrevocable and no further review was allowed. Many believe that in dismissing the civil servants the sectarian measure was considered[13].

Under President Sulayman Franjiyeh, new measures were initiated affecting civil servants, the aim was to change the image of the bureaucracy from the old Chehabi loyalties to loyalty to the new regime. In addition, Ba'abda conclave for administrative reform was held in 1972 to evaluate the administrative performance and to suggest measures to reform it.

An executive decree in 1972 stipulated three conditions affecting civil servants: 1) It permitted civil servants whose resignation was approved by the Council of Ministers to receive their retirement allowance with a bonus. The aim was to encourage civil servants to resign. 2) The decree lifted, indirectly, the immunity over employees of grade

(12) BASHIR Iskandar. **op. cit.**, pp. 34-35.
(13) **Ibid.**, p. 37.

charge of a certain area; there were work groups for each ministry. The aim was that reform proposals would be prepared at the lower levels and then passed up for combination with other proposals until the whole reform will appear as one comprehensive plan.

The objectives of the reform were stated as: simplifying procedures; avoiding administrative confusion by abolishing all unnecessary transactions; defining the duties and responsibilites of each office, determining the personnel requirements of each unit, providing for the decentralization of the administration, providing mechanization and organize filing; strengthening inspection; prevent political interferences; and establishing a national institute of public administration for pre and post entry training, among other things[10].

Although in practice the operation of the reform movement was not well coordinated as in the plans, nevertheless, this reform movement is considered as the most serious one and the one that gave the best results in organizing the Lebanese administration.

The whole reform is sketched in 162 legislative decrees issued from 15 December 1958 till 12 June 1959. Among these decrees are those which created the Civil Service Board and the Central Inspection Commission, in addition to decrees organizing retirement and pensions; creating independent agencies such as Civil Welfare Service, National Scientific Council, water services and councils for executing large projects, to mention only few.

The administration of president Chehab was characterized with expansion in structure. New organizations were created and modern laws and regulations were initiated to adjust these organizations. But the Chehab reform movement did not receive equal stress on the personnel element in the administration. At the same time no specialists were prevalent to manage these newly created organizations. Thus «the Chehab regime ended, in many respects, in frustration. The administrative reorganization which it brought about did not succeed in giving Lebanon a truly honest and efficient administration»[11].

The reform attempt under President Charles Helou centered on eliminating corruption through what came to be known as the purge

---

(10) **Ibid.**, p. 28-29.

(11) SALIBI Kamal. **«Lebanon Under Fuad Chehab 1958-1964»,** Middle East Studies, vol. 2 no. 3, 1966: 213.

tus of the civil servant: appointment, duties and responsibilities, promotion, discipline, transfer, retirement and salaries[8].

A new personnel law was issued in 1955 which introduced basic changes to the old one. The new system reclassified the grades; changed selection procedures for certain grades, as well as it eliminated competition from the examination. This was very important because it meant that candidates who pass the civil service examination can be selected without considering their rank on the eligibility list. This was intended to give more discretion to the appointing authority to accommodate sectarian representation. The result was more political interferences in the selection process[9].

In 1955, and based on a recommendation by the Ford Foundation, a permanent civil service council was established to look into all personnel matters. It was to consist of all directors general and it was charged with considering ways of standardizing and improving the public administration. This council, however, did not function.

In 1957 the International Institute of Administrative Sciences sent two experts in personnel and organization to Beirut to plan and to advice, from this came the proposal that Lebanon should establish a National Public Administration School, which was later established.

In 1957 and 1958 political issues came to dominate the public scene in Lebanon, the country and the administration broke into parts.

Fuad Chehab saw the strengthening of the administration as very important and necessary for establishing the power of the state. During his regime the first major systematic reform movement in Lebanon was initiated.

The first cabinet under Chehab secured powers from the Parliament to legislate. The Council of Ministers appointed a Central Committee for Administrative Reform and attached it to the Office of the Prime Minister, it was composed of both senior government officials and professionals from the private sector and from universities.

The central committee was divided into subcommittees each in

---

(8) BASHIR Iskandar. **Civil Service Reform in Lebanon** (Beirut: American University of Beirut, 1977) p. 24.

(9) **Ibid.**, p. 26.

b. Revised attitude and behavior toward clients and members of bureaucracy

c. Changes in the internal style of administration leading toward enhances communication and participative management

d. More emphasis on efficient uses of resources, and

e. Less emphasis on routine and legal requirements(7).

It is on the basis of such measures that a concrete experience of administrative reform can be assessed as a relative success or failure.

In Lebanon, there has been a number of administrative reform movements since independence. These attempts were undergone mainly because of personal interest of chief executives to maintain the adequacy of the administration they head. They aimed at creating the efficient administration and eliminating corruption. Administrative ineffectiveness and corruption are indeed major problems of the Lebanese civil service.

The first few years after independence were devoted to solving political problems though the size and activities of the governmental institutions were expanding. The administration was not well equipped to deal with such expansions and with the new functions and responsibilities, there was widespread dissatisfaction concerning the deterioration of the affairs in the administration of the country.

The government asked several foreign experts to study the Lebanese administration, identify the problems and put the proper solutions. In 1951 a Secretariat for Accounts was created to examine expenditure by all branches of the administration, the aim was to stop financial irregularities and examine fiscal procedures. Political and administrative interferences reduced its power before it even started working properly.

Under President Camille Chamoun the government gave attention to the personnel and to its regulations.

In 1953 a legislative decree was issued, it organized the administrative organization of the government. According to Bashir, it was a comprehensive personnel law covering jurisdictions related to the sta-

---

(7) HAHN-BEEN lee (ed.). **Administrative Reform In Asia** (Manila: Eastern Regional Organization for Public Administration, 1970) p. 7-8.

may obstruct reform, though there are notable exceptions. The objectives of administrative reform are closely related to the type of economy. A price must always be paid for experimentation, improvement and novelty. But lack of resources sometimes becomes the most important economic obstacle to administrative reform. Society itself also offers resistance. The elites of the society who apprehend that change will deprive them of their privileges, and they resist reform. the bureaucracy, being a part of the larger society often resist administrative reform. the extent to which the political processes impede administrative reform depends less on the form of the polity and more on their political nature and whether the reformers can avoid the political arena(6).

It is now apparent that politics play a crucial role in any reform or reorganization effort. This particular aspect signifies the political impact of, and motivation underlying such efforts.

Administrative reform is an aspect of political development. Since administration operates in the social and political settings, administrative reform cannot be studied or practiced in isolation. Political process and public administration are interwoven, one affecting the other. Political development has a direct relation with administrative development and vice versa.

Today, the prime objective of administrative reform is no longer the smooth functioning, simplicity and suitability of internal administrative processes only. Reform has become more than the arrangement of the machinery of government, reform is a necessity to correct defects within large organizations and provide measures to improve productivity. In this sense when structure is changed by a reform, a corresponding change should also be intended in the role or behavior of the occupants of offices. What motivates a person to change behavior is a complex question. However, some factors are important to motivate change. Rules and regulations, education and training, psychological and economic incentives may be the important sources of motivation for change in the behavior.

The immediate goals of the administrative reforms as suggested in the Development Administration Group Seminar of 1968 are:

a. New emphasis on programs

(6) **Ibid.**, pp. 176-194.

So administrative reform is not accomplished by merely introducing a scheme, but rather it is a complex process in which many factors interact.

Success of administrative reform, observed Caiden, depends on certain basic factors such as:

a) A PREDISPOSITION toward reform, to adopt new ways of thinking and acting, to accept new institution;

b) POLITICAL AND SOCIAL STABILITY without which the regime has difficulty in absorbing reforms;

c) RESTRAINT. There is a natural tendency after independence to overact and to exaggerate what independence can achieve. Only in taking office can one know the sober reality;

d) INFORMATION. The new leaders need access to the facts denied to them before independence and possibly afterwards by opponents within the bureaucracy;

e) LITERACY. Education limited to elites narrows the possibility of reform, and

f) CONSOLIDATED BUDGETING. Some states find their finances in the same disorder as the pre contemporary bureaucratic states, that is the government did not have full control over revenue and expenditures(5).

While discussing the obstacles to administrative reform, Caiden mentions resistance arising out of: geography, history, technology, culture, economy, society, and polity.

Size of the country and diversity in topography may obstruct the reform attempt in a variety of ways: reforms at the center may be unreflected elsewhere in the country and quite irrelevant to branch offices, while historical aspects such as colonial rule may embed such traditions in such a way that it resists the change. A low level of technological advance is a handicap to a change directed toward modernization. Curtural factors such as language, religion, ethnicity... may cause resistance in a variety of ways. Some languages are not suitable for modern technology and administration, but foreign language which may suit the purpose are resisted. Similarly religious doctrines

(5) **Ibid.**, p. 129.

tion against resistance»[2]. He emphasizes the moral aspect of reform by terming administrative reform as «induced permanent improvement in administration»[3].

Our understanding of administrative reform is that it is a manipulated and induced administrative transformation against resistance aiming at alteration in human relationships and behavioral norms. The purpose of administrative reform may vary with the political circumstances, but in general its aim is to improve administrative arrangements according to the value system of the society.

Reforms in the machinery of government are needed to adapt government to the constantly changing needs of society. It is commonly believed that any reform or reorganization measure undertaken in the public sector, if implemented, will bring about a desirable change in the existing state of affairs by redressing the defects afflicting the civil service of a certain country.

Caiden identifies 4 major steps for administrative reforms:

a) AWARENESS OF THE NEED. Whereby the necessity of the reform is felt and acknowledged: When the administration fails to meet demands put on it, or whenever this administration is meeting the current demands but is not equipped to take future demands: things in the government do not get done, or they are done in a manner below standards of performance, complaints arise, etc. administrative reform is needed.

b) FORMULATION OF GOALS AND OBJECTIVES, STRATEGIES AND TACTICS: The knowledge of the necessity of the reform remains insufficient and nothing will happen unless plans are formulated and proposals presented. It is at this stage that the objectives of the reform are stated.

c) IMPLEMENTATION OF THE REFORM: The stage of accepting the proposals and choosing the techniques for implementing them. Several methods of implementation exist, through political institutions, legal codes; reform through changes in attitudes.

d) EVALUATION: Whatever the cost of administrative reform is, the end result must be some kind of permanent transformation for the better[4].

---

(2) **Ibid.**, p. 8.
(3) **Ibid.**, p. 71
(4) **Ibid.**, pp. 129-157.

Administrative Reform in Lebanon
Theory and Reality

Randa D. Antoun (*)

Administrative reform is an important factor of administrative dynamics and present in every administrative situation. Caiden considers an administration healthy «if it meets all demands put on it and if it gives no cause for alarm. Its performance is measured by different standards of satisfaction, but once an administration falls below a certain point, it is deemed to require attention»(1).

So administrative reform directs attention to the problems of maladministration, its major purpose is to remove maladministration and deficiency, and to introduce changes in the role and structure of the public service aiming at improvement and better results.

It is not easy to give a clear scientific and comprehensive definition for administrative reform, it is a continuous process that takes place in varied circumstances. But if the term administrative reform is looked at from the view point of the purposes it serves, we can define it, in general, as that process which aims at the improvement of the structures and human resources of a country's public administration.

The word reform implies some changes in the status quo. As a process the change is planned and induced, aiming at structure and role. Reform is consciously planned in order to improve the system according to the values held by the society. Caiden defines administrative reform as «the artificial inducement of administrative transforma-

---

(*) Ph. D. American University of Beirut. PSPA Dept.

(1) CAIDEN Gerald. **Administrative Reform** (Chicago: Aldine Publishing, 1969) p. 25.

The world order, as a scholarly concept, be it new or old, has always meant the study of stability in the international system to suit the big powers. It was never designed, as a concept in its abstract configuration nor in its actualization, to suit the interests of the weak states or what is generally known as the underdeveloped societies. The new world order is steadily witnessing alterations. The conceptualization of the structure of the world system is more and more becoming a study of what is proper for the upper dogs in the international community. All social and political scientists have come to realize that the small and poor countries have only a token degree of autonomy. Most of these countries are constantly buffeted by systemic economic, monetary, and political forces and are far more vulnerable now than they used to be in the past. This vulnerability, is additionally exacerbated with the increase in the degree of interdependence in the international system. Factors, such as the monpolization by major powers of technology, communication and transportation, the unevenness of distribution of resources and capabilites, all this, create within the new world order, an amplified dichotomy of hidden struggle among rich versus poor states. This notion is commonly Known as the rich north versus the poor south. The established economic cooperation and coordination, that is, existing among the industrialized states through governmental and non governmental organizations and agencies, while this cooperation is lacking among the poor countries, put the new world order under the dominance of the USA (protector of openness). This is the most drastic episode in history. All projected predictions, with regard to economic and political configurations, forecast that the rich blocks are going to get richer and the poor states will be poorer.

two mutually exclusive ideolodgies. Each of these two ideologies was supported by a superpower. This means, that the prevailing danger to peace and to the world order was not a product of the dissatisfaction of the two superpowers from the shares given to them in the system, but this danger was a product of the fact that each of the two ideologies (Capitalism and Communism) can not survive with the existence of the other. Thus, the nature of the Conflict, for the two superpowers, was a struggle for survival and not in essence a contention for better rights in the international system at the expense of jeopardizing the world order. Survival of an ideology, as an objective protected by a super power, can not happen if the latter pursue actions that defeat the objective. When each of the two superpowers achieved a military destructive strength capable of destroying the other many times over in a first strike and second retaliatory strike, caution became a defacto objective among the two superpowers. Any miscalculated move could lead to self destruction.

The prevailing relative peace among the superpowers, during the cold war era, is not a situation that could be explained solely by the complicated theories and frameworks of analysis presented by the different scholars mentioned above. Thus the world order, as it prevailed before the disintegration of the Soviet Union, is unique in the history of the world. The new era that the world is entering, at this stage of the development of the international system, is unique also. The Capitalist ideology has become domindant, and the power of the communist tendencies in the international community is rapidly shrinking. The United States, as the vanguard of the capitalist ideology, in the process of closing and shelving the old files of rivalries with the communists, is now opening new files with new titles of conflict in the international system. The name of the new game of contention, in the world community now, is the fight for democratization lead by the United States against all non democratic societies. The two contending ideologies of the new era is «openness» and «closeness». The united states is being the leader of the first. The has the upper hand and the ideological justification and coverage to interfere and alter all tendencies for political and economic closeness. The new world order, temporarily and only in the political milieu, is a bipolar international system of open societies against closed ones. In the other areas, like economics and cultural matters, it is a multipolar system where Japan and the different European nations as a whole and or as individual entities contend each other.

Westphalia. The core of Westphalia agreement rests on the creation of a system of states that are not bound to any formal source of authority or a higher order. The European state was separated from the central authority of the Pope and the Holy Roman Emperor in the Seventeenth Century. How did the European states manage to coexist with each other since then? Of course, with continuos conflicts and wars. What was the alternative for the central authority of the Pope? Some would say, it is the adherence to the international law.

International law, as a creation, was intended to provide for the minimum required order among states. It does recognize sovereignty and autonomy of the state. Order is to be achieved by consent. If states are to consent to normalized order, a very basic calculation of costs and benefits has to be adjusted. Each of the different actors, and especially the major ones, should occupy a location in the world system where the costs of deviation is larger than the benefits of cooperation. Otherwise, the equation of order in the world will not prevail. The League of Nations and the United Nations, as instruments of peace and order in the world system, were and still, are aware of the costs and benefits formula and the importance of the consent of the major power actors for the establishment of international peace and order. Special prerogatives were given to major powers in the Security Council, the Power of veto and the double veto opportunity. This Favor was given to the major powers to assure them of the protection and security they demanded with regard to their sovereignty and national interests. The long term objective of this favoritism is to make Major powers sensitive to the disturbance of world order. An order that gives them privileges not given to others, and an order that become in their best interest to keep.

The deficiency with the assumptions stated above, is that, strengthening the major powers beyond their own capabilities makes the disadvantaged states more in a position of distress. The latter have to adjust in a tough arena to get their fair share within the international system. Nonetheless, the mere assessment of the formula of costs and benefits, as being separate from the nature of the international political system, will undermine the objective of the formula which is world order.

the studying of the nature of the international system should be a prerequisite to any speculation on the world order. The post World War II era was characterized by an international system containing

al expectations, especially because actors in the international system are players and observers at the same time.

According to above, order in the world can exist without formal rules or with a minimum required set of rules. But is that really a viable argument, especially when history has proven, all along, that the virulence of conflicts depend largely on the interests and abilities of the different actors in the international order. This notion of interaction could be perspective explains the problems perceived from the perspective of interdependence[13]. This pertaining to the establishment of world order, at the same time explains the conditions required for keeping world order. Interdependence theorists assert, that, interaction among the units of the system is a quality of all systems, including the international system. To understand these interactions, one has to look at the system of states and the various networks of relationships among the different actors, before looking at one state and the foreign policy process established within it. Meaning, one has to understand the wholeness, the total picture, before attempting to understand and analyze the small parts. Interdependence emphasizes the links and interconnectendess among the parts of a system. These links are important because they affect the possible opportunities actors have, at the same time, they affect the willingness of decision makers to act. Interdependence theorists project many images about the world. They perceive the international community; as one global village, as the spaceship earth and as the shrinking planet. As for the future, they see an increasing linkages through functional integration. A good example of that, is the movement for European unity. On the other hand, the opponents of the interdependence theory interpret the increase in economic, social and political interactions as a source of conflict and bitter competition, especially in a world system and world order containing actors that are not equal in strength and are not provided with equal opportunities. This means that the world is lopsided making one party more dependent than the other.

The theory of interdependence, in as much as it deals with the world order, lacks precision, simply, because sovereignty (full fledged autonomy) and equality among states do not mix well. This has been the case since the rise of the nation-state as a result to the peace of

---

(13) M. MORGAN Patrick,**Theories and Approaches to International Politics: What Are We to Think.** 1981.

The United Nations was established, after World War II, to renew the hopes of the idealists in a new world order characterized by cooperation and international justice. However, the post World War II era demanded a new formulas in geopolitics, and still, to the disappointment of the idealists, the cold war with all its concomitants of super power military confrontations through the war of proxies destroyed the monument of a relaxed world order. Some Idealists scholars produced The functionalism[11] theory. They persist to propagate for a peaceful world order. They constructed the gradualist approach to world order. Gradualism, could be accomplished through the attainment of political federation by installments. Nation-states are, by the nature of their composition, rivals to each other. Their sovereignties is so firmly entrenched. These characteristics, according to the functionalists, are bound to be bypassed, and habits of cooperation are bound to be established and expanded in nonpolitical matters; in the economic and social spheres. As the world shrinks, through science and thechnology, the amount of economic and social cooperation multiplies. The functionalists believe that a continuos increase in economic and social cooperation will eventually build habits of interaction, and a broader base of common values will have an impact on the political arena. Hence, this theory foresee a future where obstacles to political cooperation will gradually be eroded, and world order will be achieved.

Hedeley Bull[12], has a different perception of the world system and world order. He says that, as new states and other international actors have come into being, and as the new developments (technology of communication and transoportation and global ideologies) alter the international environment, states, have to adopt to these changes to maintain order. Although there is a formal anarchy, as a result to the absence of central universal system te world is still in much order. There is strong evidence of cooperation, coordination, and collaboration. Bull, calls the world system an «anarchical society». To him the world is in a state of anarchy and at the same time it has the characteristics of a society. The world system is a society because of the manifestation of orderly patterns of behavior that are understood by almost all actors. Thus, all parties in the system conform to the gener-

(11) MITRANY David, **A Working Peace System,** 1966. And Ernst HAAS, **Beyond the Nation State.** 1964.

(12) BULL Hedley, **The Anarchical Society,** 1977.

tem, being correlated with higher levels of uncertainty, allows for a greater probability of war. David Singer[8] and Karl Deutsch[9]. On the other hand, assert the opposite, their findings reveal that a bipolar system is more conductive to war, because certainty on the part of the decision maker allows for a positive assurance of the outcome and consequences of his actions. In other words, they believe a multipolar system is more conductive to stability, because uncertainty breed caution on the part of the decision maker.

The World Order

Theorizing about the world order has been marked by controversy. In an area of study so vast, complex, and changing, a lack of agreement should not be surprising. Before world War II, many studies of the world order were descriptive and historical. In the early decades of the twentieth century, theories based on geographic determinism were widely circulated. In the United States there was an understanding that the sea power was the most important element of national power. Sir Halford Mackinder, while agreeing with this assertion, the significance of sea power, added that the whole world could become under the influence of one empire if the latter assumes the control of the «heartland» of Eurasia. This theory apparently influenced Hitler's plans for global dominance. With the development and massive production of nuclear warheads, carried on Inter-Continental missiles, the whole geopolitics formulas of pre-World War II became obsolete.

A European balance of power in their own continent used to be the prerequisite of World order[10]. The idealist being concerned with a peaceful world have seen in the emergence of the League of Nations a source of hope for reestablishing peace in Europe and, thus, restraining the international inter-state conflicts, and promoting cooperation within a well designed collective security. The League of Nations failed to achieve its main objective, balance of power in Europe and world peace.

---

(8) J. SINGER David, **A General Systems Taxonomy for Political Science**, 1971.

(9) W. DEUTCH Karl and David SINGER, «Multipolar Power Systems and International Stability. **World Politics**. XVI (1964) , pp. 390-46.

(10) SNYDER Jack, «Averting Anarchy in the New Europe,» and John J. MEARSHEIMER, «Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War. in **the Cold War and After; Prospects for Peace.** 1991.

threatening to dominate the world or a portion of it. The escalation of alliances and coalitions, where all the parties concerned are bound to become involved in it, usually creates logic and reasoning where all parties recognize the need to maintain a balance of Power to avoid the triumph of a dominant power[5]. This concept of balance of power, usually, is important to adhere to in order for stability to prevail in the international system. However, balance of power is a non-deliberate systemic tendency that occurs whether or not states seek to establish it. This assumption is based on the fact that state is rational and a unitary actor. It uses its potentials to achieve its goals. States are bound to interact and, thus, in a competitive environment they are constrained by conflict. The process of enhancing ones position for the attainment of its objectives, will randomly create a tendency toward equilibrium, or balance of power. International wars are mainly explained by a disturbance in the international balance of power where one party and or a coalition of actors become so powerful and confident, in their own strength, to assume the role of dominance over other parties or coalitions. This is usually done by military confrontation or hegemony exercise of power[6].

Balance of power has been analyzed, within the international system, either within the framework of bipolarity or mltipolarity. A bipolar balance of power is a system where two superpowers are dominant and have relatively equal strength. A multipolar balance of power is when three or more dominant parties are engaged in checks and balances. The debate over which of these two systems is more conductive to the stability of the world is a never ending debate. To pose the case differently, is military confrontation more likely to occur in a bipolar or multipolar system?

Kenneth Waltz[7], argues that an increase in the number of actors will increase the uncertainty in the outcome of interactions among the different parties, thus, a decision maker is more likely to misjudge the intentions and actions of a foe. In the same token, a multipolar sys-

---

(5) A. KAPLAN Morton, «Some Problems of International systems Research,» in **International Political Communities: An Anthology** pp. 469-501.

(6) N. WALTZ Kenneth, «International Structure, National Force, and the Balance of World Power,» From **Journal of International Affairs,** XXI (1976) pp. 215-31.

(7) Ibid.

The World System As An Anarchy

All human societies have rules substituting order for chaos in inter-societal relations. Laws establish norms governing a society. The general tendency is that when a society becomes more advanced and complex, its laws also become more detailed and more sophisticated. Societies in the form of nation-states have governments that exist on many levels. But there is not, yet, an effective world society with an established world government with recognized laws to rule the relationship between the different political units. The United Nations is underdeveloped, imperfect and lacks the prerequisites to become a recognized government of the world. The concept anarchy brings to the imagination perceptions of violence, destruction and chaos. Anarchy, simply, refers to the world order as lacking of any authority above nation-states. Sovereignty, as the most important claim of all nation-states, means the right to be independent or autonomous from other states. It is a claim of having absolute right in exercising complete and undivided authority over their own territories. Using the term anarchy, in the international system, means that we are referring to the absence of any form of recognized hierarchy of authority. What exists in the international system is a hierarchy of power and dominance but not that of hierarchy of authority(4).

Anarchy defines the nature and characteristics of the environment within which sovereign states interact. This mere condition of anarchy increases the lack of trust among the different actors in the international environment. This is the reason, used by the realist to explain, why all nation-states tend to rely in most on their own power, seeking constantly to develop their power positions relative to other states and actors in the international Community. The questions that one needs to raise in this context; where does order come from under such international conditions? What keeps states from attacking one another? Answers to these questions varies between; an emphasis on the development of international norms as placed in the international law and emphasis on the theory of banding together. This latter theory asserts that, states are forced sometimes to form alliances and coalitions, either to develop a strength larger than the strength of their proportionate size, or to face an already established alliance that is

(4) R. VIOTTI Paul and V. KAUPPI Mark **International Relations Theory,** pp. 245.

This change in the international system, from a bipolar complex to an unknown speculative world structure, necessitated the reproduction of the old concept 'world order' to explain the change. Before dealing with the order of the world, being perceived, as a system of interactions or as an anarchy, it is essential to note, that the international community is being altered by the introduction of new different types of actors. To understand the impact of these actors on the world system, on needs to answer the following questions: What is a world system? How it is defined? How does it serve in better understanding of international relations?

Former Secretary of State, Henry Kissinger, together with the realist school (originated by Hans J. Morgenthau) would agree that the number of participants in the international relations makes a great difference in the manner and behavioral conduct of the different participants. It effects the cooperation-conflict interactions among them at the same time it determines their very strength and status as independent and sovereign actors(1). Every nation-state operates within an environment influenced by many other international actors. Some of these entities are large and some are minor; few have developed great military and economic capabilities and others lacked behind. The concept of system as it is being applied by scholars in the study of international relations has a considerable diversity among three different images; realism, pluralism(2), and globalism(3). Some theorists define a system in terms of various distributions of power, influence and capabilities. Others understand 'system' to be the set of interactions among states and other non-state actors. The latter emphasizes behaviors. In general, the term 'system' is an abstract concept. Systems are mental images that may help to describe, explain, or predict international phenomena. They are as a mater of fact superimposed on the real world by scholars to make the real world easier to understand.

---

(1) MORGENTAU Hans, **Politics Among Nations,** Ch. 1, 2, 3, 31, 32. John VASQUEZ, **The Power of Power Politics.**

(2) N. ROSENAU James, «Order and Disorder in the study of World Politics,» **in Globalism Versus Realism: International Relations' Third Debate.** ed. Ray Maghroori and Bennet Ramberg.

(3) BURTON et al. **International Relations or World Society.** ASHLEY, Richard «The Poverty of Neorealism» **International Organizations** 38 (spring 1984) pp. 225-286.

The World Order
A Theoretical Perspective

Michel Nehme(*)

The British prime minister, Margaret Thatcher, declared in November 1988 that the cold war is over. Later on, the president of the Soviet Union, Mikhail Gorbachev, confirmed the end of the cold war and withdrew all Soviet military forces from Czechoslovakia and Hungary in 1991. This was followed by a major arms reduction agreement with the United States and its allies.

The cold war, as commonly known, created among observers a state of fear from a large scale confrontation between the United States and the Soviet Union. This confrontation had it happened, the whole world would have suffered the destruction of its modern civilization. With the end of the cold war, the balance of power and balance of fear was swiftly changing. Most scholars were not prepared to comprehend this turning point in the International Politics. Very few theories were able to anticipate or project well beyond the fact, especially with the blurring sequence of events in the Eastern Block which were and still are drastic and open ended. With the end of the cold war and the disintegration of the Soviet Union, the world system has definitely been altered. The whole international political structure, as it existed for forty-five years since the end of World War II, is currently Witnessing two different realignments. On the one hand, the disintegration of long established blocks and alliances and on the other hand, unification tendencies and trends.

(*) Ph. D. American University of Beirut. Department of Political Studies and Public administration.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE

NATIONAL

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L

DEFENCE

LEBANESE NA

AL DEFENC

LEBANESE

TIO